# أساسيات الاقتصاد الدولي



الدكتور

جميل محمد خالد






# أساسيات الاقتصاد الدولي

الطبعـــة الأولـــى

1435هـ - 2014م






الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جـوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
2014/2/ 790

المؤلف ومن في حكمه:
د. جميل محمد خالد

الناشر
الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – الأردن

عنوان الكتاب:
اساسيات الاقتصاد الدولي

الواصفات:
/ الاقتصاد الدولي/ / الأموال الاقتصادية

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN: 978-9957-449-80-3

# أساسيات الاقتصاد الدولي

## تأليف


## د. جميل محمد خالد






**الأكاديميون للنشر والتوزيع**



## قائمة المحتويات

الفصل الثاني

الاقتصاد الدولي

والعلاقات الاقتصادية العالمية (الدولية)



الفصل الثالث

المنظمات الدولية والاتفاقيات التي تعقدها

الفصل الرابع

الاقتصاد الدولي والعولمة

الفصل الثامن

التجارة الدولية الخارجية

الفصل التاسع

الازمات الاقتصادية الدولية

الفصل الحادي عشر

البنك الدولي

**المقدمة**

يعتبر موضوع اساسيات الاقتصاد الدولي من أهم الموضوعات التي استحوذت على اهتمام وتفكير الكثير من الدول في هذا المجال، نظراً للدور المؤثر التي تلعبه هذا الدول لمعالجه مواضيع تتعلق باقتصادها في إطار يجمع المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، حيث يهتم بالعلاقات التجارية بين البلدان، وتطورات أسعار الصرف والقدرة التنافسية الاقتصادية، وتوضيح الأنماط والنتائج المترتبة على المعاملات والتفاعلات بين السكان من مختلف البلدان، بما في ذلك التجارة والاستثمار وتحركات عوامل الإنتاج.

أن البيئة الاقتصادية الدولية أصبحت مواتية للدول النامية والدول المتقدمة على السواء، لطي عهد الأزمات والفوضى التجارية، وبناء نظام تجاري تتكافأ فيه شروط التبادل الدولي، ظهرت تطورات وتغيرات جديدة على النظام الاقتصادي الدولي تعلن مرحلة جديدة لهذا النظام ابتداء من أزمة الدولار، وما رافقها من انهيار في نظام النقد الدولي واضطرابات في النظام التجاري كانت تتجه عكس ذلك، فهذه الأزمة للنظام الاقتصادي الدولي من ناحية، وتزايد وإدراك ووعي الدول النامية بتعديل نظام العلاقات الدولية من ناحية ثانية، كان وراء المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

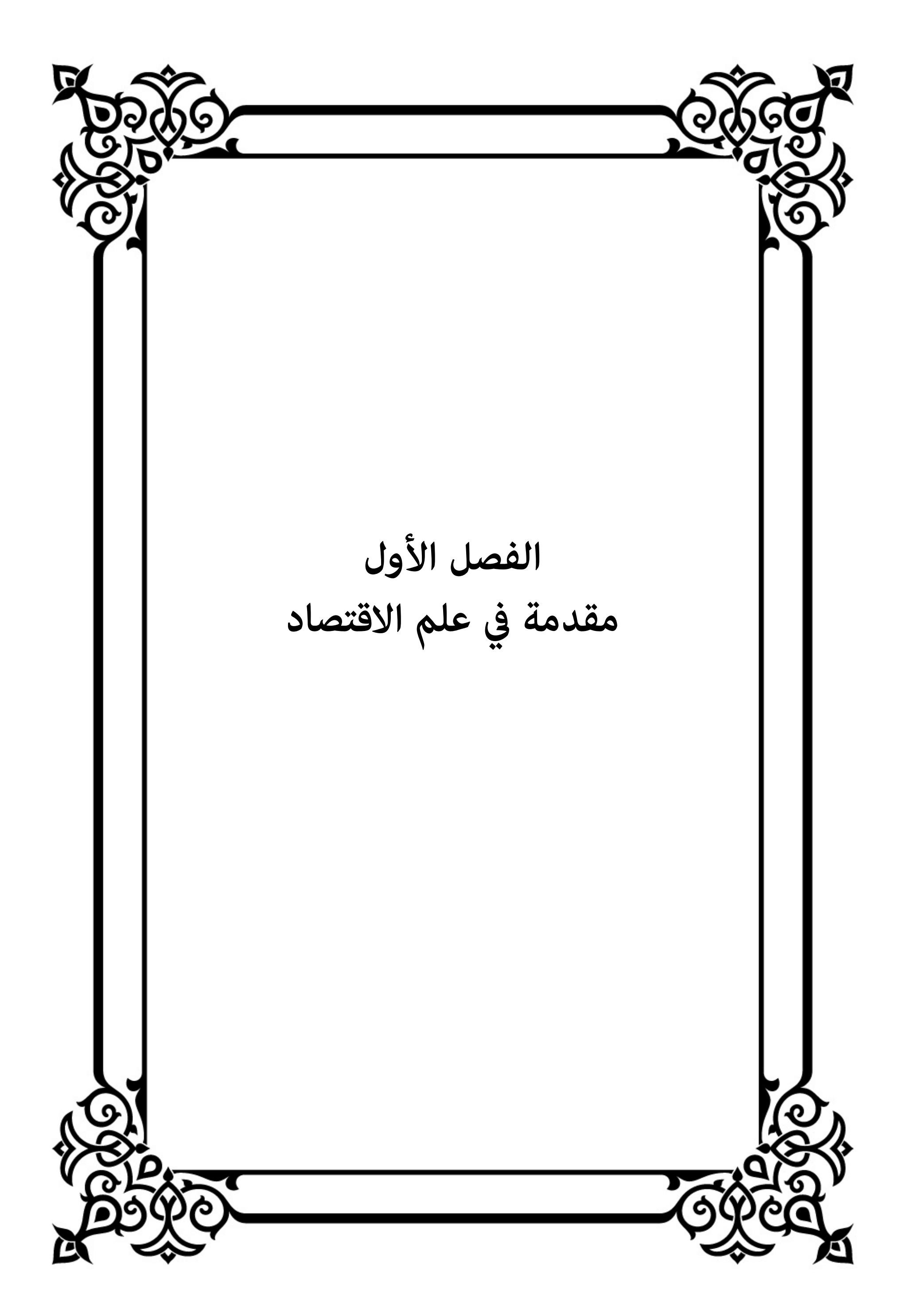
سيتم تقسيم هذا الكتاب الى احدى عشر فصلاً على النحو التالي:

الفصل الاول: مقدمة في علم الاقتصاد

الفصل الثاني: الاقتصاد الدولي

الفصل الثالث: المنظمات الدولية والاتفاقيات التي تعقدها

الفصل الرابع: الاقتصاد الدولي والعولمة



# الفصل الأول
# مقدمة في علم الاقتصاد

مقدمة في علم الاقتصاد

مفاهيم علم الإقتصاد

لغوياً:

ان الإقتصاد كلمة يونانية، وتعني **ecos** أي المنزل و **nomos** أي التدبير، فالكلمة معناها تدبير المنزل.

كما ان أول من استعمل هذا المصطلح **Antoine De Montcherestien** سنة 1615، وينتمي إلى التيار التجاري، وذلك للدلالة على السلطة السياسية للثروة الإقتصادية، واستخدم هذا المصطلح في كتابة عنوان قاصداً بصفة السياسي إقتصاد الدولة.

**وبذلك فأن كلمة اقتصاد في اللغة:**

التوسط والاعتدال (المعجم الوسيط مادة قصد) ومنه قوله تعالى (وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ)، (سورة لقمان الآية 19)، والقصد في الآية منزلة بين التفريط والإفراط، هذا في اللغة أيضاً.

**أما في اصطلاحياً فعرفه (آدم سمث):**

بأنه علم الثروة أو العلم الذي يختص بوسائل اغتناء الأمم.

**أما (مارشال):**

فيعرفه بأنه العلم الذي يتعلق بدراسة تصرفات الإنسان المالية في حياته اليومية.

**ويعرفه (روبنز):**

بأنه العلم الذي يبحث في سلوك الفرد تجاه حاجاته المعتادة ووسائله المحدودة ذات الاستعمالات المتنوعة.

**اما الاقتصادي البريطاني (ويكستيد) فقد اشار الى ان الاقتصاد:**

يتضمن دراسة المبادىء العامة لدارة الموارد التي تعود على السواء الى الفرد او الاسرة او المشروع او الدولة، بما في ذلك التعرف على السبل التي ينشأ فيها الهدر في جميع هذه الادارات، وهو تعريف للاقتصاد في اطار ادارة الموارد المتاحة.

**اما التعريف العام لمفهوم علم الإقتصاد:**

هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة، لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي توزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة (وغير المشتركين بصورة غير مباشرة) في ظل الإطار الحضاري نفسه، ويعنى بدراسة النشاط الاقتصادي (استهلاك، إنتاج، توزيع، تبادل)، وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات.

تطور مدارس الفكر الاقتصادي

تتطور مدارس الفكر الاقتصادي وفقاً لما يلي:

**1- الأفكار الاقتصادية البدائية:**

ان الأفكار الاقتصادية ولدت مع ولادة الحضارات القديمة كالإغريقية، والرومانية والهندية مروراً بالصينية والفارسية والحضارة العربية، وقد اشتهر عدة كتاب ينتمون إلى هذه الحضارات من أبرزهم أرسطو الفيلسوف الإغريقي المشهور، وشاناكيا( **Chanakya340–293** ق. م) رئيس وزراء الإمبراطور الأول

لإمبراطورية (موريا) في شرق آسيا، والفيلسوف العربي المعروف ابـن خلـدون صـاحب (مقدمـة ابن خلدون) الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي.

ويعتقد الكاتب التشيكي (جوزيف شومبيتر) أن الباحثين المتأخرين ما بين القـرنين الرابـع عشر والسابع عشر هم المؤسسون الحقيقيون لعلم الاقتصاد، ووصف جوزيف شـومبيتر (ابـن خلدون) بالرائد السباق في مجال الاقتصاد المعاصر، حيث أن العديد من نظرياته الاقتصـادية لم تكن معروفة في أوروبا حتـى وقـت قريـب نسـبياً، لاحقـاً قامـت مدرسـتان أقتصـاديتان، هـما المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية(، والمدرسة التجاريـة (المركنتليـة)، بتطـوير وإضـافة مفـاهيم اقتصادية جديدة، حيث ساهمتا في قيام القومية الاقتصادية والرأسمالية الحديثة في أوروبا.

**2- الاقتصاد الكلاسيكي:**

كما هو معلوم فإن نشر كتاب ثروة الأمم للكاتب آدم سميث اعتبر مثابـة نقطـة البدايـة لولادة علم الاقتصاد كفرع علمـي منفصـل ومتخصـص، وقـد حـدد كتـاب ثـروة الأمـم عوامـل الإنتاج بكل من الأرض، قوة العمـل، ورأس المـال، واعتـبر أن هـذه العوامـل الـثلاث هـي التـي تشكل جوهر الثروة التي تمتلكها الأمة، ومن وجهة نظر آدم سميث، فإن الاقتصـاد المثـالي، هـو نظام السوق ذاتي التنظيم (**Self- Regulating Market System**) حيـث يقـوم هـذا النظـام بإشباع حاجات الأفراد الاقتصادية تلقائياً (أوتوماتيكياً)، وقد وصف (سميث) آلية عمل السوق باليد الخفية التي تحث الأفراد على العمل على إشباع حاجاتهم الشخصية، وبالتالي تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع ككل في كتاباته، أخـذ (آدم سـميث) بعـض أفكـار ونظريـات المدرسـة الطبيعية في الاقتصاد الفيزيوقراطية، ودمجها مع نظرياته، إلا أنه رفض الفكرة التـي نـادى بهـا الفيزيوقراطيون والقائلة بأن الأرض (الزراعة) فقط هي مصدر الإنتاج والثروة.

**3- الاقتصاد الماركسي:**

يعد المفكر الاقتصادي (كارل ماركس) أول من أسسه، والـذي نـادى بضرورة القضـاء عـلى مظاهر الملكية الفرديـة مـن خـلال ثـورة الطبقـة العاملـة والمسـتغلة عـلى الطبقـات الأخـرى، وخصوصاً الطبقة الرأسمالية وتجردها من الملكية الخاصـة، وبعـد ذلـك تقـود الطبقـة العاملـة دولتها، وتسـمى في العلـوم الماركسـية دولـة، ديكتاتوريـة البروليتاريـا، وتعـبر بهـذه الدولـة إلى المجتمع الشيوعي الذي يحقق المساواة والعدل في توزيع المـوارد والنـاتج القـومي عـلى النـاس كافة، وهذهِ أحد ركائز قيام الفكـر الشـيوعي، ولنـا أن نـذكر حيـال ذلـك ماحـدث للماركسـية بجميع جوانبها العلمية، بحيث إنها أصبحت في طـور النسـيان، وهـذا السـبب يعـود لـيس في تناقض مبادئها أو فشلها، كما يعتقد البعض بل الجهل بها والإنحراف والانقلاب الذي حدث لها في بدايـة سـتينيات القـرن المـاضي حيـث جـرى الانقـلاب عليهـا مـن قبـل المـدعو (نيكيتـا خروشتشوف)، بإنتصارة للطبقة الوسـطى وخاصـة شريحـة العسـكر كـأقوى مكوناتهـا، إنهيـار الإتحاد السوفيتي لم تكن خلفة العلوم الماركسية بل الطبقة البرجوازية.

**4- الاقتصاد الكينزي:**

لقد اسس هذه النظرية الاقتصادي البريطاني (جون مينارد كينز)، وتركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، اي الاقتصـاد المخـتلط، حيـث يختلـف كينـز مـع السوق الحر (دون تدخل الدولة) اي انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات. في نظريته يعتقد ان اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الافـراد عـلى مسـتوى الاقتصـاد الجـزئي، وهو قد أكد كما العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين على دور الطلب الكـلي عـلى السـلع، وان لهذا الطلب دور رئيسي في الاقتصاد خصوصاً في فترات الركود الاقتصادي، حيث يعتقد انـه مـن خـلال الطلـب الكـلي تسـتطيع الحكومـة محاربـة البطالـة والكسـاد، خصوصـاً ابـان الكسـاد

الكبير، يعتقد ان الاقتصاد لا يميل إلى الاتجاه إلى التوظيف الكامل بشكل طبيعي وفق مبدأ اليد الخفية كما كان يعتقد الكلاسيكيين، وقد كان كثيراً يكتفي بشكر الاقتصادي (سميث) على كتاباته تتعارض نظرية التوظيف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية حيث ترى النظرية الحديثة ان النظام الاقتصادي الرأسمالي، لا يحتوي على ضمان تحقيق التوظيف الكامل، وان الاقتصاد الوطني قد يعمد إلى التوازن في الناتج الوطني رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد فحالة التوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الاسعار وفق الفكر الكنزي، انما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

مراحل تطور علم الإقتصاد

حيث مر تطور علم الاقتصاد في أربع مراحل أو مدارس، يمكن إيجازها على النحو التالي:

**أولاً: مدرسة التجاريين:**

ومن أهم أفكارها:

- كان الإهتمام بقطاع الصناعة وليس الزراعة.
- إحتلت التجارة المركز الأول في التفكير الإقتصادي.
- مركز الدولة وقوتها يتحدد بمقدار ما تملكه الدولة من معادن.
- تأتي السياسة الإقتصادية بقوة الدولة وعظمتها، بينما رفاهية الفرد لم تكن من أهدافهم.

**ثانياً: مدرسة الطبيعيين:**

نشأت مدرسة الطبيعيين في منتصف القرن الثامن عشر في الفترة 1756-1778م، ومن أفكارهم:

- أن الظواهر الإقتصادية يسيطر عليها نظام طبيعي.
- يؤكدون على النشاط الزراعي وليس النشاط الصناعي.
- يعتبرون الأرض هي المصدر الأساسي للانتاج.
- يعتبرون أن انشطة الصناعة والتجارة غير منتجة مقارنة بنشاط الزراعة.
- ينادون بالحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة.

**ثالثاً: مدرسة التقليديين (الكلاسيك):**

من اهم من أسس هذه المدرسة الفكرية ووضعها (آدم سميث وريكاردو)، ومن أهم أفكارهم:

- يقرون بمبدأ الإنسجام بين سعي الأفراد لمصالحهم الخاصة، وبين مصلحة الجماعة.
- المنفعة الشخصية هي التي تقود الإنسان في تصرفاته.
- دافعوا عن الحرية الإقتصادية واعتبروا ان قوة الدولة ليس في مقدار ماتملكة من ذهب وفضه، وإنما في مقدار ما تملكة من قوة عاملة وإنتاج.
- أن الظواهر الإقتصادية يسيطر عليها نظام طبيعي.

**رابعاً: المدرسة الحديثة:**

من أبرز مفكريها (كينز)، ومن أهم أفكارها:

ان الإهتمام بمشاكل التنمية وحل مشاكل البطالة ومعالجة الأوضاع الإقتصادية، التضخم، الكساد، مشاكل النقود والسياسات النقدية والمالية.

**خامساً: المدرسة الإشتراكية:**

أسسها (كارل ماركس) و(فريدريك) في انجلنز، وطبقها لينين بعد الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917م، ومن أهم أفكارها:

سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وأحلت التخطيط المركزي في توجيه الإنتاج والإستهلاك محل جهاز الثمن وآلية السوق.

النظرية الاقتصادية

تتناول النظرية الاقتصادية شقين، الاول الاقتصاد الجزئي، والثاني الاقتصاد الكلي، حيث يهتم الاقتصاد الجزئي بالدراسة سلوك وحدة من الوحدات الاقتصادية العديدة في المجتمع الاقتصادي، ومن الموضوعات الهامة التي تناولها هذا الفرع:

- تحليل طلب المستهلك من سلعة أو خدمة ما.
- تحليل التكاليف والإنتاج.
- تحليل هيكل السوق.
- التسعير... الخ.

لقد جاء اهتمام الاقتصاد الإداري بالنظرية الاقتصادية الكلية التي تتناول الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد القومي في مجموعة، حيث تركز موضوعات مثل الاستهلاك القومي، الاستثمار القومي، الادخار القومي، السياسات المالية، السياسات النقدية والائتمانية.

كما يمكن للنظرية الاقتصادية بشقيها أن تساهم في شرح وتفسير العلاقات الاقتصادية، كما يمكن التنبؤ بالآثار الاقتصادية للقرارات الإدارية، فزيادة ثمن سلعة

يتميز الطلب عليها بمرونة كبيرة سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها بنسبة أكبر من ارتفاع الثمن.

بالاضافة الى ان رجل الإدارة في سعيه لتحقيق الأهداف المكلف بها يعمل على الاستخدام الأكفأ للموارد المتاحة، لذا كان لزاماً عليه اتخاذ القرارات في مجال التسويق والإنتاج والتمويل والأفراد بالطريقة التي تحقق هذا الاستخدام الاقتصادي الكفء، ويتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية دراسة عدة حول بديلة، فمثلاً قرار ترويج سلعة معينة أو جداول الإنتاج يقتضي دراسة حلول بديلة تؤدي كلها إلى تحقيق الهدف المنشود، من اجل اختيار البديل الملائم.

البيئة المحيطة بالمنظمة الاقتصادية

تتمثل البيئة المحيطة بالمنظمة الاقتصادية كما يلي:

**1- ندرة الموارد:**

تعد ندرة الموارد أساس المشكلة الاقتصادية عامل الندرة، أو بعبارة أخرى الموارد المحدودة، والحاجات غير المحدودة، ومن أمثلة الموارد النادرة على المستوى القومي أو حتى على مستوى المشروع النقد الأجنبي، العمالة المهارة، السيولة، النقدية...الخ، وطالما وجدت مشكلة الندرة تمخض عنها مشكلة الاختيار، ويعني ذلك أن إدارة المشروع عليها أن تقرر ما يخصص من هذه الموارد للحاجات المتعددة.

**2- التقلبات الاقتصادية:**

يتجه الفكر الاقتصادي إلى تقسيم طبيعة، من خلال الأسباب التالية للتقلبات الاقتصادية إلى:

1. تقلبات اتجاهية: وهي آثار طويلة الأجل، مثل التغيرات في الإنتاج والسكان.
2. تقلبات عشوائية: وهي تحدث بفعل الحرب أو الكوارث أو البراكين أو ظهور اختراعات وابتكارات جديدة.
3. تقلبات موسمية: مثل الصناعات الغذائية التي يزداد ونشاطها في موسم، ويقل في مواسم أخرى.
4. تقلبات دورية: وهي التي تحدث بانتظام في فترات متعاقبة في الرواج والكساد.

**3- التضخم:**

المقصود بالتضخم هو وجود اتجاه صعودي ومستمر في المستوى العام للأسعار، بسبب وجود طلب زائد أو فائض في الطلب بالنسبة للعرض، ومن مخاطر التضخم ما يلي:

أ. ان الحكومة قد تتخذ قرارات إدارية تستهدف وقف هذا الارتفاع في الأسعار.

ب. الإضرار بأصحاب الدخول النقدية الثابتة، كالموظفين والعمال وأصحاب المعاشات حيث تنخفض دخولهم الحقيقية.

ج. اتجاه أصحاب رؤوس الأموال إلى توظفيها في المشروعات والأنشطة التي تعود عليهم بالأرباح التضخمية بغض النظر عن مدى من فعتها الاجتماعية، مثل المضاربة بشراء الأرض والعقارات والادخار السلعي واكتناز الذهب من العملات الأجنبية.

**4- عدم التأكد:**

إذا ما توافرت معلومات كاملة لمتخذ القرار يمكن أن نطلق على هذا الوضع بحالة التأكد، ولكن نادراً ما يتحقق هذا الوضع:

1. أحداث على المستوى الدولي: كتغيرات في العلاقات بين الدول لها علاقة بالمشروع.
2. أحداث على المستوى القومي: اقتصادية - سياسية - اجتماعية.
3. أحداث على مستوى الصناعة: ظهور اختراعات جديدة.
4. أحداث على المستوى المشروع: نشوب حريق.

هذه الأحداث غير المتوقعة هي منشأة الخطر يواجه متخذ القرار، الذي يجب أن يسعى على تقليلها بالأساليب العلمية المعروفة.

**5- التدخل الحكومي:**

**أ- السياسة الضريبية:**

تتمثل السياسة الضريبية كما يلي:

1- **الضرائب المباشرة:** يتمثل الأمر الأول لفرض الضرائب المباشرة في تخفيض الدخول المتاحة للأفراد الخاضعين لها، ومن ثم إنقاص إنفاقهم على الاستهلاك والحد من ضرائبه، ويترتب على هذا أضرار الأفراد إلى تعديل استخداماتهم للدخل وفقًا لمرونة هذا الاستخدام بين الاستهلاك والادخار، ثم بين عناصر الاستهلاك المختلفة، وعلى حساب أوجه الإنفاق غير الضرورية.

2- **الضرائب غير المباشرة:** إن فرض الضرائب أو الرسوم على سلعة ما يضيق من نطاق الطب عليها نتيجة لارتفاع الأسعار.

**ب- الإعانات:**

تتمثل الإعانات كما يلي

تهدف الى تدعيم نشاط المشروع، وقد تكون الإعانة مباشرة عن طريق أداء مبلغ معين على أساس قيمي أو نوعي غير مباشرة بتقديم بعض الامتيازات إلى المشروع، ومن أمثلة هذه الامتيازات بعض الإعفاءات الضريبية تخفيفاً لعبء تكاليف الإنتاج، أو توفير حاجة المشروع من التسهيلات الائتمانية بسعر فائدة منخفض نسبياً أو اقل من الأسعار السائدة في السوق، أو تقديم أنواع من الخدمات، كالقوى المحركة ووسائل النقل.

**ج ـ التسعير الجبري:**

ان الصورة العملية لهذا هي التحديد على سعر للسلعة، ويعني ذلك خطر بيع السلعة عند سعر أعلى من السعر الذي حددته الحكومة، وقد تتدخل الحكومة في عملية التوزيع بتحديد حصة لكل فرد كما هو الحال في نظام البطاقات، كما أن تحديد سعر جبري على هذا النحو سوف يوجد سوقاً سوداء، يتم التعامل فيه بأسعار أعلى من السعر الحكومي المحدد.

**6- السوق:**

إن الحياة الاقتصادية معقدة ومتغيرة، ولذا فهناك أشكال متعددة ومختلفة من الأسواق التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين:

1. تتضمن الأشكال التي لا يكون للمتعاملين فيها سواء كانوا بائعين أو مشترين، أي تأثير على الأثمان المتعامل بها في سوق السلعة، أو الخدمة وهو ما يسمى بسوق المنافسة الصافية[1].

2. تتضمن كل الأفكار الأخرى الممكنة، والتي يمكن فيها لكل من المشترين أو البائعين التأثير على الأثمان المتعامل بها في أسواق السلعة أو الخدمة، وهو ما يسمى بالأسواق غير المنافسة، والواقع أنه من الناحية العملية يصعب أو يندر أن يتحقق وجود النوع الأول من الأسواق للسلعة نظراً لصعوبة توافر شروط قيامها.

اسواق غير منافسة اقتصادياً

ويمكن تقسيمها إلى أربعة أسواق:

**1- سوق المنافسة الاحتكارية:**

وهو السوق الذي يشبه سوق المنافسة الكاملة والذي يتميز بوجود عدد كبير من البائعين بحيث أن كل واحد منهم يعمل مستقلاً عن الآخر وبدون أن تؤثر سياسية منتجات متميزة عن منتجات الآخرين ولعل أفضل الأمثلة على سلع أسواق المنافسة الاحتكارية الملابس الجاهزة، والأقمشة، **والأحذية.**

**2- سوق احتكار القلة:**

ان سوق احتكار القلة، هو السوق الذي يوجد فيه عدد قليل من المنتجين يساهم كل منتج منهم بنسبة كبيرة في الإنتاج الكلي، وبذلك يستطيع أن يؤثر في ثمن السلعة في الأسواق، ويتوقف تصرف كل منهم على تصرفات الآخرين، حيث ان كل منتج يضع سياسة ويشكلها على ضوء سياسات المنتجين الآخرين من نفس الصناعة، ويمكن تصنيف حالات أسواق احتكار القلة في مجموعتين رئيسيتين على أساس وجود أو غياب التميز، فإذا كانت منتجات المشروعات الأخرى متماثلة كصناعات الأسمنت فإن السوق في هذه الحالة يكون سوق احتكار قلة تام، أما إذا كانت المنتجات متميزة فإنه يطلق عليها سوق احتكار قلة غير تام.

**3- سوق الاحتكار التام:**

حيث عندما تباع سلعة أو خدمة ما بواسطة مؤسسة واحدة، فهذه تمثل حالة يطلق عليها سوق الاحتكار التام، وفي الواقع العملي لا يوجد في النشاط الخاص احتكار مطلق على نطاق كبير نظراً لوجود القوانين التي تمنع وجود سيطرة منتج واحد على صناعة سلعة ما، ولكن الأمر يختلف بالنسبة لصناعات المنافع العامة التي تكون تحت إشراف الحكومة.

**4- أسواق احتكار المشتري:**

في هذه الحالة يفضل البائعين التعامل مع مشترين معينين بالذات بالرغم من وجود عدد كبير من المشترين، والأكثر احتمالاً أن يوجد هذا النوع من الاحتكار حين يكون المشتري الوحيد هو القطن، كما يحدث في حصول القطن فإن المشتري الوحيد هو الحكومة.

أنواع علم الاقتصاد

**لعلم** الاقتصاد أنواع كثيرة، يمكننا أن نقسمه على وفق ما تقدم الى:

1. الاقتصاد الحكومي: وهو ما تستولي عليه الحكومة.
2. الاقتصاد التعاوني: وهو ما يشرك فيه الحكومة والشعب، ومن كليهما راس المال، والعمل، والربح، سواء أكان كل من الثلاثة، المال والعمل والربح، ولهما على نحو التساوي، أم بالاختلاف، بان يكون للحكومة، مثلاً أكثر من نصف راس المال أو اقل من النصف، وهكذا في العمل والربح.
3. الاقتصاد الشعبي: وهذا ما يبقى للناس مستقلا بدون مشاركة الحكومة، وهو ما يسمى باقتصاديات القطاع الخاص.

4. تعمل الحكومات المستبدة على دمج الأنماط التعاونية والشعبية بالاقتصاد الحكومي، وهو ما تسميه بالقطاع العام، مستخدمة في ذلك شتى الأساليب والطرق من وسائل دعائية وتهريج وافتراء أو من أساليب ضغط، وحتى التجار تحاول أن تربطهم بالقطاع العام ليتحولوا بمرور الزمن إلى موظفين عاديين عندما تسلب منهم وظيفتهم الأساسية وهي التجارة، ومنحها لبعض أجهزة الدولة.

أهداف علم الاقتصاد

**تتمثل الأهداف الرئيسية التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها فيما يلي:**

1. الكفاءة الإقتصادية: التطابق بين المجهودات ومستاويات الإنتاجية التي توصل إليها المجتمع مع تلك المجهودات والمستويات الإنتاجية المرغوب فيها.
2. إستقرار الأسعار: (أوعي تضحك) وهو الهدف الذي يعبر عن رغبة المجتمع في تفادي الزيادة السريعة أو النقصان السريع في المستوي العام للأسعار.
3. تحقيق مستوى عالي من التوظف للمجتمع: اي توفير فرص عمل للأفراد الراغبين للعمل بالأجر السائد في السوق، فالبطالة تعد مؤشراً على تبديد جانب من الموارد الإقتصادية، وعلامة علي تواجد نوع من الضياع الإقتصادي ويرجع ذلك إلي فقدان المجتمع لذلك القدر من السلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها لو ان الأفراد العاطلين كانوا في حالة توظف.
4. النمو الإقتصادي: ان يكون هناك استقرار في النمو الإقصادي بالكيفية والمعدلات التي تضمن تحقيق مستويات مرضية ومقبولة من المعيشة لأفراد

المجتمع في الحاضر والمستقبل، ومفهوم النمو الإقتصادي يختلف تماماً عن مفهوم التنمية الإقتصادية.

5. التوازن الإقتصادي الخارجي: الحالة التي يتحقق فيها التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات.

6. توزيع عادل للدخل: أي توزيع الدخول بين فئات المجتمع وبين عناصر الإنتاج المختلفة، بالشكل الذي لا يسمح بوجود فئات تزداد فقراً وفئات تزداد غنى أوتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع بطريقة عادلة.

الأمور التي يهتم بها علم الاقتصاد

1. السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع: أي ما هي السلع والخدمات التي يجب على المجتمع أن ينتجها وفقاً لموردة الاقتصادية المتاحة والتي تتميز بالندرة النسبية، الأمر الذي يقتضي المفاضلة بين الاستخدامات البديلة من خلال آليات السوق.

2. الطريقة التي يتم الإنتاج فهناك طرق إنتاجية متعددة مثل، طرق إنتاجية كثيفة العمالة - طرق إنتاجية كثيفة رأس المال - طرق إنتاجية كثيفة التكنولوجيا.

3. توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع، أي كيفية توزيع الناتج القومي من السلع والخدمات بين عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، كالعمال، ملاك الأراضي، أصحاب رأس المال، التنظيم.

لقد شهد العالم العديد من الأنظمة الاقتصادية أهمها:

- النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يوائم بين الملكية الخاصة والملكية العامة.
- النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس الحرية المطلقة للأفراد في ممارسة النشط الاقتصادي، والحد من الملكية العامة.
- النظام الاقتصادي الاشتراكي، والذي يركز عليى الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج.

4. مدى الكفاءة التي تستخدم بها الموارد الاقتصادية، إي ما إذا كان الإنتاج يتم بطريقة كفؤة ويوزع أيضاً بكفاءة.
5. الموارد في المجتمع موظفه توظيفاً كاملاً.
6. الطاقة الاقتصادية تنمو بصورة مطردة مع الزمن أم أنها تظل ثابتة.

فروع علم الاقتصاد

ينقسم علم الإقتصاد إلى جزئين:

1- الاقتصاد الجزئي:

يختص بدراسة الظواهر الاقتصادية الجزئية، مثل دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية، كسلوك المستهلك وسلوك المنتج، ونظرية الثمن، وسعر السلعة.

ومن طرق العمل في الاقتصاد الجزئي هي ان جميع الشركات تعمل على اتخاذ قرارت حكيمة، مما يؤدي إلى تحقيق أقصى قدر من الربح، ونظراً لهذا الافتراض يوجد اربع فئات للشركات:

- ان الشركة تحقق ربح اقتصادي عندما يكون متوسط التكلفة الكلية اقل مـن اي منـتج إضافي تنتجه الشركة، مما يعني انها على نقطة الإنتاجية القصوى للربح.

- أن الشركه تحقق ربح طبيعي عندما يكون الربح الاقتصـادي مسـاوي للصـفر، ويحـدث هذا عندما تكون متوسط التكلفة الكلية مساوياً عند نقطة الإنتاجية القصوى للربح.

- أن الشركة في طور تقليل الخسائر إذا كان السعر بين متوسط التكلفـة الكليـة ومتوسـط التكلفة المتغير، في هذه الحالة يجب على الشركة ان تسـتمر في العمـل حيـث إن الخسـائر قـد تزداد بسبب التوقف.

- إذا كان السعر اقل من متوسـط التكلفـة المتغـيرة في نقطـة الإنتاجيـة القصـوى للـربح، يجب على الشركة ان تقفل، وذلك بسبب ان الخسائر سوف تكون اقل بعـدم التصـنيع، حيـث ان مع كل بضاعة تصنع تزداد كمية الخسائر ويكـون المـردود اقـل مـما يمكـن ان يلغـي تـأثير الخسائر.

العرض والطلب

ان فرضية العرض والطلب منافسة على نحو كامل في السـوق، والـذي بـدوره يـوحي بـأن البائع أو المشتري لا يمكنه بأي شكلٍ كان أن يؤثر على سعر بضاعة أو خدمة، وبسـبب عـدم أو قلة وجود ما يسمى بالمنافسة الكاملة، فالمبادئ الخاصة بهذه الفرضية لا تتحقق غالباً:

**1- الطلب:**

يقصد بالطلب مجموع الكمية المطلوبة من المستهلكين لبضاعة أو خدمة معينـة في فـترة زمنية معينة، ويشمل على:

- الدخل للفرد.

- وجود بدائل أو مكملات للبضاعة المطلوبة.
- حجم السوق الفّعال (عدد السكان).
- الذوق العام والخاص (مثال الميل إلى نوع معين من الشاي).
- توزيع الدخل بين السكان
- التوقعات المستقبلية لحالة معينة (مثال، توقع شتاء قارس يؤدي إلى طلب مرتفع على الملابس الشتوية).
- التركيبة الديموغرافية للسكان.
- العوامل الموسمية.

قانون الطلب

وهو قانون ينص على أن كمية الطلب مرتبطة عكسياً بالسعر (بتسوي جميع الاطراف الأخرى)، اي عند زيادة الطلب تزداد أسعار السلع وعند أنخفاضها تقل، أحد الأسباب الرئيسية المؤدية لهذا القانون هي وجود بدائل أخرى، أحد الركائز الأخرى هي منحنى الطلب (**Demand curve**) وهي العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة، ومن الامور المساعدة على تكون القانون هو وجود عدة بائعين ومشترين في آن واحد مما يمكن البائع والمشتري من عملية الشراء وبالتالي نشوء القانون.

وتفسير العلاقة العكسية بين السعر وكمية الطلب: انخفاض السعر يؤدي إلى جذب مشترين جدد، وبالتالي تزيد الكمية المطلوبة مما يؤدي إلى ارتفاع السلع والذي بدورة يؤدي وجود مشترين لا يمكنهم شراء السلعة بسبب السعر الجديد مما يؤدي إلى انخفاض الطلب من جديد، وذلك يؤودي إلى انخفاض الكمية المطلوبة، ووجود بدائل يسبب للمشتري المواجهه بارتفاع السعر إلى بحث عن تلك البدائل، مما يؤدي بها إلى حلول محل السلع القديمة.

**2- العرض:**

يقصد بها، إجمالي السلع المنتجة والتي يرغب المنتج في بيعها خلال مدة زمنية معينة، ويقصد بالرغبة هنا مايود المنتج بيعة وليس شرطاً ان يتم بيع السلع، ان قانون العرض ينص على ان الكميه المعروضة مرتبطة طردياً بالسعر، منحنى العرض، منحني العرض يمثل العلاقة بين السعر والكميه المعروضة للسكان.

وتفسير العلاقة الطردية بين السعر وكمية العرض: ترجع العلاقة الموجبة بين السعر والكمية المعروضة إلى أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة ارباح الشركة، مما يؤدي إلى إنتاج المزيد من السلعة وعرضها للبيع في السوق في ظل زيادة الطلب، وحتى إذا كانت التكاليف متزايدة فإن ارتفاع الأسعار سوف يغطي التكاليف، ويزيد عنها مما يولد حافزاً للمنتج لزيادة إنتاجه وعرضه من السلعة.

المرونة

يعنى بالمرونة درجة حساسية المؤشر إلى التغير بالسعر، أو نسبة التغير في كمية الطلب بسبب التغير في السعر، وهنالك عدة حالات للمرونة، مرونة تساوي الصفر اي ان السعر عديمة المرونة (مهما كان السعر، فإن الكمية المطلوبة ثابته)، مرونة تسواي الوحد 1 اي ان السلع متساوية المرونة (يكون التغير من الطرفين)، مرونة لا نهائية، اي انه السلعة لا نهائية المرونة (مهما كانت الكمية فالسعر ثابت).

كيفيه حساب المرونة

المرونة = نسبة التغير في الكمية /نسبة التغير في السعر **E=^Q/^P**

**q2-q1/p2-p1=E**

القوانين الاربع الأساسية للعرض والطلب

**القانون الأول:** الزيادة في الطلب تلحقها زيادة في سعر التوازن وسعر الكمية.

**القانون الثاني:** النقص في الطلب تلحقها نقص في سعر التوازن وسعر الكمية.

**القانون الثالث:** النقص في العرض تلحقها زيادة في سعر التوازن ونقص في كمية التوزان.

**القانون الرابع:** الزيادة في العرض تلحقها نقص في سعر التوازن وزيادة في كمية التوازن.

**2- الاقتصاد الكلي:**

ويختص بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية كالناتج القومي والدخل القومي والاستثمار والادخار والطلب الكلي والعرض الكلي، والعرض الكلي.

الاقتصاد الكلي في عصرنا الحاضر

أصبح في بداية القرن الواحد والعشرين، الاقتصاديون يبحثون عن طرق لتطوير وتوسيع الفارق بين الاقتصادين الكلي والجزئي، وأغلب النظريات الحالية حول الاقتصاد الكلي تفترض أنها مجرد تبسيط للواقع وليست حقيقة موازية، أحد العوامل المساعدة على التطور النظريتين كان النمو والابتكار الاقتصادي والمالي في تركيبة الاستثمارات، وهنالك عدّة مدارس للحوار والتناقش الفكري حول هذّين الموضوعين، مفصولة بنزاعات عدّه مما يؤثر على ميثادولجية تصميم، وأخذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالسياسة المالية.

الفروقات

ان الاقتصاد الكينزي كان أحد أسباب التسمية هي أن هذا الفكر (الاقتصاد الكلي) تأثر في بدايته بطريقة شديدة بالاقتصادي كينز، وفي فترة الكساد الكبير وركزت النظريات على شرح مستويات البطالة والدورات التجارية. في حين تقلبات الدورة التجارية ينبغي تخفيضه من خلال السياسات الضريبية، وذلك خلال تجميع

الأمول وانفاقها حسب الحالة من قبل الحكومة، والسياسة النقدية، والكينزين الأوائل كانوا ممن يشجعون تطبيق السياسات بشدة، وذلك من اجل استقرار سياسة الاقتصاد الرأسمالي، وفي حين ان بعض الكينزين دعوا إلى استخدام سياسات الدخل.

يعد الاقتصاد التقليدي الحديث لعقود كان هناك انقسام بين الكينزية والنظرية الكلاسكية الاقتصادية، في حين ان الكينزية كانت تهتم بدراسة الاقتصاد الكلي والكلاسيكية بالجزئي، وهذا الأنقسام تم لحمه في اواخر الثمانينات، وفي الوقت الحالي النماذج التي استخدمها كينز تعتبر عتيقة الطراز الآن، فإستنتجت نظريات جديدة ذات منطقية وثبات وذلك كله بعلاقة مع الاقتصاد الجزئي، الاختلاف الجوهري اليوم في النظرية الثانية للاقتصاد الجزئي هو تركيز أكثر على السياسات المالية مثل نسب الفائدة ومجموع النقد المتداول.

سياسات الاقتصاد الكلي

لمحاولة تفادي الصدمات الاقتصادية الرئيسية، مثل الكساد الكبير، الحكومات اليوم تحاول من خلال اجراء تعديلات في السياسة العامة التي تأمل ان تنجح في تحقيق استقرار الاقتصاد ونموه، فالحكومات تعتقد ان نجاح هذه التعديلات ضرورية للمحافظة على ثبات واستقرار الاقتصاديات، هذه الإدارة الاقتصادية تتحقق من خلال نوعين من السياسات:

1- السياسة الضريبية.

2- السياسة النقدية.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

**1- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:**

ان التعلم من أخطاء الماضي يجنبنا الوقوع في أخطاء اليوم، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية التاريخ لعلم الاقتصاد، فالأحداث الاقتصادية الماضية السياسية والاجتماعية أو الحروب... الخ، لها فوائد كبيرة للباحث الاقتصادي، حيث التاريخ إذن يعطينا كثيراً من المعلومات القيمة التي تساعدنا في علاج الوقائع الحاضرة.

**2- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:**

تكمن أهمية علم الاجتماع بالنسبة لعلم الاقتصاد في أن كليهما يدرسان سلوك الانسان في المجتمع، فعلم الاجتماع يركز على علاقة الانسان بالبيئة والتنظيمات الموجودة في المجتمع والتي لها دور تحديد القيم والعادات التي تسود المجتمع، فبذلك فإن علم الاجتماع يمد علم الاقتصاد بهذه المعلومات الهامة لعادات المجتمع وتقاليده والتغيرات التي تطرأ عليها.

فمثلاً تربية الأبقار من المشاريع الاقتصادية الهامة والجيدة، ولكن مثل هذه المشاريع تعتبر لا فائدة منها في كثير من مناطق الهند التي يقدس السكان فيها البقر، كما أن علم الاجتماع يؤثر فيه علم الاقتصاد، حيث أن علم الاقتصاد هو أداة هامة في تغيير المجتمع، وبالتالي يتغير بناء هذا المجتمع كأن يتحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، وهذه التغيرات موضوع أساسي في دراسات علم الاجتماع.

**3- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:**

إن علم النفس عن طريق وسائله يساعد علم الاقتصاد في التعرف على الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد داخل المجتمع، فالمواقف الايجابية والسلبية للإنسان حيال القرارات الاقتصادية التي تتخذها الدولة لها دور كبير على

النشاط الاقتصادي، مثل تخفيض رسوم الرخصة، أو تخفيض رسوم الهاتف والكهرباء سيكون لها تأثير نفسي كبير على كثير من الأفراد في المجتمع، وبالتالي فإن دراسة مثل هذه التأثيرات تمد الاقتصاديين بمعلومات تفيد كثيراً في توصياتهم ونصائحهم باتخاذ القرارات الاقتصادية.

**4- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:**

هناك ارتباط وثيق بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، فالاقتصادي الذي يود اقتراح الحلول لبعض المشاكل الاقتصادية لابد وأن يأخذ في اعتباره رأي السلطة السياسية وتأثيرها على القرار الاقتصادي، ونرى اليوم الارتباط واضحاً بين الاقتصاد والسياسة حيث تسيطر الدولة ذات الاقتصاد القوي (مثل السعودية واليابان) على الأمور السياسية المتعلقة في مناطقهم.

ونرى وجه الارتباط بين الاقتصاد والسياسة عند نشوب الحروب أو وقوع مشاكل سياسية في بلد ما أو منطقة ما في العالم، فتؤثر بشكل واضح على الاقتصاد (مثل ارتفاع أسعار البترول خلال حرب الخليج الأولى والثانية، وكذلك أدى تخوف الناس محلياً أثناء الحرب إلى ركود اقتصادي في حركة العمران والعقار).

مميزات علم الاقتصاد

**أهم مميزات علم الاقتصاد ما يلي:**

1- السماح لكل مواطن بالقيام بالوظيفة التي تؤهله لها مواهبه وكفاءاته، ومكافأته على اتعابه وجهوده، وخصوصاً على اعماله التي فيها مقدار من الخلق والابتكار والابداع.

2- توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل بين جميع ابناء الوطن، عن طريق نظام ضريبي يأخذ ممن يتمتع بخيرات الوطن ليجني الربح الوفير، للانفاق على المشاريع

العامة التي تحقق الرفاهية للجميع، وعلى نظام تأمينات اجتماعية يكفل لغير القادرين على الانتاج، لسبب أو لآخر، الحد الأدنى المقبول من الحياة الكريمة، لأنهم بكل بساطة، قسم من البنية الوطنية الكاملة وخلايا من خلاياها.

3- العناية بالاقتصاد الوطني باعتباره عاملاً اساسياً، انما ليس وحيداً، في تقدم الوطن وازدهاره إلى جانب عوامل أخرى علمية وادبية وفنية.

أقسام علم الإقتصاد

يمكن تقسيم دراسة علم الإقتصاد بصورة عامة حسب الأنشطة الإقتصادية المختلفة التي يقوم بها المجتمع إلي الأقسام التالية:

1. **التبادل**: يقصد بها إنتقال ملكية السلع والخدمات والتي يتم الحصول عليها من النشاط الإقتصادي السابق.
2. **الإنتاج**: يقصد به العمليات الإنتاجية التي يتسبب عنها زيادة منفعة سلعة ما أو إنتاج خدمات لها منفعة.
3. **الإستهلاك**:الإستعمال المباشر للسلع والخدمات المنتجة لإشباع رغبات الفرد.
4. **التوزيع**:يعني تقسيم العائد من العمليات الإنتاجية على عناصر الإنتاج، بمعنى الأرض تحصل على الإيجار والعمل يحصل على الأجر ورأس المال يحصل على الفائدة والإدارة والتنظيم على الربح.

المشكلة الاقتصادية

يمكن ان تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة تعدد الحاجات الإنسانية، وتزايدها بصورة مستمرة في ظل محدودية (ندرة) الموارد الاقتصادية المتاحة والتي تستخدم

لاشباع تلك الحاجات، وتتصف المشكلة الاقتصادية بالعمومية حيث تواجهها كل المجتمعات الإنسانية بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة التقدم الاقتصادي، غير أن حدتها تختلف من دولة إلى أخرى، ومن عناصر المشكلة الاقتصادية:

1. تعدد الحاجات الإنسانية: حيث تتصف الحاجات الإنسانية بالتنوع والكثرة والتطور والنمو المستمر مع التقدم الحضاري في حياة الإنسان.
2. الندرة النسبية للموارد الاقتصادية: فالموارد الاقتصادية نادرة نسبياً والعرض المتاح منها محدوداً بالمقارنة بالطلب على السلع والخدمات، وهذا يتطلب المفاضلة بين الحاجات من ناحية أهميتها للمجتمع وترتيب أولوياتها وتحديد السلع والخدمات التي يتم انتاجها أولاً.

ومن عناصر المشكلة الإقتصادية ما يلي:

**1- تعدد الحاجات الإنسانية:**

حيث تتصف الحاجات الإنسانية بالتنوع والكثرة والتطور والنمو المستمر مع التقدم الحضاري في حياة الإنسان.

**2- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:**

فالموارد الاقتصادية نادرة نسبياً والعرض المتاح منها محدوداً بالمقارنة بالطلب على السلع والخدمات، وهذا يتطلب المفاضلة بين الحاجات من ناحية أهميتها للمجتمع وترتيب أولوياتها وتحديد السلع والخدمات التي يتم انتاجها أولاً.

الأساليب الاقتصادية والأساليب الرياضية الاقتصادية الكمية

يعتمد الاقتصاد كمادة أكاديمية بشكل أساسي على الأساليب الرياضية، إلى جانب اعتماده على الأساليب الأدبية، يتم اعتماد الأساليب الرياضية، والكمية

لأغراض تحليل اقتصاد ما بدقة، أو لتحليل مناطق بعينها داخل الاقتصاد، وكأمثلة على هذه النماذج والأساليب في التحليل نذكر:

- **الاقتصاد الرياضي:**

يطلق مصطلح اقتصاد رياضي على تطبيق المناهج الرياضية للشرح، وتفسير النظرية الاقتصادية بطرق رياضية أو لحل المسائل الاقتصادية المطروحة، ويستخدم الاقتصاد الرياضي أساليب تحليل التفاضل والتكامل ومناهج المصفوفات الجبرية، وأشاد الكتّاب الاقتصاديون بالفوائد الكبيرة لهذا الأسلوب والمتمثلة بإتاحة صياغة واشتقاق مفتاح العلاقات في النموذج الاقتصادي بوضوح، وصرامة، وبساطة، وقد حدد (بول سأمويلسون) في كتابه أساسيات التحليل الاقتصادي عام 1947، البنى الرياضية العامة في عدة مجالات اقتصادية عن طريقها يتم تحليل المسائل والقضايا الاقتصادية بطريقة كميه يمكن ان يعبر عنها بنظريات ومعادلات، كما فعل بعض علماء الاقتصاد الحائزين على جوائز نوبل في الاقتصاد، كالعالم جون فوربس ناس عن نظريته (نظرية التوازن)، وهي اعتمادها الاساسي جانباً رياضياً بحت.

- **الاقتصاد القياسي:**

تطبق في الاقتصاد القياسي الأساليب الرياضية والإحصائية لتحليل البيانات المنبثقة من النماذج الاقتصادية، مثال قد تفترض نظرية ما أن الشخص المتعلم يكسب دخلاً بالمعدل أعلى من الدخل الذي يكسبه شخص مشابه له بجميع الخصائص إلا أنه غير متعلم (أو اقل مستوى تعليمي)، هنا يأتي الاقتصاد القياسي فيقيس قوة العلاقة وأهميتها الإحصائية، ويستعمل أسلوب الاقتصاد القياسي لاستنتاج تعميمات كمية، كإيجاد علاقة بين معطيات موجودة مسبقاً والتنبؤ بما ستكون عليه الحال في المستقبل.

**- الحسابات القومية:**

تعد الحسابات القومية (المحاسبة القومية) وسيلة تتضمن الحسابات القومية فروع حسابات الدخل القومي والإنتاج (**NIPA**)، وينتج عنها تقديرات للقيمة النقدية لمخرجات ومدخلات الاقتصاد خلال سنة أو ربع سنة، وتمكن حسابات الدخل القومي المسؤولون من تتبع أداء الاقتصاد ومكوناته خلال الدورات الاقتصادية أو فترات أطول، وتشمل الحسابات القومية أيضاً رأس المال، الثروه القومية، وتدفقات رأس المال الدولي.

التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة

**1- شروط التكامل الاقتصادي التقليدية:**

لقد أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها، ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية: حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على

ضـوء التغيـيرات التـي تطـرأ عـلى السياسـات الاقتصـادية ومقتضـيات الظـروف الاقتصادية.

- تـوفر وسـائل النقـل والاتصـال: أن عـدم تـوفر وسـائل النقـل والاتصـال بـين الـدول المتكاملة اقتصاديا، يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكـاليف النقل بين هذه الدول، أي اتساع المسافات الاقتصادية.

- تناسب القيم الاجتماعية والثقافية:الاقتصـادات التـي تكـون متناسـبة ومتجانسـة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية قـادرة عـلى تحقيـق تكامـل اقتصـادي بسـهولة، عـلى عكـس الاقتصـاديات المتعارضـة في القـيم والـنظم، فكلـما كانـت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

- الإرادة السياسـية: غيـاب الإرادة السياسـية يعـد مـن أهـم أسـباب فشـل التكامـل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومـات التـي تعمـل عـلى خلـق مؤسسـات للانـدماج الإقليمي مع وضع حدود متفق عليهـا لحريـة العمـل الـوطني، كـما يقبـل كـل بلـد التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل::-يجب أن يكون التكامـل بـين اقتصـادات ذات هياكل متجانسـة ومتماثلـة وقابلـة للتكامـل، وتكاملهـا يعنـي خلـق فضـاء حقيقـي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بـين الـدول الأعضـاء، ولا سـيطرة لاقتصاد بلد على اقتصادات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية.

- التقارب الجغرافي: يعتبر مـن أهـم شروط نجـاح التكامـل لـدوره في لتسـهيل انتقـال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض مـن تكـاليف النقـل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافياً.

**2- الشروط الحديثة للتكامل الاقتصادي:**

انطلاقاً من شروط التكامل ودرجاته السالفة الذكر، يتضح أنها قد تـم تنفيـذها في أوروبـا الاتحـاد الأوروبي، فبعـد الحـرب العالميـة الثانيـة كـان التكامـل الاقتصـادي يـتم وفـق الشروط المذكورة سابقاً، كالتقارب الجغرافي والتقارب في مسـتوى النمـو الاقتصـادي... وغيرهـا، فأصـبح يسمى بالتكامل الاقتصادي التقليدي الذي اتخذ بعدا إقليميا. غـير أنـه ظهـرت صـيغة حديثـة وبديلة للتكامل خلال العقدين الأخيرين من القرن المـاضي باعتبارهـا لا تخضـع لتلـك الشروط، أي تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم واحد، ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة، كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي متقدمـة ونامية، وارتبط هذا التحـول بـالتغييرات التـي شـهدتها البيئـة الاقتصـادية الدوليـة مـن تطـور تكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية.

لذا اتخذ التكامل الاقتصادي بعدا قارياً، وهو ما يجعل ارتباط الدول في أكثر من إقلـيم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي، لذا شهد العالم نشـاطا واسـع النطـاق عـلى صـعيد تكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية الاقتصادية سواء في إطـار ثنـائي أو شـبه إقليمـي، وهـذا التوجه لا يدخل ضمن النمط التقليدي للتكامل، وإنما تجمع بـين هـذه المجموعـة مـن الـدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغـرافي متسـع تحـده المحيطـات والتـي تسـمى بالمجـالات أو الفضاءات الاقتصادية الكبرى، مع تنـامي التوجـه نحـو تشـكيل تكـتلات تجمـع بـين دول ذات مستويات تنمية مختلفة، ومن أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والحديثة للتكامل:

1. النظام الاقتصادي: تعتمد الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة فإنها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار المباشر.

2. الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدراً كبيراً من التجانس والتقارب الاقتصادي؛ لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماماً فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية، ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

3. الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلاً للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدراً من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة، وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات، وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

4. عدم اشتراط المعاملة بالمثل: حسب الصيغة التقليدية، فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها، واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدماً.

5. تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد

جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

6. الدوافع السياسية: فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

7. نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع، بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.

8. تحرير عناصر الإنتاج: نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل، ففي حين نجد الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجياً مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي، وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية، السوق المشتركة، ويستكمل عند الاتحاد.

9. تنسيق السياسات: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزناً أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدماً.

10. المرحلة النهائية: نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما

تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

11. النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل، فإنه يضم دولاً متجاورة جغرافيا، لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل، فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.

12. الدعوى والتوجيه: نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات.



# الفصل الثاني

## الاقتصاد الدولي

## والعلاقات الاقتصادية العالمية (الدولية)

الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية العالمية (الدولية)

أولاً: الاقتصاد الدولي:

مفهوم الاقتصاد الدولي

هو ذلك الجزء المهم في دراسة الاقتصاد الذي يفسر ويحلل المحتوى الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل التبادل الدولي في السلع والخدمات وحركة الصرف الاجنبي والاستثمار وتحويل رؤوس الاموال، ليتم تفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للبلدان المشاركة فيها.

او هو مجموعة من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، من اجل ان يهتم بالعلاقات التجارية بين البلدان، وتطورات أسعار الصرف والقدرة التنافسية الاقتصادية، ويسعى لتوضيح الأنماط والنتائج المترتبة على المعاملات والتفاعلات بين السكان من مختلف البلدان، بما في ذلك التجارة والاستثمار وتحركات عوامل الإنتاج.

مراحل تطور الاقتصادي الدولي

بعد الحرب العالمية الثانية نشأت عنها نتائج بالغة الأهمية ساهمت في تشكيل الملامح والسمات الأساسية لعالم ما بعد الحرب، نذكر من بينها:

- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية وعسكرية.
- ضرب محور برلين- طوكيو.
- إضعاف قوة بريطانيا وفرنسا.
- ظهور دول خارج المنظومة كالصين.

- انعقاد مؤتمر بروتن وودز وما تمخض عنه من نتائج هامة على المستوى النقدي (صندوق النقد الدولي) والتجاري (الغات) والمالي (البنك العالمي)، كما يلي:

**1- النظام الاقتصادي الدولي حتى 1971:**

دخلت منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي مرحلة ما بعد الحرب العالمية لتنتقل إلى سياق تاريخي جديد، تشكلت فيه ملامح عصر جديد، وهو عصر سوف يتميز بقدرة عالية من النمو والاستقرار لمدة ربع قرن كامل في ظل السيطرة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية واحتلالها مركز النواة لها، بيد أن المنظومة في المقابل قد انطوت على ميول كامنة مضادة لهذا النمو المستقر، وهي عوامل سرعان ما تنضج لتعجّل في اشتعال الأزمة عند بداية السبعينات.

لقد عاشت منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي خلال النصف الثاني من الأربعينات، والخمسينات والستينات فترة نمو مزدهر، فقد شهدت تلك الفترة، انتعاشاً في حركة تراكم رأس المال، ونمواً اقتصادياً مرتفعاً (كان متوسطه يدور حول 4.5 بالمائة سنويا)، و انخفضت معدلات التضخم، ولم تزد عن 3 %، وتراجع فيها معدل البطالة إلى أقل من 3 %، وتمت السيطرة على الدورات الاقتصادية، فأصبحت أقصر أمدا وأقل حدة، وعلى النطاق الدولي حدث استقرار في أسعار الصرف واتسمت المدفوعات الدولية بدرجة عالية من التوازن في ضوء الآليات التي وضعتها اتفاقية بريتون وودز، وشهدت حركة التجارة الدولية في خضم ذلك انتعاشاً واضحاً.

وهذا النمو المزدهر واللامع والمصحوب بدرجة عالية من الاستقرار النقدي، وبضآلة معدلات البطالة وثبات أسعار الصرف، دفع بعدد كبير من الاقتصاديين إلى الإدعاء بأن عصر الأزمات للرأسمالية قد ولى زمانه إلى غير رجعة، وجاءت أحداث السبعينات لتحطم هذا الوهم تماماً.

إن توسع الرأسمالية عالمياً هو أحد العوامل الهامة لاستمرار ديمومتها ونموها، ويلعب الإطار العالمي للرأسمالية، وهو إطار تتحدد فيه بشكل واضح علاقة المركز بدول الأطراف، دوراً مهماً في نموها وتوسعها، ونقصد بهذا الإطار حركة التجارة الدولية بما تنطوي عليه من تقسيم دولي للعمل، ومن صادرات وواردات، وأسعار عالمية تبادلية، وعلاقات نقدية، واستثمارات خارجية، وأسواق نقدية إلى آخره، ومن دون وجود إطار عالمي مستقر لهذه الأمور، تضطرب الأحوال في المنظومة، وعليه فإن العوامل التي برزت في الإطار العالمي للرأسمالية وشكلت قوى دافعة ومحفزة لهذا النمو المزدهر لعالم ما بعد الحرب، تتلخص فيما يلي:

1 - بقاء نمط تقسيم العمل الدولي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية كما هو: وهو النمط الذي فرض على مجموعة البلدان الأخيرة أن تتخصص في إنتاج وتصدير المواد الخام و الأولية وأن تستورد في مقابل ذلك احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والإنتاجية المصنعة، والمواد الغذائية، وبذلك تمكنت البلدان المتقدمة من تأمين حصولها على ما كانت تحتاج إليه من المواد الخام الحيوية التي تنتجها البلدان النامية، كما كان بقاء هذا النمط الأساس الموضوعي الذي اعتمدت عليه الرأسمالية العالمية في استمرار إخضاع البلدان النامية لتبعيتها، تجارياً ومالياً وتقانياً.

ولم تنجح محاولات التصنيع المحدود التي قامت في بلدان المحيط بعد حصولها على استقلالها السياسي، والتي قامت على أساس "الإحلال مكان الواردات، أو على أساس الإنتاج من أجل التصدير، لم تنجح في إحداث تغيير جوهري في بنية نمط تقسيم العمل الدولي، وبهذا الشكل تكفل نمط تقسيم العمل الدولي فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية الذي أرست دعائمه إبّان المرحلة الكولونيالية، بإعادة إنتاج علاقات السيطرة والهيمنة على البلدان النامية، وهو أمر كانت له أهمية بالغة في تعضيد نمو الرأسمالية العالمية لعالم ما بعد الحرب.

2- نظام النقد الدولي: الذي أرسيت دعائمه في اتفاقية بريتون وودز عام 1944، وهو النظام الذي تمكنت من خلاله الولايات المتحدة أن تجعل الدولار الأمريكي العملة الدولية ومصدر السيولة العالمية، نظراً لالتزامها بقابلية تحويله للصرف ذهباً على أساس ثابت (35 دولار للأوقية)، وقد استهدف هذا النظام تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتوفير السيولة الدولية، وإيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية، وقد لعب نظام النقد الدولي، وبالذات إبّان سنوات تشغيله الناجحة في الأربعينات والخمسينات وحتى النصف الأول من الستينات، دوراً مهماً في خدمة توسع الرأسمالية الأمريكية خارج حدودها (في دول غرب أوروبا وبلدان المحيط، كما رسم إطاراً مستقراً لنمو حركة التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية في ضوء ما حققه من ثبات نسبي في أسعار الصرف وتوفير السيولة فيما بين هاتين المجموعتين من البلدان.

ومن المعلوم أن الظاهرة تعبر عن نفسها في ذلك التدهور الذي تشهده العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات للسلع والمواد الخام التي تنتجها بلدان المحيط في مقابل أسعار السلع المصنعة التي تنتجها بلدان المركز، وهي الظاهرة التي تتمكن من خلالها البلدان الأخيرة من امتصاص ونهب جانب كبير من الفائض الاقتصادي المتحقق في بلدان المحيط، وقد عضدت هذه الظاهرة من حركة تراكم رأس المال في البلدان الرأسمالية الصناعية وشكلت في الوقت نفسه نفياً جزئياً لبعض تناقضات النظام الرأسمالي على صعيده المحلي، وفي المقابل أدت تلك الظاهرة إلى الحد من إمكانات التراكم والتنمية في بلدان المحيط.

3- الحصول على النفط بأسعار بخسة للغاية: كأحد العوامل الجوهرية المسئولة إلى حد بعيد عن هذا النمو المزدهر لرأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تمكنت البلدان الصناعية، من خلال شركاتها النفطية (الأخوات السبع) وهيمنتها على عمليات اكتشاف واستخراج وتسويق النفط لمدة طويلة، وبالذات في البلدان

النامية، من أن تجعل سعر هذه المادة الإستراتيجية غير ذي وزن يعتد به في إجمالي تكاليف المنتجات الصناعية، وتبدو أهمية هذا العامل إذا ما علمنا أن درجة التبعية النفطية (أي مدى الاعتماد على النفط المستورد) مرتفعة للغاية في اليابان (100 %) وفي الكثير من بلدان غرب أوروبا.

4- تدخل الحكومة بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي في ضوء ما أملته الفلسفة الكينزية من توجهات ومن سياسات لمجابهة حدة الأزمات الدورية، ومن المعلوم أن كينز، في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظف (1932) كان قد أثبت في ضوء منهجه التحليلي وأدواته النظرية، أن الرأسمالية تنطوي على حدوث الأزمات، وأنها قد فقدت قدرتها الذاتية على التوازن التلقائي.

ولمجابهة هذه المخاطر رأى كينز أنه من الضروري التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال، و أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير. و اقترح جملة من السياسات الحكومية في مجال المالية العامة و الائتمان.

5- لقد كان لعمليات إعادة بناء الطاقات الإنتاجية التي دمرّتها الحرب، أثر بالغ في دفع عجلات النمو الاقتصادي في بلدان غرب أوروبا واليابان لفترة ما بعد الحرب، وكان مشروع مارشال (1948-1953) الذي وفرت بمقتضاه الولايات المتحدة الأمريكية قروضا ومعونات لبلدان غرب أوروبا، تتراوح قيمتها ما بين 13 إلى 15 مليار دولار، بداية هذه الدفعة القوية، التي كفلت حل مشكلات التمويل والعجز الخارجي للبلدان التي استفادت من هذا المشروع.

6- كان للثورة العلمية و التقنية التي ظهرت في هذه الفترة، وما تولد عنها من مخترعات ابتكارية تأثير مهم في تطوير قوي الإنتاج وزيادة مستوى الإنتاجية للأصول الثابتة ولعنصر العمل، وكان للتحديث التقاني الذي ظهر في مجال استحداث المواد الأولية التخليقية (كالألياف الصناعية، والمطاط الصناعي، والمنتجات البلاستيكية

والكيميائية...) دور كبير في خفض كلفة المنتجات، وزيادة معدلات الربح، وظهور منتجات جديدة لم تكن موجودة من قبل، فنشأ عن ذلك زيادة محسوسة في حجم الناتج والدخل والتوظف.

وكان من أخطر وأهم عوامل النمو لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي في عالم ما بعد الحرب، تزايد الإنفاق العام العسكري، فقد دخلت حكومات معظم البلدان الصناعية، وبالذات بلد النواة (الولايات المتحدة الأمريكية) في مجال التسليح والإنتاج الحربي بثقل كبير.

وهو الأمر الذي هيأ فرصا واسعة لاستثمار رؤوس الأموال الفائضة وشراء الحكومة لجانب مهم من منتجات الصناعة الثقيلة، وتحوّل الحكومات إلى (زبون) دائم وكبير لهذه الصناعات للوفاء بالاحتياجات الحربية، وبالإضافة إلى هذا الميل الكامن في رأسمالية البلد الاحتكاري نحو تضخيم الإنفاق العسكري نظراً لآثاره الاقتصادية المنشطة لمجمل الاقتصاد الرأسمالي، فإن ثمة عوامل أخرى، أكدت من حدة هذا الميل، كالحرب الباردة و حركات التحرر.

7- لقد كان لعمليات إعادة توزيع الدخل لصالح كاسبي الأجور والمرتبات الذين يرتفع ميلهم إلى الاستهلاك في ضوء ما أوصت به الفلسفة الكينزية من خلال تزايد الإنفاق الحكومي على المشروعات العامة وعلى شؤون التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وإعانات البطالة، ومن خلال نضال نقابات العمال والمنظمات الديمقراطية الأخرى ونجاحها في إجبار الرأسماليين على تقديم تنازلات اقتصادية مختلفة، في شكل تحسين ظروف العمل وزيادة الأجور وتقليل أيام العمل، كل ذلك كان له دور لا يستهان به في توسع دائرة السوق الداخلية، وزيادة مستوى الاستهلاك الكلي، وبالتالي التخفيف من حدة الأزمات الدورية الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب.

وهكذا يتضح أن منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي التي آلت قيادتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية كانت في تلك الآونة تعمل في ظل عوامل دولية ومحلية محفزة للنمو، وهو الأمر الذي أثر في طبيعة التقلبات الدورية التي انتابت دول المنظومة الصناعية آنذاك، فأصبحت أقصر أمدا وأقل حدة، واختفت في تلك الفترة (1945-1971) احتمالات حدوث أزمات إفراط الإنتاج العامة، وبدء الأمر كما لو أن النظام الرأسمالي قد تخلّص من معضلاته و أزماته.

ومهما يكن من أمر، فإن سنوات الازدهار التي شهدتها منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي لم يكن من الممكن أن تستمر بلا نهاية أو توقف، ذلك أنه في مقابل العوامل السابقة التي عضدت من هذا الازدهار، على الصعيدين العالمي والمحلي، كانت المنظومة تنطوي على مجموعة أخرى من العوامل المضادة التي ظلت تتفاعل ببطء و تؤدة، ولكن بشكل فاعل ومؤثر، إلى أن بلغت نضجها مؤخراً، فوضعت دول المنظومة بكاملها فوق فوهة بركان مستمر من الأزمة منذ السبعينات.

**2- ألازمة الاقتصادية الدولية بعد 1971:**

لا شك أن الإطار العالمي بعد الحرب العالمية الثانية شكل إطاراً مساعداً لنمو الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فاستقرار أسعار الصرف وحرية التجارة والحفاظ على التقسيم الدولي التقليدي والحصول على النفط بأسعار منخفضة، كل ذلك ساعد النظام الاقتصادي العالمي على الاستقرار والنمو لمدة ربع قرن كامل، ونظراً لما تنطوي عليه المنظومة الرأسمالية من صراع وتناقض وعلاقات نمو لا متكافئة، فإن العوامل المضادة الكامنة أدت إلى تصدع أساس هذا النظام في بداية السبعينات، ويمكن حصر هذا العوامل في:

**- تعاظم ظاهرة التدويل:**

لقد عرفت هذه الظاهرة تطوراً وعمقاً ملحوظين خلال السبعينات، حيث قامت الشركات المتعددة الجنسيات بالتوغل في جميع أوجه نشاط المنظومة، وهو نشاط يمتد إلى كل الأصعدة الإنتاجية والخدماتية والتمويلية والتسويقية والتقنية، كما قامت هذه الشركات الكبرى بتوزيع نشاطها الإنتاجي والتسويقي جغرافياً، عبر مختلف مناطق المنظومة الرأسمالية مستفيدة في ذلك بمزايا الأجور المحلية وتوافر موارد الطاقة والقرب من مواقع التسويق، وقد تنامى نشاطها في مجال التمويل وامتزج فيها رأس المال المالي الدولي.

ونتيجة تعاظم نشاط هذا الشركات تعمقت درجة تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، وزادت ظاهرة التدويل هذه من درجة التشابك والترابط بين مختلف أجزاء المنظومة، مما أدى إلى انتشار تأثير الأزمات عندما تقع في بلد ما على كل باقي بلدان المنظومة بواسطة التبادل التجاري والمالي...إلخ.

**- الأزمة النقدية العالمية:**

تمثلت هذه الأزمة في انهيار نظام برتون وودز **Bretton Woods** في مطلع السبعينات، حيث توقفت قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهذا خوفاً من خروج كل الذهب الاحتياطي في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في ضوء استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

وقد أثر هذا على الآلية النقدية لنظام النقد الدولي، بحيث تم تعويم معظم العملات الرئيسية في أوروبا، وبذلك تقوضت دعائم النظام النقدي الدولي واشتدت المضاربات على الذهب واشتعلت حركات رؤوس الأموال بقوة واضطربت المعاملات النقدية الدولية.

وبذلك فقدت المنظومة الرأسمالية أهم آلية عالمية كانت مسؤولة على نجاحها، وهي ثبات أسعار الصرف واستقرار المدفوعات الدولية، كما أن اضطراب العلاقات النقدية أثر بشكل سيء على موازين مدفوعات البلاد النامية، حيث زاد من عجزها وفاقم مشكلة ديونها الخارجية.

- **تعميق علاقة التبادل اللامتكافئ:**

ان هذه العلاقة تعد من العوامل المهمة التي عجلت بانفجار أزمة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، لقد انطوت علاقات الاستغلال و التبادل اللامتكافئ هذه باتساع الفروق بين الدول الصناعية والدول النامية، وذلك بالنزيف المستمر للفائض الاقتصادي الذي كان يتحقق في البلدان النامية، ومن تم لم تفلح جهود هذه البلدان في تحقيق تطلعاتها في التنمية ورفع مستوى المعيشة، بحيث بقيت تمثل الحلقة الضعيفة في المنظومة رغم وجودها ومشاركتها في المؤثرات والمحافل الدولية، وظلت شروط تبادلها تنحط بسبب تدهور أسعار صادراتها وارتفاع أسعار وإراداتها، ومن يزداد العجز في موازين مدفوعاتها، ونتيجة لذلك تضاءل النصيب النسبي لصادرات هذه البلدان من مجمل الصادرات العالمية.

- **انتهاء عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة:**

ظهرت في السبعينات ما يسمى بأزمة الطاقة و تجلت هذه الأزمة في قرارات منظمة الأوبك **OPEP** في مؤتمريها 1974/1973 و1980/1979 التي أدت بارتفاع أسعار البترول من 07 دولار للبرميل سنة 1973 إلى 35 دولار للبرميل سنة 1980، وكان من جراء ذلك، أنه حدث لأول مرة تصحيح لأسعار التبادل الدولي في العلاقة التي تربط الدول الصناعية بالدول النامية، وتم تحويل جزء هام من الدخل القومي العالمي من البلاد الأولى إلى البلاد الثانية.

لكن الصراع العنيف الذي دار بين بلدان الأوبك والبلدان المستوردة للـنفط في الثمانينـات بسبب الأهمية التي أصبح يحتلها النفط في عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج، انتهـى بنجـاح هـذه الأخيرة في السيطرة على السوق العالمية للنفط، وتحويلة مـن سـوق يـتحكم فيـه البـائعون إلى سوق تحت سيطرة المشترون، وهكذا استطاعت هذه الدول تـدوير عائـدات الـنفط لصـالحها، ونتيجة هذه السيطرة كان سـقوط أسـعار الـنفط في النصـف الثـاني مـن الثمانينـات بـدرجات قياسية.

وهكذا يتضح لنا أن القوى المضادة الكامنة في المنظومـة الرأسـمالية ظلـت تتفاعـل فـيما بينها خلال ربع قرن كامل حتى انفجرت مع انهيـار النظـام النقـدي، وتنـامي ظـاهرة التـدويل واتساع الفجوة بين العالم الثالث والعالم المتقدم.

وقد نتجت عن هذه الأزمة سياسـة اقتصـادية جديـدة يطلـق عليهـا الـبعض المركنتيليـة الجديدة **New mercantilisme**، أبرز معالمها السياسة الحالية في التجارة الدولية والممارسـات التقييدية التي انتهجتها الشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما زاد سوء مراكز الدول الناميـة في التجارة الدولية.

بالإضافة إلى هذا نجد أن علاقة النهب والاستغلال المباشرين تحولت إلى نهب غـير مبـاشر بسبب نهب الفائض الاقتصادي عن طريق الاسـتثمار المبـاشر ونقـل التكنولوجيـة و المعـاملات النقدية، وهكذا بدأت تظهر ملامح تقسيم دولي جديد للعمل يحتفظ فيها النظـام الاقتصـادي الجديد بنفس خصائصه الجوهرية سـيطرة / تبعيـة في مجـال الإنتـاج، تشـكل أساسـاً لسـيطرة تبعية في مجال التبادل ومصدر للاستغلال في مجال الاستثمارات و القروض ونقل التكنولوجيا.

اهمية الاقتصادي الدولي

تبرز اهمية الاقتصادي الدولي فيما يلي:

1. ربط المصالح الانفرادبة والثنائية والمنتعددة بكافة العلاقات الناشئة.
2. تأمين انتقال متبادل للعلاقات دون اشتراط الحجم أو النوغ أو خصائص المتغيرات المترابطة.
3. صيغ الانتقال المادي والحسابي للموارد والمنتجات والدخول والمعلومات.
4. سيطرة بعض الاقتصاديات الاكثر تقدماً وتبعيات اقتصادية على الهياكل الاقتصادية المحلية للبلدان المشاركة.
5. التركيز على الجوانب الاقتصادية للحركات الخارجية في النشاطات البشرية، والنقدية، والتكنولوجية، والسلع والخدمات.
6. عقد اتفاقيات تعاقدية وبروتوكولات وكتلات اقليمية واتحادات بين البلدان المشاركة الاقتصادية.

مقومات التكامل الاقتصادي الدولي

ينبغي أن يستند التكامل الاقتصادي الدولي إلى مقومات أساسية تعزز قيامه وتضمن له البقاء والاستمرارية، ومن هذه المقومات ماهو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو ثقافي، فمن الناحية السياسية ينبغي أن تكون الأنظمة السياسية متقاربة من حيث الفلسفة والتوجهات الاديولوجية، ذلك أن عدم التماثل بين الدول في طبيعة أنظمتها السياسية شكل أهم عائق في وجه معظم التجارب التكاملية في العالم، في حين ساعد التماثل في الأنظمة السياسية لمعظم الدول التي سعت إلى إقامة تكامل في نجاح تكاملها، كما أن المقومات الثقافية تعتبر عاملاً أساسياً ومهماً بين الدول المتكاملة، ذلك أن اختلاف العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية يمكن أن يؤدى إلى إعاقة التكامل إلى حد بعيد.

يمكن إيجاز مقومات الاقتصاد الدولي التي تعتبر ضرورية لقيام أي تكامل ناجح من خلال ما يلي:

**1- توفر البنية الأساسية:** وقصد بها الطرق ووسائل النقل والاتصال...الخ، إذ يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل اقتصادي.

**2- توفر الموارد الطبيعية:** هو عامل أساسي لنجاح التكامل، حيث إن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف، لدى بعض الدول قد يعتبر حافزاً على دخولها في تكامل مع غيرها من الدول التي تتوفر على مثل تلك الموارد.

**3- توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية:** يبرز هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني الماهر لأهميته بالنسبة للعملية الإنتاجية، وتحقيق الكفاءة فيها.

فروع الاقتصاد الدولي

**1- التجارة الدولية:**

بدأت التجارة الدولية منذ قديم الزمان من خلال، ومن الأمثلة عليه ما يعرف بطريق الحرير، ولكن في القرون الأخيرة زادت أهمية هذه التجارة سواء اقتصادياً أو سياسياً أو حتى اجتماعياً، وقد ساهمت الثورة الصناعية كثيراً في تعزيز أهمية هذه التجارة، والذي ساهم أيضاً هو تطور وسائل النقل والعولمة والشركات متعددة الجنسيات، وقد عبر المجتمع الدولي عن أهمية التجارة من خلال إطلاق اتفاقية الجات ثم منظمة التجارة العالمية(**WTO**)التي يراد لها ان تنظم العمل التجاري العالمي، على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة، ولمن ستكون المصلحة في انشطتها.

اما مفهوم التجارة الدولية فهو عبارة عن تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي في مختلف البلدان، وهي ممثلة ب(نظرية التجارة الدولية) والتي تهتم بدراسة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية وعوامل العرض والطلب، والتكامل أو الاندماج الاقتصادي، ومتغيرات السياسة التجارية مثل معدلات الرسوم الجمركية والحصص التجارية.

**2- النظرية النقدية الدولية:**

هي ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يدرس ويحلل استعمالات النقود ووظائفها وآثارها في أنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وأستهلاكها، وقد أنبثقت عن النظرية النقدية نظريات تبحث في قيمة النقود وفي الدخل والأنفاق، كنظرية المعاملات(**Transactions Theory**) ، ونظرية النقد والرصيد(**Cash-Balance**)، وغيرها، وتهتم بالسياسات النقدية وأسعار الصرف.

**3- التمويل الدولي:**

هو فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يدرس ديناميكيات أسعار الصرف، والاستثمار الأجنبي، وتأثيراتها على التجارة الدولية، ويدرس أيضاً المشاريع الدولية، والاستثمارات الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، والعجز التجاري، ويشمل أيضاً دراسة العقود الآجلة والخيارات والمقايضات المالية.وتكفي لمعرفة أهمية التمويل الدولي أن نتذكر الاضطرابات التي اتسم بها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة:

- الأزمة الآسيوية.

- الأزمة المالية التي نشأت عن أزمة الرهن العقاري.

- المشكلات التي نشأت أثناء وبعد إنشاء اليورو، ويدرس تدفقات رؤوس الأموال عبر الأسواق المالية العالمية، وآثار هذه التحركات على أسعار الصرف.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية العالمية (الدولية):

مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية

لقد عرف (فيريدرك هارتمان) مصطلح العلاقات الدولية بأنه يشـمل عـلى كـل الاتصـالات بين الدول، وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية، ويري دانيل كولارد بان دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية بين الـدول ودور المـنظمات الدوليـة، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحـدود الوطنيـة، أمـا الـدكتور سعد حقي توفيق فيعرف العلاقات الدوليـة بأنهـا ظـاهرة مـن التفـاعلات المتبادلـة المتداخلـة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي.

او هي دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بـين مختلـف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدوليـة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجـارة والتنميـة، ولجنـة العشريـن، ومنظمـة التجـارة العالميـة، وتضـم موضوعات عـلى جانـب كبـير مـن الأهميـة منهـا دراسـة وإدارة نظـام النقـد الـدولي، والأزمـة الاقتصادية العالمية للديون الخارجية، وكذلك ظاهرة الشركات متعددة الجنسـيات ونفاذهـا إلى دول العالم الثالث، كما يتناول الموضوع أيضا دراسة المساعدات والمعونات الخارجية وآثارهـا في الدول المتلقية على معدلات التنمية وعلاقات هذه الدول بالدول الدائنة.

او هـي تفـاعلات ثنائيـة الأوجـه أو تفـاعلات ذات نمطـين الـنمط الأول هـو نمـط تعاوني والنمط الثاني هو نمط صراعي إلا أن النمط الصراعـي هـو الـنمط الـذي يغلـب على التفاعلات الدولية برغم محاولة الـدول إخفـاء أو التنكـر لتلـك الحقيقـة، بـل أننـا يمكننا القول أن النمط التعاوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هو نمط موجـه لخدمـة صراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة أو تلك الـدول مـع دولـة أو مجموعـة دول

أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن الأحلاف والروابط السياسية بين مجموعة من الدول هي في صورتها الظاهرية قد تأخذ النمط التعاوني بين تلك الدول برغم حقيقة قيامها لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى.

ان علم العلاقات الدولية بات من أهم فروع العلوم السياسية التي من خلالها يمكن دراسة وتحليل الظاهرة السياسية بكل أبعادها النظرية والواقعية، وبرغم أن دراسة العلاقات الدولية كمادة قائمة بذاتها من مواد العلوم السياسية لم تتخذ طابعاً عملياً إلا عقب الحرب العالمية الثانية، إلا أنها قد اتخذت خلال تلك الفترة الوجيزة نسبياً مكانة هامة طغت على الأفرع الأخرى للعلوم السياسية، ويرجع ذلك إلى الحيوية والديناميكية التي تتسم بها موضوعات تلك المادة، فضلا عن الأهمية التي اكتسبتها تلك المادة جراء التقدم التكنولوجي الهائل في كافة المجالات خاصة في مجال الاتصال والمعلومات والمواصلات والتسلح.

وعلم العلاقات الدولية لم يعد مقتصرا الآن على استقراء علاقات الدول والأحداث الدولية كما كان في السابق والذي كان يقترب من دراسة التاريخ الحديث، كما أنه لم يعد يركن إلى الاكتفاء بتفسير الظواهر الدولية الحالية وإيجاد المبررات أو التبريرات للسلوك الدولي.

مفهوم الحوارات في دراسة العلاقات الدولية

هي مجموعة من الحوارات الأساسية التي قامت بين العلماء في هذا الحقل، حول تخصص أو شمولية العلاقات الدولية، بين المثالية والواقعية، وبين أخصائيي العلاقات الدولية والأخصائيين الإقليميين، وبين المدرسة التقليدية الواقعية، وبين المدرسة السلوكية العلمية.

النظرية في العلاقات الدولية

تشترك مع العلوم الاجتماعية العامة كثيراً، يمكن استنتاج أبرزها باعتبارها نظام استنتاجي، مجموعة من الفرضيات حول سلوك السياسية ثم التوصل اليها بالاستقراء، مجموعة من البيانات حول السلوكية العقلانية مبنية على حوافز مهيمنة، مجموعة من القيم وقواعد السلوك، مجموعة من الاقتراحات العملية للساسة، كما يقدم (ستانلي هوفمان) تصنيفاً للنظريات من خلال:

1- النظرية الفلسفية والنظرية التجريبية.

2- النظرية العامة والموسطة والجزئية.

3 - النظرية الإستنتاجية والنظرية الاستقرائية.

**ومن النظريات الاخرى:**

**1- نظرية المثالية:**

لقد نشأت بعد الحرب العالمية الأولى بدافع الرغبة في تبسيط دراسة السياسية الدولية، وتعبيراً عن مقت الحروب، وما كان ورائها من اتفاقيات سرية بين الدول والتحالفات، وانعكس هذا الاتجاه في الحقل الأكاديمي بتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية، ضمن رويا مستقبلية بالقضاء على مسببات النزاعات والحروب، وفي الجانب النظري اهتموا بتقديم نظرية قيمية أو معيارية، ساعد في ذلك دراسة صك عصبة الأمم وميثاق كيللوغ برايانند (1928).

اما مصادر المثالية وابرز ملامحها:

نشأت المثالية بتغذية من مصادر فكرية وفلسفية عديدة سادت في القرون الماضية لأوروبا، وقد كانت الفردية" وجهها الأول باعتبار أن الضمير الإنساني هو سيد

القضايا الأخلاقية، كما كان وجهها الآخر العقلانية على اعتبار أن المصير متطابق مع صوت العقل، والمثالية كاتجاه يرى أن نشر المعرفة يسمح للإنسان أن يفكر بالشكل الصحيح والتصرف وفقاً لذلك أيضاً.

**ومن أبرز مفكريها:**

لقد كان من ابرز رجالاتها المفكر البريطاني (جيريمي بنتهام) الذي من بوجود مقاييس أخلاقية مطلقة، وكذلك تلميذه جيمس ميل الذي شدد على أهمية الرأي العام وضرورة الاعتماد عليه باعتبار عقلانيته في الحكم على القضايا المعروضة عليه، برزت أيضاً دراسات زعيم المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية أدم سميث بجوانبها الاقتصادية المختلفة، وتحقيق المصالح الفردية التي لا تتعارض كافتراض مع المصلحة العامة.

**وأساسيات المثالي تكمن فيما يلي:**

إن الأولوية للأخلاق في العلاقات الفردية وكذلك الدولية، وضرورة إطاعة القوانين ضمن إطار تحقيق مصالح الجماعة العليا، والتي يُفترض انسجامها طبيعياً مع مصلحة الفرد نظرية تطابق المصالح، إن اتجاه المثالية ذو طابع قانوني/أخلاقي، قائم على مسلمات فلسفية تفاؤلية خاصة، وانطلقت من أسس فردية لبناء فكر مثالي دولي يمقت الحرب والنظم غير الديمقراطية، والتي اعتبرتها خطوة أولى للتخلص من النزاعات، ومع ذلك فقد ثبت ضعف النظرية المثالية وعجزها، وقد يكون ذلك لفشل فرضياتها في استيعاب العوامل التي تؤثر وتحدد سلوكيات الأفراد والدول بشكل صحيح.

**2- الواقعية:**

لقد نشأت الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية كرد فعل على المثالية، وتهدف لدراسة وفهم سلوكيات الدول العوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض، ومن

أهم مسلماتها أن السياسة لا تحددها الأخلاق، وان النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وتأمل التاريخ، وجود عوامل ثابتة لا تتغير تحدد السلوكية الدولية، وان أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة، وان النظام الدولي بمثابة غاية ونتيجة لغياب سلطة تحتكر القوة كالسيادة.

ومن ابرز الكتاب الواقعيون (هانس مورغنتو) صاحب كتاب "السياسة بين الأمم، والذي يذكر فيه المبادئ الواقعية الست، منها أن السياسة كالمجتمع الواحد تحكمه قوانين موضوعية، وهو يعتمد على المصلحة كأداة للتحليل والفهم سيما وأنها ليست ذات مضامين ثابتة.

كما تتناول المدرسة مفهوم المصلحة القومية إلى جانب مفهومي القوة وميزان القوى وهو مفهوم متجذر تاريخياً يصلح لان يكون أداة تحليل سياسي، ويصنف (هانس مورغنتو) المصالح لعدة أنواع تبدأ من المصالح الأولية الأساسية، إلى مصالح ثانوية، ودائمة، ومتغيرة، وعامة، وخاصة.

ويقدم مورغنتو تصنيفاً للأحلاف على أساس العلاقات بين مصالح الدول الأعضاء في الحلف الواحد، ويفترض افتراضات حول العلاقة بين الأحلاف والمصالح القومية، وان النقد الموجه إلى الواقعية السياسية يشمل:

- تتسم فلسفتها بالمحافظة سيما حين تفترض ثبات بعض الأنماط و الظواهر.
- إهمالها للعوامل المؤثرة أو المحددة للأهداف.
- استخدامها لمفاهيم تحليلية ارتبط نجاحها بفترة تاريخية قد لا تناسب الواقع المتغير للعلاقات الدولية.
- غياب الدقة في تعريف المفاهيم الأساسية وما نتج عنه من مشكلات بحثية.
- اهتمامها الزائد بمفهوم القوة.

أطراف العلاقات الاقتصادية الدولية

ان البنية الأساسية للسوق الرأسمالي العالمي تتكون أساساً من دول الغرب المتقدمة والدول النامية، ثم مع انهيار المعسكر الاشتراكي انضمت إلى هذه السوق الدول التي كانت تتبع النظام الاشتراكي، وأصبح يطلق عليها الدول القائمة بالتحول (أي التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي)، كما أوحى إلى بعض الاقتصاديين، وعلى رأسهم راؤل بربيش (**R.Prebisch**) بنموذج للاقتصاد العالمي يتكون من مركز وأطراف، يمثل المركز الدول الصناعية المتقدمة، وتمثل الأطراف الدول النامية.

دراسة علم العلاقات الدولية وتطوره

تعود نشأة العلاقات الدولية كفرع دراسي إلى أوائل القرن العشرين، وتحديداً خلال الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولقد تطور هذا الحقل الجديد من المعرفة منذ نشأته بحيث مر بعدد من المراحل:

المرحلة الأولى: دراسة التاريخ الدبلوماسي:

هنا بدأت هذه المرحلة قبل الحرب العالمية الأولى وتواصلت بعدها، حيث كانت دراسات العلاقات الدولية تقوم علي تتبع التاريخ الدبلوماسي، بحيث لم تكن تختلف عن دراسة التاريخ بشكل عام، ولقد اتسمت الدراسات خلال تلك المرحلة بالمعرفة التاريخية والاهتمام بالمنهج التاريخي وبأصول وقواعد التاريخ، ولم تكن هناك أي جهد لتطوير اطر نظرية حتى يمكن تحليل المعلومات المتوفرة وتنظيمها ضمن هذه الأطر، بحيث كان هناك غياب كامل لأي شيء يمكن أن يكون بمثابة نظرية في العلاقات الدولية.

المرحلة الثانية: دراسة الأحداث الجارية:

لقد نشأت هذه المدرسة في الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، كردة فعل على دراسة التاريخ الدبلوماسي ونتيجة ازدياد الاهتمام بالسياسة الدولية خارج الأوساط الرسمية، وصار هناك تركيز على دراسة الحاضر، ونشأة تيار اهتم بدراسة الأحداث الجارية، وتحولت دراسة العلاقات الدولية إلى تحليل وشرح الأبعاد والمعاني والانعكاسات للأحداث الجارية.

المرحلة الثالثة: دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية:

تزامنت نشأة هذه المدرسة مع مدرسة الأحداث الجارية، وجاءت كردة فعل على الحرب العالمية الأولى، وكمحاولة لإيجاد وسائل لإلغاء النزاعات نتيجة ما يترتب عليها من ويلات ولتنظيم المجتمع الدولي على أسس جديدة، وقد عرفت هذه المدرسة في العلاقات الدولية بتيار المثالية الذي سوف يدرس لاحقاً ضمن النظريات، ولقد صار الباحث أو المتخصص في إطار هذه المدرسة صاحب دعوة إصلاحية أو تغيرية يحث على إقامة منظمات دولية وتطبيق أحكام القانون الدولي.

المرحلة الرابعة: دراسة السياسة الدولية:

وقد بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث انتقل الاهتمام من دراسة المنظمات الدولية إلى دراسة السياسة الدولية، وجاء ذلك ضمن ما عرف بمدرسة الواقعية السياسية (**Real Politik**) التي [سوف تدرس لاحقاً ضمن حقل النظريات.

حيث يعد الاهتمام منصباً على تقيم ظاهرة أو حدث سياسي من زاوية مثالية، بل تحول الاهتمام نحو دراسة وفهم الأحداث والظواهر السياسة، وانتقل الاهتمام مما

يجب أن يكون علية العالم إلى دراسة ما هو قائم فعلاً، إذن لم تعد نقطة الانطلاق من البنية التنظيمية الدولية، بل صارت أهداف ومصالح الدول هي الأساس في الدراسة.

ولم يعد ينظر إلى ممارسات وسياسات المنظمات بشكل مجرد ومستقل عن الدول بل صارت تعتبر كمحصلة لسياسات ومصالح دول مختلفة، وصارت المنظمات تعتبر فقط بمثابة منتدى لتفاعل هذه السياسات، وليست كطرف ذات دور مختلف ومتميز عن دور الدول، وقد أدى ذلك عملياً إلى ربط دراسة العلاقات الدولية بدراسة العلوم السياسية.

المرحلة الخامسة: مدرسة السلوكية (Behavioral School):

لقد نشأت هذه المدرسة في منتصف الخمسينات وقامت على انتقاد غياب البحث العلمي عند المدرستين الواقعية والمثالية، وكذلك انغلاقهما أمام النتائج والمعلومات والمناهج البحثية التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، واستفادت هذه المدرسة [والتي سوف تدرس لاحقاً، من مفاهيم ونظريات ومناهج كثيرة من حقول أكاديمية بعضها قديم وبعضها جديد نسبياً ومنها الاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الانثربولوجيا، وعلم الاجتماع، واعتمدت مناهج بحث كمية ومقارنة، وحاولت المدرسة السلوكية إيجاد روابط بين المفاهيم والنظريات المختلفة الجديدة وتصنيفها ومقارنتها وإعادة تعريفها في إطار نظري مندمج جديد.

المرحلة السادسة: مدرسة ما بعد السلوكية (Post Behavioral School):

لقد نشأت هذه المدرسة أساساً في أواخر الستينات كردة فعل على السلوكية، وهي في أهدافها تمثل عودة إلى المدرسة المثالية من حيث ضرورة توظيف العلوم الاجتماعية والبحث الأكاديمي، من أجل تطوير المجتمع الدولي والتغلب على النزاعات وخدمة أهداف السلام والعدل.

المرحلة السابعة: مدرسة الواقعية الجديدة:

هنا نشأت في أواخر السبعينات، وهـي وان أبقـت عـلى المفـاهيم الأساسـية في الواقعيـة، كدور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، إلا أنها تعتبر تطوراً عـن الواقعيـة القديمة من حيث انفتاحها على حقول العلوم الاجتماعية الأخرى، واستفادتها منها وعدم اعتبار الحقل السياسي كحقل مستقل ذاتياً، كما كان الحال مع كتاب المدرسة الواقعية القديمة.



# الفصل الثالث
# المنظمات الدولية والاتفاقيات التي تعقدها

## المنظمات الدولية والاتفاقيات التي تعقدها

### ماهية المنظمة الدولية

هي مجموعة من القواعد القانونيـة المنظمـة لموضـوع رئـيسي معـين، أو المرتبطـة بإطـار موضوعي محدد، مثل نظم الحياد والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، ويذهب أبعد مـن ذلـك إلى المعاهدات الدولية والمؤتمرات والحـروب، فهـذا الكـائن الاجتماعـي، كـما يـراه (هوريـو) دائـم الوجود والتطور من خصائصه الذاتية خلق القانون وتطبيقه والتطور بـه بمـا يـتلاءم وحاجـات الجماعة المتغيرة.

أما التنظيم الدولي، فيقصد به التركيب المعنوي للجماعة الدولية منظورا إليـه مـن وجهـة نظر ديناميكية تشمل احتمالات تطوره إلى ماهو أفضل، أما المنظمـة الدوليـة فيعرفهـا الأسـتاذ سامي عبد الحميد هي كل هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتيـة وبالشخصـية القانونيـة الدوليـة حين تتفق مجموعة من الدول على انشائها، كوسيلة مـن وسـائل التعـاون الاختيـاري، بينهـا في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة.

اما الأستاذ الغنيمي، فيرى أن المنتظم الدولي هـو مـؤتمر دولي الأصـل فيـه أن يكـون عـلى مستوى الحكومات مزود بأجهزة لها صفة الدوام ومكنة التعبير عن إرادته الذاتية.

كما يعرفها الأستاذ أبو هيف تلك المؤسسات المختلفة التي تنشـئها مجموعـة مـن الـدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة.

ويرى الأستاذ محمد حافظ غانم بأنها هيئات تنشئها مجموعة من الـدول لـلإشراف عـلى شان من شؤونها وتمنحها اختصاصاً ذاتياً معترفاً به، تباشره هذه الهيئات في المجتمع الـدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء نفسها.

أما الدكتور عبد العزيز سرحان، فيرى بأنه وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غاية معينة، وتكون لها إرادة دولية، أما أستاذ مفيد شهاب انه شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام ينشأ من اتحاد أرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينهما، ويتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء.

ويلخص الدكتور العناني الوضع ليقرر أن التعريفات العديدة التي يضعها الفقهاء للمنظمة الدولية تتشابه جميعاً من حيث المضمون وتتجه إلى المنظمة الدولية في معناها الدقيق، فهي الهيئة التي تضم مجموعة من الدول على نحو دائم سعياً وراء تحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها، وتتمتع هذه الهيئة باستقلال وأهلية للتعبير عن إرادة ذاتية في المجال الدولي.

ويعرفها الدكتور سعيد الدقاق، ذلك الكيان الدائم، الذي تقوم الدول بانشائه، من اجل تحقيق أهداف مشتركة، يلزم لبلوغها منح هذا الكيان ارادة ذاتية، وبناء عليه فلكل منظمة عناصر أساسية وهي الكيان الدائم، والصفة الدولية، والهداف المشتركة، والارادة الذاتية أي الشخصية القانونية الدولية

ويشترط (بول رويتير) أن التعبير يستدعي تجمع عنصرين، فمن حيث هو منتظم لابد أن تكون له إرادة قانونية متميزة عن إرادة أعضائه، ومن حيث هو دولي يتكون عادة وليس على سبيل الحصر من الدول.

كما يقول (ايكهيرس) في معرض تحليل المصطلح، انه يصف عادة منظمة دولية تقام عن طريق الاتفاق بين دولتين أو أكثر، إن المصطلح بمعنى المنظمات الحكومية قد وجد منذ 1815 ألم يكن أبكر من ذلك، ولكنه لم يكتسب أهميته السياسية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، بل إن إسباغ الشخصية القانونية على المنظمة جاء في مرحلة أحدث، وتقيم الدول المنظمات الدولية لتحقيق أهداف بعينها، فهي بهذا أكثر ما

تكون شبها بالشركات في القانون الخاص لأن الشركات تسعى هي الأخرى لتحقيق أغراض محددة، وتختلف السلطات من منظمة إلى أخرى.

إن نقطة الانطلاق في تعريف المنظمة الدولية هي النظر إليه من حيث هو تطبيق للظاهرة الاتحادية أي انه يحقق المساهمة والذاتية، ولذا فان المركز الأساسي الذي يقوم عليه مدرك المنظمة الدولية هو مايزود به من أجهزة دائمة قادرة على أن تعبر عن إرادته، تلك الأجهزة هي التي تمايز بين المنظمة الدولية والمؤتمر الدولي.

إن المنظمة الدولية هي التي تملك قدراً من الذاتية يفصله عن مؤسسيه والدول الأعضاء فيه يتمتع بأهلية تجانس لوحدة وقدرتها على أن تعمل باسمها الخاص في نطاق القانون الدولي، ويورد العناصر الأساسية للمنظمة الدولية، حيث تباينت الآراء حولها:

- الاستناد إلى اتفاقية دولية ذات طابع دستوري.
- عنصر الدوام.
- وجود أمانة عامة دائمة.
- الشخصية القانونية.
- التمتع بقدر معين من الحصانات والامتيازات.
- الاعتراف بالمنظمة كشخص من أشخاص القانون الدولي الأخرى.
- الاستعانة ضرورة بعدد من العاملين الدوليين، وبممثلي الدول الأعضاء.
- الاعتراف للمنظمة بسلطة إصدار القرارات.
- التزام الدول أعضاء المنظمة بالعمل على تنفيذ ماقد تصدره من قرارات.

- التزام الدول أعضاء المنظمة بالاشتراك في تمويل نفقاتها، ومع تعدد هذه العناصر، يحصر الأستاذ سامي عبد الحميد العناصر الأربعة التالية:

أ. عنصر الارادة الذاتية

ب. عنصر الكيان المتميز

ج. الاستناد الى اتفاقية دولية

د. عدم انتقاص المنظمة من سيادة الدول المشتركة في عضويتها باعتبارها في الواقع مجرد وسيلة للتعاون الاختياري بين مجموعة معينة في مجال أو مجالات محددة يتفق عليها سلفاً والتنظيم الدولي أرسى فكرة المنظمة الدولية.

والذي ينطوي على عدد من الدول المستقلة، والذي بدأت ارهاصاته في مؤتمر فيينا عام 1815 كان هدفه حفظ السلام الأوربي بعد هزيمة نابليون بونابرت، انشئت المنظمات النهرية أو بشكل لجان الأنهار الدولية لتقرير حرية الملاحة في الأنهار الدولية، ثم تلتها الاتحادات الادارية للبريد والاتصال، ثم أقيم الاتحاد الجمركي، وهكذا توالت الهيئات الجماعية للتعبير عن ارادة الدول، والتي لا تتناقض مع مبدأ سيادة الدول مادامت أنها لاتقوم على نظام الاجماع، غير أن هذه المنظمات كانت الخميرة التي أنتجت عصبة الأمم والمنظمات الدولية المتخصصة مثل منظمة العمل الدولي، إلا أن العصبة قد فشلت لأسباب متعددة منها العجز الكامل عن منع الحرب والمنازعات والتسليح وحل المشاكل بالطرق السلمية، لكن العصبة نجحت في تكريس نظام الانتداب في عهدها، وجسدته على فلسطين وجنوب افريقيا، فخلقت لنا النظام الاستعماري، وقامت الحرب العالمية الثانية وانتهت في سان فرانسيسكو الى اقامة منظمة الأمم المتحدة عام 1945 تستند هيئة الأمم المتحدة على ميثاق دولي يأخذ صورة الاتفاق الدولي متعدد الأطراف.

نظرية الاختصاصات الضمنية

ان قوام هذه النظرية هي عندما تنشأ اوضاعاً جديدة يعترف للمنظمات بمباشرة الاختصاصات الضمنية التي لم ترد صراحة في الميثاق المؤسس للمنظمة، واستخلاصها ضمنا باعتبارها ضرورية لتحقيق اهداف المنظمة وممارسة وظائفها على أساس افتراض آن الدول عندما قررت انشاء المنظمة انما قررت لها في نفس الوقت كل ما يلزم من اختصاصات تمكنها من تحقيق الأهداف بصورة فعالة، ويتيح الفرصة للمنظمة الدولية من أجل تحقيق استقلالية شبه كاملة تجاه الدول ومن ثم يختفي أي دور فعال للدول تجاه المنظمات الدولية.

اما تطبيقات نظرية الاختصاصات الضمنية فتشمل ترتب المسؤولية الدولية على أساس المبادىء المسلم بها آن من يملك سلطة التصرف يتحمل عبء المسؤولية الدولية، ولا يحق لها آن تعتد بحصاناتها لعدم الخضوع للقضاء بعدم مسئولياتها عن آثار تصرفاتها

ومسؤولية الجمعية العامة للأمم المتحدة ازاء السلم والأمن الدوليين في قضي الاتحاد من أجل السلم، نظراً للشل الذي انتاب مجلس الامن الدولي نتيجة مقاطعة الاتحاد السوفييتي آنذاك جلسات المجلس جراء استعمال امريكا حق الفيتو ضد انضمام الدول الاشتراكية للأمم المتحدة، وبعد انفجار الحرب بين الكوريتين التي كادت آن تورط العالم بحرب عالمية ثالثة، اخذت الجمعية العامة على عاتقها استنادا إلى المادة العاشرة قرار الاتحاد من اجل السلم بارسال قوات دولية إلى كوريا لفض النزاع، ونجحت في ذلك وأثار جدلاً قانونياً نتيجة المصاريف التي تكبدتها الأمم المتحدة هناك، وقضية الرأي الاستشاري الخاص بتعويض الاضرار التي تصب موظفي الأمم المتحدة أثناء تادية وظائفهم في افريل عام 1949

وجهت الجمعية العامة بعد اغتيال اسرائيل الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في فلسطين عام 1948 بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول

ماذا كانت المنظمة تملك حق المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بموظفيها أثناء تأدية وظائفهم.

وتبين للمحكمة بعد بحث قواعد الحماية الدبلوماسية من الدولة لمواطنيها، أن هذه القواعد قاصرة على حماية الدول لمواطنيها، ومن ثم لايمكن تطبيقها على الحالة المعروضة، غير أن المحكمة لاحظت وضعا جديدا لم يتعرض له مؤسسو الميثاق، لذا واستنادا إلى حق التفسير الموسع، أن تلجأ إلى روح الميثاق ومعرفة إذا كانت المبادىء تعترف بذا الحق ام لا ؟.

فقررت انه يلزم الاعتراف بان اعضاء المنظمة الدولية حينما يحددون وظائفها بما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات يمنحون المنظمة في نفس الوقت الاختصاص اللازم لاداء وظائفها، وان حقوق وواجبات المنظمة ترتبط إلى حد كبير بالأهداف والوظائف المعلنة في الميثاق المؤسس لها والتطورات التي لحقتها في العمل.

وأكدت المحكمة انه يجب الاعتراف للمنظمة بالاختصاصات غير المنصوص عليها صراحة في الميثاق، إذا كانت هذه الاختصاصات لازمة لها من أجل ممارسة وظائفها، ومن هنا أجابت المحكمة على السؤال المطروح بالايجاب معترفة بنوع من الحماية الوظيفية لموظفي الأمم المتحدة على أساسان ميثاق الهيئة يحتمها بالضرورة، فقررت تطبيق نظرية الاختصاصات الضمنية لتسد قصورا في الميثاق وتزيد من فعالية الأمم المتحدة.

انواع وأقسام المنظمات الدولية

يمكن تقسيم المنظمات الدولية الى:

أ- المنظمات الدولية العالمية والمنظمات الدولية الاقليمية.

ب- المنظمات الدولية الشاملة العامة والمنظمات الدولية المتخصصة.

ت- المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية.

ث- منظمات دولية قضائية ومنظمات دولية ادارية او تشريعية.

ج- منظمات دولية مفتوحة ومنظمات دولية مغلقة.

المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية

أن احكام المسؤولية القانونية تمتد لتشمل المنظمات الدولية، باعتبارها اشخاصا قانونية، على عكس مايراه الفقه التقليدي من قصر هذه الأحكام على الدول ذات السيادة، وتخضع هذه المسؤولية لنفس القواعد التي يقررها القانون الدولي العام بشان مسؤولية الدولة، مالم يوجد اتفاق على غير ذلك.

ويعد تقرير مسؤولية المنظمات الدولية التقرير الابرز، وذلك لما يلي:

من ناحية تم مناقشة احتمال قيام المسؤولية في مواجهة المنظمات الدولية عندما بدات هذه المنظمات تمارس من الوظائف، والاختصاصات ما يمكنها من القيام بتصرفات قد تلحق أضراراً بمصالح أشخاص القانون الوطني، مثال ذلك أن تمنع احدى المنظمات من تنفيذ عقد مع احد التجار، او أن يلحق احد موظفيها ضرراً بأحد الأفراد، ومثال ذلك أيضاً أن تتسبب قوات مسلحة تابعة للأمم المتحدة في اصابة بعض الأفراد، فقد ترى الدول التي يتبعها هؤلاء الأفراد ان هذه التصرفات تخالف أحكام القانون بما يوجب اعمال قواعد المسؤولية، وعندئذ يثور التساؤل عن احتمال قيام حق المطالبة الدولية، في مثل هذه الأحوال، لصالح هؤلاء الأفراد.

ومن ثم بدء التساؤل عن هذه المسؤولية يمتد ليشمل احتمال قيامها لصالح أشخاص القانون الدولي في حالات اخلال المنظمة الدولية، باتفاقية مبرمة مع احدى الدول او المنظمات الاخرى، أو اذا قامت احدى المنظمات بتصرف يلحق ضررا بدولة او منظمة دولية اخرى.

كما انه من الطبيعي أن تترتب مسؤولية المنظمة الدولية عن مثل هذه التصرفات ذلك ان المبادىء المسلم بها، ان من يملك سلطة التصرف يتحمل عبء المسؤولية، ولايمكن ان يؤدي تمتع المنظمة الدولية بحصانة عدم الخضوع للقضاء الوطني الى عدم مسؤوليتها عن آثار تصرفاتها، لذلك يجمع الفقه الذي يعترف للمنظمات الدولية بالشخصية القانونية على وجوب قيام هذه المسؤولية، كما أن الأمم المتحدة تقبل من الناحية الواقعية، تحمل المسؤولية عن تصرفات وكلائها وموظفيها، ويؤكد القضاء الدولي نفس المبدأ، فقد أعلنت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في 13 جويلية سنة 1954 بشان آثار احكام المحكمة الادارية للأمم المتحدة مسؤولية الهيئة العالمية عن تنفيذ العقود التي أبرمتها مع موظفيها. كما أعلنت نفس المحكمة في رأيها الاستشاري الصادر في 11 افريل 1949 اهلية الأمم المتحدة في مطالبة دولة غير عضو بالتعويض عن الأضرار التي لحقتها والتي لحقت بأحد موظفيها بسبب اغتيال هذا الموظف أثناء تاديته واجباته، واذا كان هذا الرأي الأخير يؤكد حق المنظمة في المطالبة الدولية، الا انه يقرر في الحقيقة مبدأ صلاحياتها لأن تكون طرفا في علاقة المسؤولية الدولية سواء بصفتها مدعية أو مدعى عليها، وقد اكدت محكمة العدل الدولية من جديد في رأيها الاستشاري الصادر في 30 يوليو 1962 بشان بعض مصروفات الامم المتحدة، مبدأ المسؤولية القانونية للمنظمة العالمية في مواجهة الغير.

مصادر الشرعية الدولية

تنشأ المنظمة الدولية من خلال اتفاقية دولية متعددة الأطراف، تدخل حيز التنفيذ عندما تنظم اليها أو تصادق عليها مجموعة من الدول يحددها ميثاق المنظمة الدولية، وقد يأخذ الاتفاق صورة عالمية بأن يفسح المجال لكل دولة مستقلة ذات سيادة أن تنظم اليه بغض النظر عن كونها تقع في أي بقعة جغرافية

أو يكتسى طابعاً اقليمياً محدداً، فيسمح لعدد من الدول ذات روابط جغرافية أو حضارية أو اقتصادية أو سياسية بالانضمام اليه، ويتم عادة اعداد الميثاق في مؤتمر دولي، تدعى اليه، اما الدول المنتصرة في الحرب، أو الدول الاقليمية، كما حصل بالنسبة لجامعة الدول العربية.

ان هذا الميثاق يحتاج الى تصديق الدول الأعضاء عليه خاصة من يتضمن سلطات تمس سيادة الدول، والتصديق لم يعد حقا خالصاً لرئيس الدولة بل يشاركه فيه مؤسسات قانونية أو استفتاء شعبي، لكي تعبر بأمانة عن ارادة الدولة.

ويمتاز الميثاق بصفة عامة على أنه مفتوح لكافة الدول للانضمام اليه كقاعدة عامة، غير أنه يفرض عليها سلوكاً محدداً، اذ يشترط عدم جواز التحفظ علي أحكام الميثاق، أما قيمته القانونية فيعد القانون الأسمى للدول الأعضاء في المنظمة الدولية، وهو مأأكدته المادة 103 من الميثاق بصفته القانون الأساسي للتنظيم الدولي.

غير أن هذا الميثاق ليس كتاباً مقدساً، اذ يمكن تعديله بموافقة الدول الأعضاء فيه بالأغلبية استنادا الى نصالمادة 108 من ميثاق الأمم المتحدة، كما أعطى الميثاق الحق للدولة التي لاتوافق على التعديل حق الانسحاب منه شريطة أن توفي بالتزاماتها المالية.

وتنظم الحياة الداخلية للمنظمة من خلال المؤتمرات والاجتماعات الدورية التي تعقد عادة في مقر المنظمة، أو في أي مكان يتفق عليه، ولكل منظمة لائحة داخلية تنظم الحياة الداخلية فيها، وينفذه عدد من الموظفين الدوليين الذين لايمثلون دولهم في المنظمة الدولية، ويتمتعون بالحصانات الدبلوماسية، غير أن الدول تمثل لدى المنظمة الدولية بوفد رسمي يتألف عادة من عدد محدد، يتم التحقق من أوراق تفويضهم سنوياً، ولمدة محددة لاتتجاوز السنة الواحدة، وقد تكون ثابتة بالنسبة لبعض المنظمات الاقليمية.

ويتم التصويت في المنظمات الدولية اما على أساس الاجماع، أو على أساس الأغلبيـة، وقـد يأخذ شكل الأسهم، كما هوالحال في المـنظمات الدوليـة، وغـير أن بعـض الهيئـات تمـنح لـبعض أعضائها استثناء صوتاً مميزاً يسمى حق التحفظ او الفيتو في مجلس الأمن الدولي، وهو مـنظم ويمنح الدول امتيازات عن الدول الآخرى، وتستطيع من خلالـه اسـقاط أي قـرار دولي لاتوافـق عليه.

نتائج الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمة الدولية

- حق التقاضي أمام محـاكم التحكـيم الدوليـة، وتمتـع ممـثلي الـدول الأعضـاء في المنظمة ببعض الامتيازات الخاصة.
- مجلس الأمن يبرم اتفاقيات مـع الـدول الأعضـاء لوضـع قـوات مسـلحة تحـت تصرف المجلس
- اتفاقيات المقر في الدول الكائن مقر المنظمة فيها.
- الاتفاقات مع الوكالات المتخصصة استنادا الى المادة 57- والمادة 63
- أسهمت في تكوين قواعد عرفية دولية، وتتولى احلال قـوة الحجـة محـل حجـة القوة في حل المنازعات الدولية، واتخاذ التوصيات غير الملزمة قانوناً لكن حديثاً يعترف بالكثير من الاحترام كقوة ادبية لايجوز مجافاتها، وعندما تتكـرر المنـاداة بها فانه تنقلب الى أعراف دولية لها ما للعرف من قوة قانونية.
- حق التمتع بالحصانات والامتيازات في مواجهة الدول الأعضاء ودول المقر، وذلك اسـتنادا الى المادة 104، حيث تتمتع المنظمة في بلاد كـل عضـو مـن أعضـائها بالأهليـة القانونيـة التي تتطلبها قيامها لها بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها، فلهـا حـق التعاقـد في مجـال القانون الداخلي للمنظمة بوضع لوائح داخلية، لتنظيم المراكز القانونية على النحو الـذي

تراه مناسباً وملائماً لاصدار قرارات، وانشاء اجهزة فرعية لازمة للقيام بوظائفها مثل لجنة القانون الدولي، والمحكمة الادارية الدولية

- حق ابرام اتفاقيات دولية في الحدود اللازمة لتحقيق اهدافها.
- حق تحريك دعوى المسؤولية الدولية لتوفير الحماية الوظيفية.

الاختصاصات الضمنية للمنظمات الدولية

تعد المنظمةالدولية كيان دائم تقوم الدول بانشائه، من أجل تحقيق أهداف مشتركة، يلزم لبلوغها منح المنظمة الدولية ذاتية مستقلة، وذلك وفقاً لما يلي:

1. أهداف المنظمة: تقوم المنظمة من اجل تحقيق اهداف مشتركة بين هذه الدول، قد تكون سياسية أو امنية أو اقتصادية أو ثقافية.
2. الصفة الدولية: تنشىء الدول منظمات لها صفة دولية، وهي اختيارية في عضويتها عن طريق الانضمام.
3. كيان دائم: تعقد دورات بشكل منظم تباشر نشاطها تختلف عن المؤتمرات الدولية.
4. الارادة الذاتية المستقلة، أو الشخصية القانونية الدولية.

كما للمنظمة اجهزة تصدر عنها أعمال قانونية، تنصرف آثارها على المنظمة، لا على الدول، ويجب أن يكون للمنظمة بنيان تنظيمي يستلزم وجود موظفين دوليين يدينون بالولاء للمنظمة، ويتمتعون بامتيازات وحصانات داخل اقليم الدول الأعضاء، وهكذا يستقر أن للمنظمة شخصية قانونية دولية، ونتيجة هذا تتمتع المنظمة بالمزايا التالية:

1- في النطاق الداخلي للمنظمة نفسها، لها حق التعاقد مع من تحتاج اليهم وتنظم مراكزهم القانونية وحق وضع قواعد مالية، وحق التقاضي امام المحاكم

الداخلية للمنظمة، مثل محكمة العمل الدولية، غير أن هذه الشخصية محكومة ومحدودة بالوظائف التي تقوم بها المنظمة لتحقيق اهدافها.

2- في النطاق الدولي، لها حق ابرام الاتفاقيات الدولية وحق المشاركة في انشاء قواعد القانون الدولي، وحق تحريك دعوى المسؤولية الدولية وحق التقاضي امام محاكم التحكيم والمحاكم الدولية.

الميثاق المنشىء للمنظمة وطبيعتها القانونية

لكل منظمة ميثاق، بغض النظر عن مسمياته فهو معاهدة أو دستور المنظمة ينظم ويحكم سير عملها، خاصة فيما يتعلق بممارساتها الداخلية والخارجية، وهذا الميثاق ينشئه الدول عبر مؤتمر دولي عن طريق اغلبية الدول.

**اما طبيعتها القانونية فهي:**

تسرى احكام الميثاق بمواجهة الدول الأعضاء بصورة واضحة، ولا يجوز ابداء التحفظات عليها، وازاء الغموض في نصوصه، وعدم تحديد مضمونها، وكذلك ازدواجيتها والتنازع فيما بينها والتداخل بين القواعد العامة والاستثناءات، ومن هنا يأتي لسد الثغرات والنقائص في ذلك الميثاق عن طريق تفسير الميثاق وذلك باعمال نظرية الاختصاصات الضمنية.

المنظمات الدولية العالمية العامة

من اهم المنظمات الدولية العالمية العامة ما يلي:

**أولاً: الأمم المتحدة:**

لقد اجتمعت الدول المنتصرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945، والتي أعلنت الحرب على ألمانيا إلى مؤتمر عُقد في سان فرانسيسكو، وفي 26 يونيو 1945

وافقت الدول على ميثاق الأمم المتحدة، وقد وقعت هذه الدول، وهي 51 دولة على ميثاق الأمم المتحدة، ودخل الميثاق حيّز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945، أي أن نشاط الأمم المتحدة بدأ في 24 أكتوبر 1945.

مبادئ الأمم المتحدة

هناك سبعة مبادئ أساسية هي:

1. تقديم الدول الأعضاء المساعدة المالية للأمم المتحدة فيما تتخذه من إجراءات طبقًا لأحكام الميثاق.
2. حل المنازعات الدولية بالوسائل أو الطرق السلمية، وبطريقة لا تعرض السلم والأمن للخطر.
3. حسن النية بين الدول في الالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة.
4. تجنب الدول الأعضاء في علاقاتهم الدولية استخدام القوة أو السلاح ضد أي دولة أخرى.
5. المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.
6. أن تضمن الأمم المتحدة تصرف الدول غير الأعضاء، وفقاً للمبادئ السابقة بالقدر الضروري لصيانة الأمن والسلم للمجتمع الدولي، وهذا انتهى لأن جميع الدول أعضاء.
7. عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

أهداف الأمم المتحدة

تقوم على أربعة أهداف أساسية هي:

1. تحقيق التعاون الدولي في كافة المجالات بين الدول.

2. تنمية العلاقات الودية بين الدول.
3. الحفاظ على السلم والأمن في المجتمع الدولي.
4. جعل الأمم المتحدة مركز لتنسيق جهود الدول الأعضاء للوصول إلى الغايات المشتركة الثلاث السابقة.

العضوية في الأمم المتحدة

تنقسم العضوية في الأمم المتحدة لقسمين هما:

1. الأعضاء الأصليون أو المؤسسون: وهي الدول التي وقعت على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، وهي 51 دولة من ضمنها السعودية.
2. الأعضاء المنتسبون: وهي الدول التي تقبلهم الأمم المتحدة في عضويتها، ولكن بشروط.

ومن الشروط لقبول العضوية ما يلي:

- أن يكون المتقدم دولة ذات سيادة.
- أن تكون الدولة محبة للسلام.
- أن تقبل هذه الدولة كافة الالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة على هذه الدولة.
- أن تكون هذه الدولة قادرة على تنفيذ الالتزامات التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة، ولها رغبة في عملية التنفيذ.
- أن يوصي بقبول هذه الدولة مجلس الأمن، وأن يقرر قبولها الجمعية العامة بأغلبية الثلثين.

الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أو الهيكل التنظيمي

1- الجمعية العامة.

2- مجلس الأمن.

3- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4- مجلس الوصاية.

5- محكمة العدل الدولية.

6- الأمانة العامة.

7- الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وهي 17 وكالة.

أجهزة الأمم المتحدة

**أولاً:** الجمعية العامة: تتكون من جميع الأعضاء ولكل دولة (5) موظفين أو ممثلين، ولكل دولة صوت واحد.، تجتمع مرة واحدة في السنة، ويجوز لها ان تعقد دورات خاصة بناءاً على طلب مجلس الأمن أو أغلبية الدول الأعضاء في الجمعية أو بناءاً على طلب دولة تؤيدها غالبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

ومن اختصاصات الجمعية العامة ما يلي:

1. النظر في الأسس التي يقوم عليها التعاون الدولي لصيانة السلم والأمن.
2. مناقشة أي مشكلة أو قضية قد يؤثر قيامها على الأمن والسلم.
3. مناقشة أي مسألة أو إشكالية تدخل في نطاق الميثاق، أو تؤثر في أي سلطة من سلطات، أو فروع الأمم المتحدة.
4. إجراء البحوث والدراسات وإصدار التوصيات التي من شأنها تعزيز التعاون الدولي في المجال السياسي والمجالات الأخرى.

5. استقبال التقارير الواردة من مجلس الأمن أو الأجهزة الأخرى.
6. إصدار التوصيات بتسوية أي خلاف قد يسيء إلى العلاقات الودية بين الدول، وتكون تسوية سلمية قائمة على الوساطة - المفاوضات - التحكيم.
7. الإشراف بواسطة مجلس الوصاية على تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات في المناطق الموضوعة تحت نظام الوصاية (وهذا الاختصاص انتهى).
8. النظر في ميزانية الأمم المتحدة وإقرارها.
9. انتخاب أو تعيين الأعضاء غير الدائمين العشر في مجلس الأمن، وتعيين أو انتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعيين أو انتخاب أعضاء مجلس الوصاية، والاشتراك مع مجلس الأمن في انتخاب أو تعيين قضاة محكمة العدل، وتعيين الأمين العام بناءًا على توصية من مجلس الأمن.

نظام التصويت:

ينقسم لقسمين:

1. المسائل الموضوعية أو الهامة، وهي المسائل التي تختص بحفظ السلم والأمن، وتختص بانتخاب أو تعيين القضاة والأمين العام أو التي تختص بقبول الدول المتقدمة أو فصلها، أو حرمانها يكون التصويت فيها بأغلبية الثلثين (المسائل الهامة).
2. المسائل الإجرائية أو غير الهامة ويتم التصويت بالأغلبية البسيطة 50+1 (المسائل غير الهامة).

**ثانياً:** مجلس الأمن: يتألف من 15 عضو (5 أعضاء دائمين، 10 أعضاء غير دائمين)، ومدة المجلس للأعضاء غير الدائمين سنتين، أفريقيا3، آسيا 2، أمريكا اللاتينية 2، أوروبا 3.

دورات المجلس الأمن

ليس له دورات نظامية حتى يستطيع ممارسه وظائفه بصورة دائمة، وهناك عُرف للقانون الدولي العام، وهو في حالة انعقاد دائم في أروقة الأمم المتحدة.

ومن الاختصاصات لمجلس الأمن:

1. المحافظة على السلم والأمن في المجتمع الدولي.
2. التحقيق في أي نزاع أو موقف يؤدي للاحتكاك الدولي.
3. التصويت باستخدام الوسائل الذي تتبع لفض المنازعات الدولية، ووضع الشروط لأجلها.
4. رسم الخطط لإنشاء نظام يكفل تنظيم السلم.
5. تقرير وجود حالة تهدد السلم والتوجيه في اتخاذ الإجراءات المباشرة.
6. توقيع العقوبات الاقتصادية أو اتخاذ الإجراءات غير الحربية لمنع وقوع العدوان، أو دفع هذا العدوان من قِبل الدول الأعضاء.
7. اتخاذ إجراءات حربية ضد الدولة المعتدية.
8. الإشراف على نظام الوصاية في المناطق الإستراتيجية باسم الأمم المتحدة.
9. تقديم التوصية إلى الجمعية العامة بتعيين الأمين العام، ولانتخاب وتعيين قضاة محكمة العدل الدولية.

10. التوصية بقبول الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن.

11. رفع التقارير السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

نظام التصويت:

1. المسائل الموضوعية الهامة: يتم بأغلبية 9 أعضاء بمن فيهم الأعضاء الدائمين في المجلس.

2. المسائل الإجرائية غير الهامة: يتم بأغلبية 9 أعضاء ولا فرق بين العضو الدائم أو غير الدائم.

**ثالثاً:** المجلس الاقتصادي والاجتماعي: حيث يتكون من 54 عضو من أعضاء الأمم المتحدة، ويجري انتخابهم من قِبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية الثلثين، وتكون مدة العضوية 3 سنوات قابلة للتجديد النصفي 3 سنوات أخرى، ويمثلون هؤلاء الأعضاء دولهم ويتلقون التوجيهات الرسمية من دولهم.

دورات واختصاصات المجلس

ليس له دورات بل إذا دعت الحاجة إلى الاجتماع فإنه يجتمع.

اما اختصاصات المجلس:

1. أنه مسؤول عن نشاط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

2. يقوم بعمل الدراسات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويرفع تقارير عن هذه الدراسات، إما للجمعية العامة أو مجلس الأمن.

3. يعمل على صيانة حقوق الإنسان.

4. يدعو إلى عقد مـؤتمرات دوليـة اقتصـادية واجتماعيـة لبحـث المواضـيع الداخلـة في اختصاصه.

5. يقوم بعمل المفاوضة بين الوكالات التابعة للأمم المتحـدة، ويحـدد الصـلة بـين هـذه الوكالات.

6. يقوم بتحقيق الجهود بين الوكالات المخصصة وتقديم التوصية إليهـا وللجمعيـات في الأمم المتحدة.

7. يقدم خدمات إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات بنـاءاً عـلى طلـب هـذه الدول أو هذه الوكالة.

8. يقوم بعملية التشاور مع الهيئـات غـير الحكوميـة التـي تهـتم بالمسـألة الاقتصـادية والاجتماعية.

9. يقوم بالتعاون مع مجلس الوصاية في دراسة أحوال الناس.

ان التصويت تصدر قراراتـه بأكثريـة الأعضـاء الحـاضرين المشـاركين في عمليـة التصـويت، ونظام التصويت واحد سواء في المسائل الموضوعية أو الإجرائية.

ثالثاً: مجلس الوصاية:

حيث يتألف من 3 فئات من الأعضاء:

1. الأعضاء المكلفون بإدارة المناطق.

2. الأعضاء الـذين يقومـون بـإدارة الأقـاليم الموضـوعة تحـت الوصـاية، وهـم الأعضـاء الدائمون في مجلس الأمن.

3. الأعضاء المنتخبون من قِبل الجمعية العامة لمدة 3 سنوات.

دورات واختصاصات المجلس

يعقد دورتين في السنة، ويجوز له أن يعقد دورة استثنائية، أو طارئة إما بطلب أغلبية مجلس الوصاية أو بطلب من الجمعية العامة، أو من مجلس الأمن، أو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

اما الاختصاصات:

1. النظر في الشكاوي المقدمة من سكان المناطق الموضوعة تحت الوصاية.
2. وضع استفتاء عن تقدم السكان في المناطق الموضوعة تحت الوصاية في النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية.
3. فحص التقارير الواردة.

نظام التصويت

ان نظام واحد، فالقرارات تصدر بالأغلبية البسيطة (50%+1) ولا فرق بين المسائل الإجرائية والموضوعية.

رابعاً: محكمة العدل الدولية:

وهي الجهاز الخامس من أجهزة الأمم المتحدة وتتكون من 15 قاضياً، يتم انتخابهم من قِبل الجمعية العامة ومجلس الأمن، وانتخاب قضاة المحكمة يتم على أساس مؤهلاتهم العلمية بغض النظر عن جنسياتهم، بشرط ألا يكون هناك قاضيان من دولة واحدة ويراعى في انتخاب القضاة:

1- التوزيع الجغرافي.

2- تمثيل الحضارات والنظم القانونية.

ومدة انتخاب قضاة المحكمة (9) سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم بعد انتهاء هـذه المـدة، إضافة لذلك لا يجوز للقاضي المُنتخب، والذي يعمـل في المحكمـة أن يشـغل أي وظيفـة أخـرى طوال مدة عمله في المحكمة، وإضافة لهؤلاء القضاة الـ(15) يجوز للدول المتنازعـة أن ترفـع أو تعين قاضياً ينضم لهيئة المحكمة في النظر في الدعاوي المتنازعة.

ونستخلص من ذلك:

1- عدد قضاة المحكمة 15 قاضي.

2- يتم انتخابهم من قِبل الجمعية العامة ومجلس الأمن بأغلبية الثلثين.

3- تعيينهم على أساس مؤهلاتهم العلمية بغض النظر عن الجنسية.

4 - لا يجوز تعيين قاضيان من دولة واحدة.

5- يراعى التوزيع الجغرافي، وتمثيل الحضارات والنظم القانونية.

6- مدة القضاة (9) سنوات ويجوز إعادة انتخابهم.

7- لا يجوز للقاضي أن يشغل وظيفة أخرى.

اختصاصات المحكمة

لها اختصاصان:

1- الاختصاص القضائي أو القـانوني: وهـو الـذي يشـمل البـت في جميـع المنازعـات التـي ترفعها الدول، ولكن المحكمة لا تملكه إلا إذا قبلت به الدول المتنازعة.

2- الاختصاص الاستشاري: للجمعية العامة ومجلس الأمن والأجهزة الأخرى أن تطلب رأي المحكمة الاستشاري، ولكن هذا الرأي الصادر عن المحكمة غير ملزم.

**ومن اهم الاختلاف بين الاختصاصات ما يلي:**

أن الاختصاص القضائي يرفع من الدول والاستشاري يرفع من قِبل الأجهزة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك فإن الرأي القضائي ملزم، والاستشاري غير ملزم.

قانون المحكمة

تستند المحكمة في أحكامها للمصادر التالية:

1- مبادئ العدل والإنصاف.

2- المبادئ العامة للقانون الدولي العام.

3- أحكام المحاكم المدنية في الدول الأعضاء.

4- الأعراف الدولية.

5- المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

ولهذه المصادر ترتكز عليها محكمة العدل وخاصة في الاختصاص القضائي أو القانوني.

نظام التصويت

تصدر أحكامها بالأغلبية البسيطة من أصوات القضاة الحاضرين والمشتركين في عملية التصويت، على ألا يقل عدد القضاة عن 9 قضاة، وإذا تساوت الأصوات يكون صوت رئيس المحكمة هو المرجح.

خامساً: الأمانة العامة:

تتكون من أمين عام يتم تعيينه من قِبل الجمعية العامة بناءاً على توصية مجلس الأمن، وإلى جانبه هناك نواب مساعدين له، إضافة لعدد من الموظفين يكفي حاجة

الأمم المتحدة في أداء وظائفها الإدارية والمالية والسياسية والاقتصادية، مدة الأمين العام 5 سنوات قابلة للتجديد لمرة أخرى نهائية.

وظائف أو اختصاصات الأمين العام

1. هو المسئول الإداري أو رأس الهرم الإداري للأمم المتحدة.
2. توجيه نظر مجلس الأمن في أي مشكلة أو مسألة أو حالة يراها تخل بالسلم والأمن الدولي.
3. يرفع تقارير سنوية إلى الجمعية العامة حول إنجازات الأمم المتحدة في مختلف النواحي.

اتفاقية الجات وتحولها إلي منظمة التجارة العالمية

كانت المفاوضات التجارية بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية و اليابان يوم 15 ديسمبر 1963 م، قد اشتملت على عدد كبير من القضايا الخلافية، إلا أنها حققت اتفاقاً حول الكثير من القضايا الأخرى، لذلك جاء إعلان نجاح الدورة لتثير العديد من التساؤلات.

وبصرف النظر عما تحقق وما لم يتحقق من الاتفاقية، فإن البلاد النامية تشعر بنوع من القلق أمام إدراج موضوع الخدمات والملكية الأدبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية.

وفي دورتي الأورجواي بهافانا والمغرب، ولإعطاء المزيد على ذلك سنتعرض إلى هذه الاتفاقية وتحولها إلى منظمة دولية في التالي:

1 – نشأة الجات.

2 – الإطار العام لاتفاقية الجات.

3 – الدول النامية والجات.

4 – جولات مفاوضات الجات.

نشأة اتفاقية الجات التاريخية:

لقد كان مطلع سنة 1946 م، نقطة البداية لنشأة اتفاقية الجات حيث المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قراراً بعقد مؤتمر دولي لبحث تشكيلات التجارة الدولية، وفي عاصمة بريطانيا عقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في أكتوبر من عام 1946 م، أما الدورة الثانية لهذه اللجنة فقد عقدت في جنيف في شهر أفريل إلى أكتوبر من عام 1947 م، وانتهت إلى إعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية يتضمن إنشاء منظمة دولية للتجارة.

كما لقد أسفرت هذه المفاوضات عن مولد ما يعرف باتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) والتي أبرمت في 1947 م، وبدأ العمل بها ابتداء من يناير عام 1948 م، وكان عدد الدول التي وقفت عليها في البداية 23 دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إنجلترا، هذه الاتفاقية التي حل محلها الآن منظمة التجارة الدولية لقد مرّت هذه الاتفاقية بعد جولات منها:

**1 – ميثاق هافانا:**

لإزالة اثار الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من خراب في معظم دول العالم، عمدت الدول الرأسمالية عقب الحرب مباشرة إلى بداية بناء عالم جديد، هذا العالم يهتم بتعمير الدول وتنشيط الأداء الاقتصادي العالمي، وقد تمخضت هذه الجهود عن مولد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أما بالنسبة للتجارة العالمية، فقد اقترحت الدول الرأسمالية عقد مؤتمر دولي للتجارة وانعقد في هافانا في الفترة من 21 نوفمبر إلى 24 مارس 1948 م وقد سبقته

سلسلة من اللقاءات للإعداد له، وما هو جدير بالإشارة إليه أن ميثاق هافانا الذي اشـتركت 55 دولة و لم يحضره الاتحاد السـوفياتي آنـذاك، فقـد أبـرز اتجاهـات السياسـات التجاريـة للـدول الأعضاء، حيث تميزت المساواة في المعاملة الجمركية والتركي عـلى تخفيضـها سـنوياً عـن طريـق المفاوضات، وسمح هذا الوضع بإنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحـرة، وأن يكـون هذا الميثاق الإطار العالمي الثالث المعين بالتجارة، بالإضـافة إلى صـندوق النقـد الـدولي والبنـك الدولي.

وجدير بالذكر أن ميثاق هافانا قد استثنى في مواده بعـض الـدول الأعضـاء مـن تخفـيض القيود الجمركية في حالات ثلاث، هذه الحالات هي:

- المنتجات الزراعية.
- إنشاء صناعات جديدة.
- عجز ميزان المدفوعات.

تعزب هذه الاستثناءات إلى نظـرة المجتمـع الـدولي في ذلـك الحـين، والمـبرر هـو المشـاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية وتقديراً منها لعدم تفاقم هذه المشاكل الاقتصـادية، إذا ما أجبرت هذه الدول على تخفيضات جمركية تعارض خطط التنمية فيها.

وأعطى ميثاق هافانا عناية بزيادة المنح و الإعلانات التي تمنحها الدول الغنيـة لقطاعـات الإنتاج منها، كما أجاز للدول الأعضاء مكافحة الإغراق بفرض رسوم جمركيـة إذا لحـق الإغـراق بصناعة محلية أو أثّر على صناعة ناشئة، ولما كان العالم النامي في ذلك الوقت تتنازعه كـل مـن الكتلة من الاشتراكية و كتلة الدول الرأسمالية، فقد قرر ميثاق هافانا عدم وضع الحـواجز مـن طرف الدلو المتقدمة على صادراتها، وأوصى بتثبيت أسعار الصادرات من السلع الأساسية للدول النامية.

وهكذا قدّم ميثاق هافانا منهجيا طموحا في صالح الدول النامية عن طريق انتهاج الـدول الغنية لسياسات تجارية تخدم مصالح جميع دول العالم، ومن ثمّ فقد عدلت الدول الغنية عن تطبيق ما جاء به من أحكام، ومن هنا كانت الاتفاقية العامة للتعريفات التجاريـة تمثـل جـزءاً فقط من ميثاق هافانا، أما الأجزاء الأخرى فهي التي اصطدمت بـاعتراض الكـونغرس الأمـريكي، ومن ذلك تثبيت أسعار المواد الأولية و منع الممارسات الاحتكارية في التجارة الدوليـة، وتنظـيم انتقال التكنولوجيا، وتأمين وتمويل الصادرات، وقد دخلت هذه المسائل فيما بعـد في اختصـاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو ما يسمى اختصاراً الانتكاد الذي أنشأ سنة 1964 م.

الإطار العام لاتفاقية الجات

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (الجات) والتي تتضمن نظاماً شاملاً للقواعد العامة التي تحكم العلاقات التجارية بين الأطراف، تقع في 35 مادة أضيفت لها في عام 1965 م، ثلاثة مواد لتلبية مطالب الدول النامية على ثلاثة مبادئ رئيسية هي:

- تحرير التجارة.
- الحماية من خلال التعريفة الجمركية.
- عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية.

وهكذا فإن الغرض الأساسي من إنشاء الجات هو توسيع التجارة الدوليـة، وتمكـين الدولـة العضو من النفوذ إلى أسواق باقي الدول الأعضاء في الاتفاقية، وما يتحقق التوازن بـين الحمايـة المناسبة للمنتجات الوطنية وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية، ولتحقيق هـذا الهـدف يلتـزم الأعضاء بنوعين من الالتزامات:

الأول: التزامات عامة بالمبادئ العامة للاتفاقية: والتي تطبق على كافة الأعضاء، عدا بعض المرونة الممنوحة للدول الأولى بالرعاية، والمعاملة الوطنية والشفافية.

الثاني: التزامات محددة: ويقصد بها قيام الدولة بتثبيت (ربط) كل أو بعض بنود تعريفتها الجمركية إلى حدود مقبولة من باقي الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية، بحيث لا يتم تغيير هذا المستوى المربوط من التعريفة الجمركية إلا بعد الرجوع إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى، وتعويض المتضررين منهم نتيجة التغيير، وذلك وفقاً لنصوص الاتفاقية، وهذه الاتفاقية تختلف من دولة لأخرى وترفق ببروتوكول انضمام كل دولة إلى الاتفاقية.

الدول النامية والاتفاقية

ان تلك المبادئ لم تكن التي تحكم نظام الجات متفقة والمبادئ الأساسية التي قامت عليها استراتيجيات الدول المتخلفة للتنمية، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار ظروفها الخاصة، ومن ثم انصرفت الدول النامية إلى إنشاء منظمة أخرى أكثر استجابة لمتطلبات التنمية بهدف تنظيم التجارة الدولية على أساس ومبادئ مختلفة تماماً، عن تلك التي قامت عليها الجات، وأدى ذلك إلى إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف" بالانتكاد ".

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الانتكاد

لقد تأسس هذا المؤتمر باعتباره جهازاً داعاً من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 / 12 / 1964 م، على أساس توجيهات المؤتمر الأول للتجارة والتنمية الذي عقد في جنيف عام 1964 م، بهدف تنظيم التجارة الدولية على أساس مختلف تماما عن تلك التي قام عليها الجات، وقد جاء الانتكاد انتكاساً

لاستراتيجيات التنمية التي سادت خلال الستينات كرد فعل لمطالب الجنوب في مواجهة الشمال.

وهكذا لم يعلق هذا المؤتمر أهمية كبيرة على تحرير التجارة الخارجية للبلاد النامية ولم يبدأ التميز وطالب بوجوب قيام النظام التجاري الدولي على أساس إعطاء مزايا خاصة للبلاد النامية دون غيرها.

ويضم المؤتمر كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك التي لا تنتمي إليها، ولكنها عضو الواحدة أو أكثر من الوكالات المتخصصة ظل يعقد دورته كل أربع سنوات من تاريخ انعقاده الأول في جنيف عام 1964 م، والملاحظ حتى الآن أن موقف الدول الصناعية المتقدمة منه لا يزال جامدا فضلاً عن قصوره لأسباب عديدة من أهمها:

- تعتبر نتائج المؤتمر من قبل التوصيات، فلا تأخذ شكل الالتزام للدول الأعضاء فيه.
- موقف مجموعة الدول المتقدمة المتشدد لعدم زعزعة منظمة الجات في توليها مهام تنظيم التبادل التجاري الدولي.
- عدم موافقة الدول الاشتراكية وقتذاك على بعض مشاكل التجارة في مجموعة الدول النامية، بحجة عدم اتفاق الأحكام التي تنظم سوقها مع آليات السوق الرأسمالية.
- تعديل الاتفاقية:

أمام الظروف السالفة الذكر والتطورات الحاصلة في التبادلات الدولية لم يكن لاتفاقية الجات حفراً من تعديل الاتفاقية الأصلية، وتم إضافة ما يعرف بالقسم الرابع الذي أصبح نافذ المفعول منذ عام 1966 م.

وبعد إضافة هذا القسم أصبح المظهر العام للجات متعاطفاً مع الدول النامية، وقد نص هذا القسم صراحة أن البلاد النامية تتمتع من قبل الاتفاقية معاملة خاصة وتفضيلية.

وقد شهدت الفترة التي أعقبت 1966 م انضمام عدد كبير من البلاد النامية إلى الجات بعد ما أصبحت الاتفاقية توفر لها نوعاً من الحماية فضلاً عن المعاملة التفضيلية التي تتيحها عملية التنمية، ويشمل القسم الجديد ثلاثة مواد هي: 36، 37، 38، وأهم ما يخدم البلاد النامية ما جاء في المادة 37، ومنها:

التزام الدول المتقدمة:

1. إعطاء الأولوية لتخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية على السلع التي تتضمن أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية سواء كانت مواد أولية أو مصنعة.
2. الامتناع عن فرض رسوم أو زيادة عبء الرسوم والحواجز القائمة على منتجات الدول النامية أطراف الاتفاقية.
3. الامتناع عن فرض إجراءات مالية جديدة، وعند تعديل السياسة المالية تعطى الأولوية لتخفيض الإجراءات المالية أو تخفيفها حتى لا تعيق تجارة منتجات الدول النامية.

**من التزام الدول النامية الأخرى:**

تلتزم الدول النامية خارج الاتفاقية بالالتزامات المنصوص عليها في القسم الرابع لمصلحة الدول النامية، مادامت تتفق مع نموها في الحاضر والمستقبل وحاجتها المالية والتجارية.

جولات مفاوضات الجات:

كان الهدف الأساسي من إنشاء الجات هو تحرير التجارة الدولية، وقد بذلت خلال السنوات الأولى من إنشائها مجهودات شتى لتحقيق هذا الغرض وانصب الاهتمام في البداية على تخفيض الرسوم الجمركية أو تثبيتها على الأقل، لذلك أجريت عدة جولات للمفاوضات بين الأطراف المتعاقدة في نطاق الجات للتوصل إلى تحقيق هذا الغرض.

ومن خلال الفترة 1947 – 1967 م تم عقد سبع دورات للمفاوضات التجارية مع الدول الأعضاء وأتبعت بالدورة الثامنة في أورجواي، وقد تمخض عن كل دورة من الدورات تخفيض الحواجز الجمركية خصوصا في مجال السلع الصناعية، وكان من أهم هذه الدورات دورة (كيندي) في النصف الأول من عقد الستينات، وهي التي انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية بما يعادل 50 % في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة، وجاءت بعدها دورة (طوكيو) التي انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل 30 % في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سنة 1947 م.

ورغم أهمية الإنجازات التي تمت في إطار الجات خلال الفترة التي سبقت دورة أورجواي، فإن عملية التحرير ظلت قاصرة في ثلاث مجالات أساسية هي:

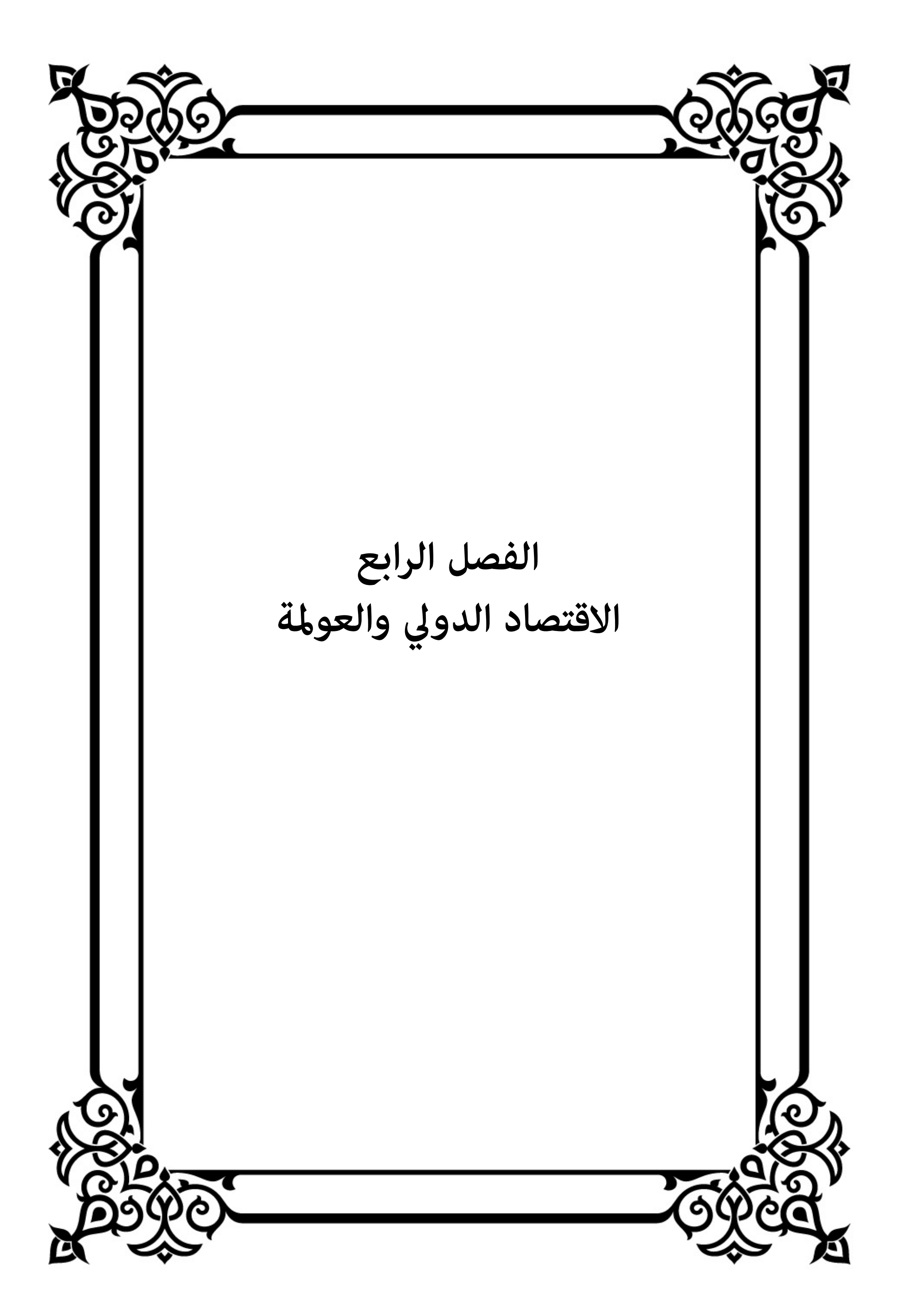
**المجال الأول:** يتضمن التجارة الدولية بين الدول النامية من ناحية الدول الصناعية ذلك أن تحرير انصب على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلدان الصناعية، ولم تحظى السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلدان النامية والصناعية بنفس الأهمية.

وهكذا ظلت الرسوم الجمركية في البلدان الصناعية مرتفعة على صادرات الدول النامية، فباستثناء عمليات التفضيل التي خطيت بها صادرات الدول النامية في عقد السبعينات، إلا أن القيود غير التعريفية بقيت عقبة في وجه صادرات عدد كبير من السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية.

**المجال الثاني:** يتعلق هذا المجال بسلعة المنتوجات منذ عام 1962 م أخرجت هذه السلعة تماما من نظام الجات وأخضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة هي اتفاقية المنتوجات التي اقتصرت في البداية على المنتوجات القطنية، واتسعت منذ عام 1974 م لكي كل المنتوجات والملايين من القطن أو غيره من الألياف الطبيعية أو المصنعة، وهكذا حرمت البلاد النامية من الاستفادة من تحرير التجارة في أهم صناعة تتمتع بها بميزات تنافسية، وبقي الحال هكذا إلى دورة الأورجواي التي أسفرت عن اتفاق في هذا المجال.

**المجال الثالث:** يتعلق الأمر هنا بعلاج مشكلة القيود التعريفية وغير التعريفية، التي تعيق التجارة الدولية في السلع الزراعية، وعلى الرغم من أن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تشكل كل من السلع الزراعية والسلع الصناعية، فقد بقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن نجحت دورة أورجواي في إخضاعها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية.

غير أن التراجع الكبير الذي طرأ على عملية تحرير التجارة، وعلى دور الجات بصفة عامة، جاء مع الاضطرابات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ عقد السبعينات، والتي بلغت دورتها في النصف الأول من عقد الثمانينات.



# الفصل الرابع
# الاقتصاد الدولي والعولمة

## الاقتصاد الدولي والعولمة

### مفهوم العولمة

لقد اصبحت العولمة**globalization** من ابـرز الظـواهر في التطـور العـالمي عـلى جميـع المستويات، ويظهر الادب الاقتصادي تبايناً في الاراء حول تحديـد مفهومهـا، وذلـك عـلى النحـو التالي:

ينظر (**waters**) الى العولمة على انها العمليات الاجتماعية التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافيـة والاجتماعيـة، ويتزايـد في نفـس الوقـت إدراج الافـراد لـذلك التراجع.

وذكر (**dunning**) فيعتبر العولمة عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات والدول بشكل ينظم نظام الاقتصاد الحالي.

كـما يعـرف (**cevny**) العولمـة عـلى انهـا مجموعـة مـن الهياكـل والعمليـات السياسـية والاقتصادية، تنبع من تغـير صـفات وخصـائص السـلع والاحـوال التـي تكـون اسـاس الاقتصـاد السياسي الدولي.

وينصرف مفهوم العولمة عنـد (**ostubo**) الى تكامـل الانتـاج والتوزيـع واسـتخدام السـلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم.

وفي حين يعرفها (**Alonso-gmo**) بأنها زيادة في التجـارة الدوليـة والـروابط الماليـة التـي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية.

امـا عـلى المسـتوى المؤسسـي الـدولي، فقـد عـرف صـندوق النقـد الـدولى فى تقريـر (أفـاق الاقتصـاد العـالمي 1997)، بأنهـا تزايـد الاعـتماد الاقتصـادي المتبـادل بـين دول

العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، التدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا.

وتشير الانكتاد (**unctad**) الى ان العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، حيث تتمثل هذه المراحل في التجارة الدولية.

اما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات، فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة، والتي اصبحت السائدة في العصر الحالي.

تعبير العولمة يرمي دوماً الى عدة اتجاهات، ليس كمثله من التعابير، فكلمة مثل (التضخم) لا ترمي الى الاقتصاد.

وكلمة مثل (البيانات) لا ترمى الا الى معلومات.

أما كلمة العولمة فترمي الى الاقتصاد، كما ترمى الى المعلومات

والمجتمع الدولي عموما يتجه الى مزيد من التقارب، فلو نظرنا الى التاريخ لوجدنا أنه كان دوماً خروجاً من الواحدات الصغيرة الى الواحدات الاكبر من القبيلة للدولة، مثلاً لكن في العقود الملكية الماضية بدأ يحصل تغير جوهري في تطبيق العلاقات الاقتصادية بين المجتمعات.

تطور مصطلح العولمة

قد تطور مصطلح العولمة ليختلط بكل من مفهوم الغزو العسكري، والرغبة الجامدة من اجل تكوين امبراطورية مترامية الاطراف، وقد تمثل ذلك في:

- الامبراطورية الاغريقية.
- الامبراطورية الرومانية.

- الامبراطورية الاموية الاسلامية.
- الامبراطورية العباسية الاسلامية.
- الامبراطورية العباسية.
- الامبراطورية التتارية.
- الامبراطورية البرتغالية.
- الامبراطورية الاسبانية.
- الامبراطورية الفرنسية.
- الامبراطورية الانجليزية.
- الرايخ الالماني ومحاولات السيطرة وتكوين امبراطورية اولية.
- الامبراطورية الروسية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية.
- الامبراطورية الامريكية وانواع جديدة من السيطرة.

وعلى جانب اخر تبرز قضية العولمة ضمن قضايا انسانية اخرى، وبدات صياغة العديد من المفاهيم ومحاولة تنميطها على مستوى العالم ممثلة في الاتي:

- الالعاب الاوليمبية.
- الزمن العالمي.
- انشاء عصبة الامم ثم انشاء الامم المتحدة.
- البنك الدولى للانشاء والتعمير.
- صندوق النقد الدولي.
- منظمة التجارة العالمية.

مفهوم العولمة الاقتصادية

هي عبارة عن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي بعيداً عن سيطرة الدولة القومية، بل إن الاقتصاد القومي أو الوطني يتحدد بهذه العمليات، وهذا الوضع مغاير تماماً لما كان عليه الحال في الإطار السابق حين كانت الاقتصاديات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها.

أثار العولمة التاريخية

ان العلاقات الاقتصادية الدولية حقيقة قديمة، ولا يستطيع احد ان يصنفها على انها ظاهرة حديثة، ففي العصور الوسطى كانت هناك تجارة هامة تقوم بها المدن الايطالية مع الشرق الاقصى، كما ان الاستعمار الاوروبي في القرنين الـ 15 ، الـ 16 قام على انشاء شركات كبرى، وشركات الهند الشرقية في هولندا او انجلترا او فرنسا خير مثال، او قطار الشرق السريع خير دليل حيث كان يقطع الحدود بين الدول شرقاً وغرباً، وهكذا الان فالعولمة تمثل التطور الطبيعي نحو عالم بلا حدود، وبلا أفاق.

الجوانب المتعلقة بالعولمة

لابد ان نوضح بأن للعولمة جوانب متعددة منها:

- الجانب الانساني.
- الجانب الاقتصادي.
- الجانب القانوني.
- الجانب الثقافي.
- الجانب التكنولوجي.

- الجانب السياسي.

- الجانب الاجتماعي.

الاتجاهات العامة للعولمة

لقد أصبح العالم يتحكم به اتجاهان مترابطان، وإن كانا منفصلين، هما:

1- العولمة.

2- التحرير الاقتصادي.

وهذان الاتجاهان ماضيان في تبديل الظروف، وتشكيل السلوك الاقتصادي، على مستوى الأعمال، والتجارة في العالم وعبره، وأصبحا أكثر التصاقاً، وتأثيراً بمسارات الاقتصاد الوطني والإقليمي والعالمي، بحيث أصبح نجاح وتقدم الدول والتكتلات يقاس، بل ويرتبط بمدى المشاركة أو الانخراط بمسارات هذين الاتجاهين:

أولاً: أن اتجاه العولمة:

- أصبح سائدا بل مسيطراً على العالم حالياً.

- لم يكن وليد الصدفة.

- إن عودة الحلم الذي رافق الإنسان المهيأ والمتطلع والساعي، منذ القدم، لتوسيع مداه، في التنقل والاتجاه، والاستثمار والاستغلال والاستفادة والإقامة، ونقل الثروات وتحقيق الأرباح وتأمين الأسواق وفتح آفاق أوسع، أصبح ممكنا نتيجة لتفكك مجموعة الدول الاشتراكية، وتراجع مفهوم الاقتصاد المركز أو الموجه، ليحل مفهوم اقتصاد السوق، واعتماده كأداة أساسية للتنمية، وبكل مكوناته وأدواته ومؤسساته وأهدافه ونشاطاته المعتمدة، وهذا المفهوم الذي تمدد في مجمل الأرجاء أصبح ينظر إلى العالم على أنه سوق واحدة، وبالتالي يحق له التجول في كل أجزائها

والاستفادة منها، وهو بذلك يمثل ويجسد تصوراً معتمداً وطموحاً أكيداً، لدى شريحة كبيرة من الدول التي كانت تقود وتدافع عن مبادئ الاقتصاد الحر، وتعطي لقطاع الخاص دوره الرائد والحساس.

ثانياً: انهيار الاتحاد السوفيتي السابق:

- له من دلالة اقتصادية في وجود قطبية اقتصادية واحدة، وخاصة بعد انضمام معظم دول المعسكر الاشتراكي سابقا إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية.

- الاتجاه إلى غلبة إيديولوجية اقتصادية (وسياسية) جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي انتصار اقتصاد السوق و آليات السوق و الليبرالية السياسية.

ثالثاً: الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي:

حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، وتتمثل العولمة في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، وبالتالي تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات.

- إن ظاهرة العولمة بدأت تنتشر على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، مع الإشارة إلى أن العالمية ترتبط بعولمة أو عالمية الاقتصاد القومي، وبنفس الدرجة عولمة أو عالمية المشروع من منطلق السعي لاقتناص الفرص وتكبير العوائد.

رابعاً: إلقاء نظرة شاملة على الأوضاع العالمية:

يمكن القول والملاحظة، أن العالم أصبح أكثر غنى من ذي قبل، وأن الرقي التقني أصبح أكبر من ذي قبل وأكثر انتشاراً، وإن الفروقات الاقتصادية أصبحت أكثر حدة و شدة مما كانت عليه، و ن توزيع الدخل العالمي أصبح أقل توازنا وأقل عدلاً، وإن هنالك هوة كبيرة وكئيبة مسيطرة على العالم، من المحتمل أن تمثل تهديدا جديا للنمو المتحقق والتطور المستمر مستقبلاً، وفي مقابل ذلك يمكن الملاحظة أن بلدان العالم أصبحت تتوزع بشكل عام، على النحو التالي:

1- الدول الصناعية المتقدمة التي التزمت بمبادئ الاقتصاد الحر سابقاً، ودافعت عنه وعملت على نشره، هذه الدول هي التي تقود التطورات العالمية وتصييغها بالشكل الذي يتناسب معها، فهي تمتلك مصلحة أكيدة و كامنة من تعميمها، نشرها واعتمادها من قبل أكبر عدد ممكن من البلدان، فهذه الدول قد هيأت ذاتها مسبقاً، وهي بالتالي مستفيدة منها و معتمدة عليها كمحرك ودافع لتفعيل مداخليها الاقتصادية وتنشيط مؤسساتها القائمة من خلال استغلال الفرص والإمكانيات القائمة في العالم، بعد أن تمكنت من اكتساب الخبرة من التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي أقامتها، ومنذ حين وتمكنت من إقامة الوسائل التي تتيح لها الاستفادة من الفرص عالمياً من خلال تقنيات حديثة تم التوصل إليها واستخدامها بفعالية، ولا بد من الإشارة أنه رغم الفوائد الاقتصادية الأكيدة المتحققة لهذه الدول، إلا أن هنالك بوادر تذمر مجتمعي من الانعكاسات السلبية على الوظائف والعمل داخل بعضها.

2- الدول الصناعية الجديدة، التي تمكنت من إقامة قاعدة صناعية تصديرية هامة وأحرزت تطورات عديدة بفضل عوامل عديدة و كثيرة، هذه الدول استوعبت خلفيات عملية العولمة، وهي تعمل لتأمين مكاسب إضافية من خلال الانخراط

والمشاركة الواسعة بالتطورات العالمية الجارية، وهي الآن تواجه منافسة قوية من الدول السابقة كما أنها تمثل منافساً هاماً لها.

3- الدول التي كانت تعرف بالدول الاشتراكية أو صاحبة فكر الاقتصاد الموجه أو المركز، وهذه الدول في مرحلة انتقالية وتحول مستمر في الغالب، ورغم القاعدة التقنية التي تمتلكها هذه الدول، فإن غالبيتها تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة، نظراً للانقلاب السريع الذي أصاب اقتصادها وأدخلها في متاهات عديدة، بينما الصين التي سارت في التحول التدريجي لاقتصادها، وكانت قد أعطته ومنذ عقد السبعينات بعض أصناف التحرر، فإنها ما تزال تلعب دوراً مؤثراً على المستوى العالمي.

4- الدول النامية التي تعاني من مشاكل انتقالية واجتماعية كبيرة، وهذه الدول في معظمها ما تزال تصارع وتتأثر بالتطورات العالمية المتسارعة، وكل هذه القوى والاتجاهات شكلت هي وغيرها عملية الانتقال للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في المرحلة الحالية، والذي يجب الاقتراب أكثر من تحليل مكوناته وتحديد خصائصه وملامحه، والتعرف على تحولاته وتحدياته، وقضاياه التي بدأت تتحدد في مجال التجارة الدولية، وتمويل التنمية الاقتصادية، والنظام النقدي، والتصنيع ونقل التكنولوجيا، والممتلكات العامة للبشرية والحفاظ على البيئة وغيرها.

ايجابيات العولمة

1. ان العولمة تؤدي الى تسريع تطبيقات جديدة في الثقافة الحديثة.
2. تعمل على ان تجعل العالم يعيش ولادة شيء جديد في كل دقيقة، يفضي بالضرورة الى خدمة الانسان، وربما كانت افضل ايجابية للعولمة انها تقضي على الشمولية والسلطوية التي تعاني منها الشعوب النامية.

3. تعمل على اشعاعة الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان.
4. انها تجعل العلم والمعرفة والثقافة والفن والادب في متناول الجميع.
5. تمكن الناس من الحصول عليها بأيسر السبل واسهلها.
6. ان العولمة توفر الفرصة لتحرير الانسانية بما ينتجة من تفاعل بين الثقافات.
7. تمنح كل انسان الخيار الذي يناسبه في استثمار قدراته وقابلياته في الميدان الذي يرغب فيه.
8. تقضي بذلك على هدر الطاقات البشرية التي تموت مع اصحابها من دون ان ينتفعوا بها.
9. في الجاتب النفسي، ستعمل العولمة على تحويل الشعور، بالانتماء من حالة خاصة (تعصب لقبيلة، مجتمع، وطن....) الى حالة عامة، وهي الانسانية، الذي يفضي بالنتيجة الى خفض العداء بين المجتمعات، وتهدئة النزاعات نحو الحروب بين الدول، وتجعل من الارض مدينة انسانية تسمى المجتمع المدني العالمي.

سمات وخصائص العولمة الاقتصادية

أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي له من المعالم والخصائص مما يميزه عن المراحل السابقة، وإن كانت بعضها استمدت جذورها من الماضي، فالنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وبالمزيد من الاعتماد المتبادل، وتزايد التكتلات الاقتصادية وتعاظم أدوار الشركات المتعددة الجنسيات، وظهور دور الاتصالات والتكنولوجيا في تعميق عولمة الاقتصاد، ويمكن تلخيص هذه السمات والخصائص كما يلي:

**أولاً: الاعتماد الاقتصادي المتبادل:**

لعل وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع رؤوس الأموال الدولية، قد يساعد بشكل واضح على الترابط والتشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق، ويتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين، وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية.

وهناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينات، في إطار اتجاه لأطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، والتي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة، وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل، وبالتالي كان من شأن كل هذه التغيرات زيادة درجة الاعتماد المتبادل **interdependence** بين دول العالم المختلفة، وينطوي هذا المفهوم على معنى تعاظم التشابك بين البلاد المتاجرة.

**ثانياً: القطبية الاقتصادية:**

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت القوى الشيوعية، وأصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي فإن تلك المرحلة تغلب

عليها إيديولوجية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجياً عن اقتصاد الأوامر.

إلا أن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، بل تدور السيناريوهات حول أن العالم بسبيله لأن يشهد نوعاً من تعددية الأقطاب **Multi polar systm**، والأقطاب الثلاثة المرشحة لذلك هي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان.

ووفقاً لهذا السيناريو فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة، ويسمح هذا السيناريو بأن تتوحد فيما بينها بحيث تغلب على علاقاتها عوامل التجانس، والاعتماد المتبادل على عوامل التنافر والانفراط مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها وخاصة من الناحية التجارية والاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث، ولكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا واليابان وخاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ويتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في التربع على القمة الهرمية، وإدارة وقيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

**ثالثاً: تقسيم جديد للعمل الدولي:**

لقد اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية، وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، وكان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية.

وقد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع و المسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، ويرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التليفزيون أو الحاسب الآلي، وإنما هناك أنواع متعددة وما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر، ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المألوف، بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد.

وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة**intra-industries**، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحد **intra - firme**وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والنامية.

وبذلك أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي، ووفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، بل وأصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، ولعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك.

**رابعاً: تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات:**

أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط، و عابرة للقارات أو القوميات، من إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات والعالمية النشاط أيضاً، في تشكيل وتكوين وأداء الاقتصاد العالمي الجديد، لعل من أهمها:

1. إن إيرادات سنة 1995 لأكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات في العالم وصل إلى حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتستحوذ الشركات المتعدية الجنسيات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية، ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم، ولذلك تلعب دوراً مؤثراً في التمويل الدولي.
2. أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات، وهو يوضح مركزها في التسويق الدولي، وأن إنتاج أكبر 600 شركة متعدية الجنسيات وحدها، يتراوح ما بين 25% -20% من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالمياً.
3. كذلك تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

4. يضاف إلى ذلك الدور القائد الذي تلعبه الشركات متعدية الجنسيات في الثورة التكنولوجية، فهي مسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي ترجع معظمها لجهود البحث والتطوير **RSD** التي قامت بها هذه الشركات.

**خامساً: الثورة التكنولوجية و تعميق العولمة الاقتصادية:**

ان العالم يشهد حالياً ثورة عالمية جديدة في المعلومات والمعلوماتية والاتصالات والمواصلات والتكنولوجية كثيفة المعرفة، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة (الأدمغة). وأصبحت لهذه الثورة التكنولوجية وبالخصوص في جانبها المعلوماتي دوراً محورياً في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث ترتب عنها العديد من النتائج لعل من أهمها:

1. ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة **intra - firm**، بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقاً لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

2. نتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات، وما ترتب عنها من ثورة في التسويق فقد أصبح أمراً حتميا لضمان الاستمرار، وقد يفسر ذلك جزئيا الاتجاه إلى تكون التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي، بل وقيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال، وفي دائرة هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة، حيث اتضح أن 92 % من أصل 4200 تحالف استراتيجي بين

الشركات العالمية النشاط تمت منذ بداية عقد التسعينات، بين الثلاثة الكبار في قمة الهرم القطبي الممثل في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

3. النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية، وتحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.

**سادساً: الترتيبات الإقليمية الجديدة:**

ان وجود ترتيبات جديدة في اتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية وتعميق المصالح الاقتصادية المشتركة المكونة لهذه الترتيبات الإقليمية، وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تشكل أو تشكلت هي من أهم الخصائص للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وللدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية و الترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال (عام 1995) تشير إلى أنه يوجد على مستوى العالم، حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي، ومن تم التكتل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل 75 من دول العالم، وحوالي 80 من سكان العالم و تسيطر على 85 من التجارة العالمية.

ومن أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة التي اكتملت تقريبا، نجد أن الاتحاد الأوروبي الذي يكاد يكون قد اكتمل مع بداية 1994 ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية والتكتل الاقتصادي، لمجموعة الدول الأمريكية الذي ظهر منذ يناير 1989 وتطور في فبراير 1991 ليضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، ويعرف باسم النافتا وهناك محاولات لمد جسر التعاون الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية.

سلبيات العولمة

1- ثلاثة مواقف مضادة للعولمة، هي تلك التي يتبناها الاشتراكيون والاصوليون والقوميون، فالاشتراكيون يرون في العولمة انها خدعة امبريالية من صنع الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وفيما يرى الاصوليون انها تسلخ الانسان (المسلم بشكل خاص) من قيمه الدينية والاخلاقية، او تهجينة بالقيم الغربية او ابعاده عن قيمه الاصلية، وعن الدين الاسلامي تحديداً.

أما القوميون فيرون في العولمة انها ستعمل على الغاء الهوية القومية والوطنية والخصوصية المحلية، وفرض انموذج ثقافي غربي على شعوب الارض قاطبة، ويتفق الثلاثة على ان العولمة في جوهرها، لاتحترم الانسان ولاتحافظ على جذوره وحضارته وتجاربه وثقافته، ويرى المعتدلون ان تخوفات الاشتراكيين والاصوليين والقوميين مبالغ فيها، وان رفضهم للعولمة سيكون كمن يسبح ضد تيار شلال، او كناطح صخرة بقرون من طين.

2- ان الواقع الاقتصادي للعالم يواجهنا بحقيقة ان هناك دولاً غنية يصل فيها الدخل السنوي للفرد الى اربعين الف دولاراً، ودولا فقيرة لا يتعدى فيها الدخل السنوي للفرد ثلاثمائة دولار، وان الدول الصناعية الكبرى (أمريكا، اليابان، انكلترا، فرنسا، المانيا، كندا، وايطاليا) تتحكم الان باقتصاد العالم عن طريق مؤسسات اقتصادية عملاقة مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، ونادي باريس، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وغيرها من التشكيلات التي تزيد من ثراء هذه الدول، فيما تتعامل مع الدول الاخرى باسلوب (القطارة) في العطاء و(المضخة الماصة) في الاخذ.

كما انه يعني ان الدول الصناعية الكبرى السبع، هي المهيمنة على اقتصاد العالم، وانها تتحكم فيه عن طريق اصدار مشاريع وقوانين استثمار على وفق شروطها هي،

فعلى سبيل المثال، يشترط البنك الدولي في منح القروض للدول الفقيرة الغاء الضرائب الجمركية الموضوعة لحماية الاقتصاد المحلي، وخصصة المؤسسات العامة، ورفض سيطرة الحكومات على الاسعار والاجور.

3- من سلبيات العولمة انها تعمل على اشاعة انماط حياة وسلوكيات غريبة، تتعارض او لاتتماشى مع انماط الحياة والسلوكيات التقليدية الشائعة في المجتمعات الاخرى، وانها ستتجاوز القيم القابلة للتغيير، لتستهدف الثوابت في القيم الاجتماعية للشعوب الاخرى، لاسيما العربية والاسلامية، وانها ستعمل على عولمة ثقافة معينة من خلال سيطرتها على وسائل اعلام مؤثرة تحتكر الاداة الاحدث والمعلومة المطلوبة، وستعتمد اسلوب الابهار والتشويق لا سيما الموجهة للشباب بهدف فرض ثقافة عالمية تفضي بالنتيجة الى تراجع او انحسار الثقافة الوطنية والقومية، فتتعدى بذلك على حق الشعوب في الاحتفاظ بهويتها الثقافية.

4- ان الانسان فيها سيكون منشغلاً بالامور المفاهيم الاقتصادية ويتراجع لديه الاهتمام بالامور السياسية والثقافية والروحية، الامر الذي يؤدي نفسياً الى شيوع الانانية بين الناس، وحتى داخل الاسرة الواحدة، والى حصر الصراع بين الدول في دائرة المصالح الاقتصادية التي، من طبيعتها انها لاتعير اهتماماً للقيم الاخلاقية، فضلاً عن ان العولمة ستنتج مستقبلاً (الالة الذكية) التي تفوق الانسان ذكاء ومهارة، ليس فقط في مجال معالجة المعلومات بسرعة ودقة، بل وفي الابداع ايضاً.

تناقضات العولمة

ان معنى تناقضات العولمة، هو ما تفرزه عمليات العولمة من تفاعلات وقوى واتجاهات عامة مضادة تعرقل مسيرتها، وقد تؤدي في مرحلة لاحقة إلى وقف حركتها، ومن أهم هذه التناقضات ما يلي:

- اتجاه الاقتصاد إلى العولمة في غياب حكومة عالمية تملك صلاحيات التدخل لضبط قوى السوق والحد من شطط العولمة.

- التناقض بين عولمة رأس المال ووطنية العمل، فعلى خلاف صيحة ماركس ياعمال العالم، اتحدوا فإن الرأسماليين هم الذين اتحدوا بالفعل عبر الحدود الوطنية، بينما بقي العمال أسرى الحدود الوطنية، وهنا يبرز نوع جديد من عدم التكافؤ في القوى بين العمل ورأس المال يضاف إلى عدم التكافؤ التقليدي بينهما. - أن ضغوط التنافسية المرتبطة بالعولمة والتسابق على الفوز بالأسواق تجعل الحكومات تتحيز لرأس المال على حساب العمال، فتخفف الحكومات من الضرائب على رجال الأعمال، وتمنحهم الكثير من المزايا والإعفاءات حتى تجتذبهم للاستثمار المحلي وتصرفهم عن التفكير في النزوح للاستثمار في الخارج، وفي نفس الوقت وذات الهدف تعمل الحكومات على الحد من الامتيازات التي يحصل عليها العمال وتحد من اتجاهات رفع الأجور، وذلك بدعوى تخفيض تكلفة الإنتاج ورفع درجة تنافسية المنتجات الوطنية في الداخل والخارج.

- زيادة احتمالات التعرض للصدمات الخارجية في الوقت الذي تعجز فيه دول كثيرة عن مواجهة هذه الصدمات بقواها الذاتية، أو من خلال الدعم الدولي بما في ذلك دول كبيرة كالمكسيك والبرازيل.

- الاتجاهات الكامنة في عمليات العولمة إلى النمو غير المتكافئ والتركز في الثروة وازدياد التفاوت في توزيع الدخل؛ حيث تتآكل الطبقة الوسطى لحساب الطبقات الفقيرة، ويصدق هذا على تطور الأمور داخل الدولة الواحدة، كما يصدق على توزيع الدخل والثروة بين الدول، وخاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وكذلك تعرض بعض الدول للتهميش.

- الاتجاه العدائي للعولمة انطلاقًا من الشعور لدى الكثيرين من أبناء الدول النامية بأن العولمة تستهدف القضاء على خصوصياتهم الثقافية وتميزهم الحضاري.

الجانب الاقتصادي للعولمة

أ – حركة اندماج وتكتل اقتصادى غير مسبوقة، من اجل تحقيق وفورات وسعة غير مسبوقة تؤهل المشروعات على العمل على نطاق شديد الاتساع فتزداد امتدادا كل يوم.

ب – تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم انتاجها بأحجام اقتصادية كبيرة للدرجة التي يكاد ان يكون فيها نصيب الوحدة المنتجة منها عناصر التكلفة الثابتة صفراً، ومن ثم رغم ضخامة التكاليف الثابتة، المصاريف المنفقة على البحوث والدراسات والتطوير، الا انها لا تشكل عبئاً على الواحدات المنتجة، ولكونها اقرب الى الصفر.

ج – استخدام نظم تسويق فورية وعلى جميع المستويات، خاصة مع انتشار نظم التجارة الالكترونية والشراء والتعامل عن بعد.

د – استخدام نظم استثمار فى البشر فعالة، نظم قائمة على البحث عن النخب من اصحاب الملكات واصحاب المواهب والقادرين على الابتكار والتحسين.

كما نلاحظ ان هناك سبعة عوامل رئيسية تفاعلت لتأسيس مضمون ومصطلح العولمة وهي:

العوامل المؤسسة للعولمة

1– الرؤية والشعور المشترك نحو عالم الغد، وذلك العالم الذى تسعى العولمة نحو ايجاده وتحقيقه والقائم على تغيير طبائع البشر، وتحرير الفرد من قيوده، وتعديل النظام الدولة وتدوين الهوية القومية تدريجياً، والعمل على تلاشيها للانخراط فى تيار العولمة.

2 – الحوار والفكر، وما يتيحه من وسائل للاقناع، ومن وسائل تـدمير اى مقاومـة لعمليـة العولمة، وايجاد الروابط المصلحية من اجل انتاج مزيد من قوى الدفع نحو التعولم.

3 – التجارة والتبادل القائم بين الافراد بعضهم البعض، وبـين الشـعوب وبعضـها الـبعض، وبين الدول وبعضها البعض، تنتقل من خلاله فائض السلع، وينتقل معها وبهـا الفكـر، وتجمـع من خلالها البيانات والمعلومات، والتي بناء عليها يتم التعامل معها، وبنـاء مرتكـذات الـدخول الى الاسواق العالمية، والتمركز فيها، ثم التوسع والانتشار والسـيطرة والـتحكم والتوجيـه لقـوى السوق.

4– السيطرة الحضارية بقيمها ومثلها ومبادئها والتى تفرض على الاخـر الابهـار والانبهـار، ومن ثم تسلب إرادته الذاتية وتحوله من فاعل الى مفعول به، وتحوله من قادر على الفعل الى مجرد متلقى ليستجيب لما يملى عليه وتحوله من مركز وبؤرة الاهـتمام الى مجـرد هـامش عـلى محيط دائرة الاحداث.

5- إملاء إدارة الاخفاع والخضوع بدون توقف، بل جعـل الاخـرين يستسـلمون بـأرادتهم ويدمنون الخضوع بشكل دائم ومستمر وبدون توقف.

6– الاعلام المسيطر الذى استطاع ان يمكننا من معايشة الحدث حال وقوعه فعلياً ولحظياً **in real time** وان يؤثر فينا، وان يدفعنا الى القيام بعمل معين والامتناع عن عمـل اخـر، بـل اصبح التدخل فى صياغة الخبر والاعلان عن الحدث وفق نظام واطار معين.

7– وهذا يحدث فى حالات محددة، الغزو والاجتياح العسكري من اجل اسـلاب الاخـرين والحصـول عـلى مـا لـديهم عنـوة وبـالقوة وفـرض شريعـة القـوى عـلى الضـعيف تحـت مسمى(الامبراطورية) التي لا تغيب عنها الشمس، وما الى ذلك من اطر.

التطور السريع للعولمة

هو عبارة عن حدث قد تبلور بعد انتهاء عمل منظمة الجات، وبدء عمل منظمة التجارة الدولية **o.t.w** واستطفحال ممارسة انشطتها في ازالة كافة الحواجز والقيود الفاصلة بين الدول، وتعظيم حرية خروج ودخول رؤوس الاموال عبر الدول، مع بذل خفط الحكومات للتنازل عن اجزاء من سيادتها، وذلك في اطار معاهدة دولية تم التوقيع عليها واجازتها من قبل السلطات التشريعية فاصبحت ملزمة لها، وبالتالي يصعب التنصل منها صعب ان لم يكن مستحيلاً.

وترجع الارهاصات الاولى للستطفحال الى فترة الوفاق التي سادت اثناء فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، اي بعد انتهاء الحرب الباردة التي كانت مشتعلة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي والتي انتهت بالنتائج التالية:

- استفحال السيطرة الامريكية واجتياح الاعلام الامريكى وسيطرة المعلوماتيه.
- انهيار الكتلة الشرقية.
- انهيار سور برلين وتوحد الالمانيتين الشرقية والغربية تحت ضغط الادارة الشعبية
- تفكك الاتحاد السوفيتي.

وهكذا شيئاً فشيئاً تلاشت الحدود والفوارق حتى اصبح العالم كله بمثابة سوق واحدة ضخمة تربط بينها شبكة عصبية من موصلات المعلومات والبيانات، وقد تزامن هذا مع المحاكاة والتنميط بين الدول في الاتي:

1. الانتاج المتماثل في السلع والخدمات.

2. تشابه انماط التسوية والتوزيع والترويج والاعلان.

3. تطابق في التسعير والائتمان وانظمة البيع الاجلة والحاضرة، ومن ثم تزايد الاحساس وتعاظمة بالعولمة واصبح التيار مؤكداً وملموساً.

اراء حول العولمة

لقد اثارت العولمة بتعريفاتها الكثيرة واطروحاتها المتعددة الكثير من الجدل والاختلاف في الرؤية، وفي الطرح، وفي مدلولات الفهم والتحليل، وما افرزته من نتائج، وردود الفعل ما بين التاييد والرفض، وما بين المدح والذم ولقد انقسم العالم كله الى ثلاث شعب متفرقة وهي:

1 – شعبة ادركت بعقلها ووعيها أهمية العولمة، وضرورة الاسراع بالتعولم، وحتمية ممارستها وانتهاز الفرص السانحة فيها.

2 – شعبة غزت هواجسها مخاوفها وادركت بحكم الهواجس والمخاوف ان العولمة فخ ومكيدة دبرتها قوي كبرى لاصطياد بقية العالم، ومن ثم عليها ان تقاومه، وان شياطين الغواية الجديدة التي هي العولمة يجب تعقبهم بالرجم واللعنة.

3 – شعبة ثالثة متناقضة تهاجم العولمة فكراً وتمارسها سلوكاً، فهي تركب المستورد من السيارات والمستورد من الملابس، وتستخدم الدش ووسائل الاتصالات لتظهر على الشاشات ليل نهار لتسب وتلعن العولمة، ومن اوجدها.

بعيداً عن التتبع التاريخى لمظاهرة العولمة، وبعيداً عن ما يجرى فيها، وما يحدث فان العولمة بخيرها وشرها اصبحت واقعاً ملموساً نعيشه ونحياه، ويصعب ان لا نشعر بلهيب الحريق وان كانت نيرانه تنبعث من بعيد، أن ما حدث في دول جنوب شرق اسيا منذ منتصف 1997 وما شهدته هذه المنطقة من انهيارات اقتصادية شديدة القسوة كانت العولمة والاجتياح المالي سبباً رئيسياً فاعلاً فيها، ان ما حدث في

تايلاند، كوريا، أندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، واليابان ما هو الا نموذج للتأثير المباشر للعولمة المالية من جانبها الشديد.

وما حدث في التسعينات من تدني لاسعار النفط (اقل من 20 دولار للبرميل)، وما تتبعه من تاثيرات متعددة للحياة في الدول المصدرة وقتها، ثم ارتفاعه مؤخرا لتكسير حاجز الخمسين دولار للبرميل، ليؤثر بتأثيرات على الدول المستوردة، ثم الحديث عن الطاقة البديلة، وسعر بعض الدول لامتلاك الطاقة النووية واستعمالها كمصدر اخر للطاقة لها خير دليل على التيارات الانعكاسية لعملية العولمة.

كما ان الحادث الاكبر فى القرن الجديد 11 سبتمبر، وما تبعه من حروب امريكية فى افغانستان والعراق والحروب العالمية على الارهاب على الرغم من من عدم وجود تعريف محدد للارهاب، واذا ما كانت المقاومة ارهاباً، ام لا لهو دليل اخر على تاثير العولمة فى شتى بلدان العالم تحت عنوان عولمة الصراع وعولمة المقاومة.

إن العولمة ليست قوالب جامدة نمطية، وليست رداء جاهز معد مسبقا نقوم بارتدائه، وانما هي عملية تجهيز، واعداد متواصل لمجموعة من الاعمال والمصالح التي تتوافق مع ظروفنا وطبيعتنا، او من ثم فان جلوسنا لنتحدث حديث المقاهي، وانقسامنا حول مفهوم وتعريف العولمة وعن مدى تقبلها او رفضها وتشتتنا بين من يقول ان القطار قد فات ولا امل في اللحاق به وبين من يقول ان القطار لو يفت، وعلينا اللحاق به، وبين ثالث يؤكد ويقسم ان ليس ثمة قطار اصلاً، ولا يوجد قضبان حديدية بل لقد وصل البعض الى اننا نعيش في فيه متعمد ولا يوجد معنا فيه ودليل ولا احد، وان الجميع مشتت في البحث عن خروج مما نحن فيه، وان العولمة في تطورها تعمل بانتظام على ايجاد وبناء حضارة جديدة بكل مقاييس الحضارة السابقة، ولكن بابعادها الجديدة

التحولات في وظائف آليات العولمة الاقتصادية

هنالك في النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحولات على مستوى آلياته نتيجة الاتجاهات الجديد للعولمة الاقتصادية:

**أولاً: التحول في النظام النقدي الدولي:**

ان من أهم التحولات في النظام النقدي الدولي ما يلي:

1- منذ انهيار نظام النقد الدولي، الذي اتفق عليه في بريتون وودز، في 1971 وتقنين نظام التعويم للعملات الرئيسية في 16 مارس 1973 وتحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة، أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة، وهي مسألة تحتاج إلى علاج وإصلاح قد تجيب عليها الإصلاحات النقدية المتوقعة في السنوات القادمة، وخاصة في ظل نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة.

ويلاحظ أنه قد حدث تحول في نظام تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم، فأخذت بنظام أسعار الصرف العائمة بدلاً من أسعار الصرف الثابتة، وهذا التحول الواسع النطاق ترجع جذوره إلى إيقاف الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971 معلنة انهيار الأساس الذي قامت عليه الاتفاقية المعروفة بنظام بريتون وودز، وذلك بعد الهبوط السريع في احتياطات الذهب الأمريكية بسبب حرب فيتنام، وتزايد العجز الفيدرالي الأمريكي، وبالتالي أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر من عام 1973 هو نظام أسعار الصرف العائمة، أي تعويم سعر الصرف.

ومن ناحية أخرى يؤخذ على نظام أسعار الصرف العائمة، أنه كثير ما يؤدي إلى الانحراف في أسعار الصرف، ويقصد بالانحراف وجود اختلاف بين السعر السائد في السوق وبين سعر التوازن، والأخير يعني بالنسبة لبلد العجز بأنه ذلك السعر الذي

يحقق التساوي بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية والفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية والعكس في حالة بلد الفائض، ويشترط في كل الأحوال أن يتحقق ذلك التساوي دون مستويات عالية للبطالة ودون الالتجاء إلى فرض قيود على التجارة الدولية أو وضع حوافز خاصة لانتقالات رؤوس الأموال.

2- الاعتماد على عملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية، وهي الدولار أصبح مصدراً للتقلبات الشديدة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية المؤشرة على الاقتصاد العالمي، استدعى الدعوة لإصلاح هذا النظام، والعمل بنظام الرقابة الجماعية على الآثار الدولية للسياسات النقدية والمالية والتجارية، ولهذا فإن النظام النقدي الدولي في حاجة إلى تغيير هذه الأوضاع النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب، سيما في ظل تعاظم الوضع النسبي للين الياباني واليورو الأوروبي.

3- تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما اصطلح على تسميته بالمشروطية، ومنها:

- أنه يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال عجز ميزان المدفوعات.
- عجز الموازنة.
- تخفيض معدلات التضخم.
- إصلاح سعر الصرف.
- تحرير الأسعار.
- تحرير التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي يغلب عليها إدارة الطلب وخاصة في الأجل القصير والمتوسط.

- بالتالي نميل سياسات الإصلاح الاقتصادي التـي يضـعها الصـندوق في برامجـه إلى أن تكون سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة نظر وإجراء التحسينات عليها، بناء عـلى مـا أسـفرت عنـه التجـارب في هـذا المجـال، وخاصـة أن مـن الجوانـب الخاصـة بالمشروطيـة أن الـدول الناميـة صـارت، بعـد أزمـة المكسـيك 1982، لا تسـتطيع الحصول على المساعدات والقروض من جهـات أخـرى إلا بعـد الرجـوع للصـندوق وإبـرام الاتفاقيـات المناسـبة معـه والحصـول عـلى شـهادة الصـلاحية الاقتصـادية الجدارة الائتمانية.

**ثانياً: التحول في النظام المالي الدولي:**

ان التغير الهام في النظام المالي الدولي والـذي بـدأ يـؤثر بوضـوح عـلى آليـة عمـل النظـام الاقتصادي العالمي الجديد، هو ذلك التغير الذي حدث في نمط التمويـل الـدولي، وخاصـة بعـد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الـدفع في صـيف 1982، فبعـد هـذا التاريخ بـدأت تـزداد الأهميـة النسـبية للاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر (وغـير المبـاشر) في مصـادر التمويل الدولي وخاصة بالنسبة للدول النامية، وذلك ليتقدم ويحل محل المسـاعدات الإنمائيـة والقروض التجاريـة، وبالتـالي يكـون في ذلـك الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر، البـديل عـن الـديون الخارجية بآثارها في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك الدول.

ولعـل الـدليل عـلى ذلـك أن الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة في إطـار التحـول إلى اقتصـاديات المشاركة الدولية قد أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأمـوال الأجنبيـة للغالبيـة العظمـى مـن الدول النامية مع نهاية الثمانينات، ومثلـت تلـك الاسـتثمارات حـوالي 75 % مـن إجـمالي التـدفقات الرأسمالية مـن المصـادر الخاصـة والتـي تشـمل الاسـتثمارات الأجنبيـة والقـروض المضـمونة، وذلـك بالنسبة لحوالي 93 دولة نامية خلال الفترة 1986- 1990، بينما تتجاوز تلك النسبة 30 خـلال الفـترة

1980 – 1985، وقد أكد البنك الدولي الاتجاه على تحبيذ الاستثمار الأجنبي المباشر في تقاريره، وخاصة في عامي 1991- 1992 من منظور أن الاستثمارات الدولية أفضل للدول المستقبلية لرأس المال من المديونية الدولية.

كما يرجع التحول إلى تحبيذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التمويل الدولي إلى النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال، بحيث فاقت بمعدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية، ومن ناحية أخرى فإن تفاقم أزمة المديونية الخارجية قد ترك بصماته على النظام المالي الدولي وكان أول أثر مباشر لتلك الأزمة هو الانكماش الفجائي الكبير في حجم القروض التجارية، نظرا للتراجع الكبير الذي حث من البنوك التجارية المقرضة عن الإقراض الدولي، لأن الأزمة المتفجرة جعلها تترنخ، وتوشك أن تصل إلى حافة الانهيار، ولولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي والاتفاق على ما يسمى رابطة الإنقاذ بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، لانهارت بعض البنوك الدائنة، وجرت معها مئات البنوك الأخرى في أنحاء العالم، ولذلك لم يكن غريباً أن تنسحب من هذا الميدان، مما أدى إلى انكماش حجم القروض التجارية الصافية الاختيارية إلى نسبة ضئيلة من أحجامها السابقة، وليس من المنتظر أن تعود لإقراض البلاد النامية على نطاق كبير بعد هذه التجربة المريرة.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المساعدات و القروض الإنمائية الرسمية، لم تسلم من تأثير أزمة المديونية الخارجية، حيث أصبحت تخضع للإستراتيجية الدولية أو المشروطية الجديدة السابق الإشارة إليها من كل من الصندوق والبنك الدوليين.

وهذا التحول أدى إلى تعاظم أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي وخاصة للبلاد النامية، فالقروض التجارية نضبت أو أوشكت على النضوب ولم تعد متاحة باليسر أو النطاق الذي كانت عليه قبل ذلك.

أما المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية، فقد أصبحت هي الأخرى تخضع للاشتراطية (أو المشروطية) الدولية الشديدة التي أدت إلى عزوف عدد ليس بالقليل من البلاد النامية عن الاقتراض، وتفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمصدر من مصادر التمويل الدولي.

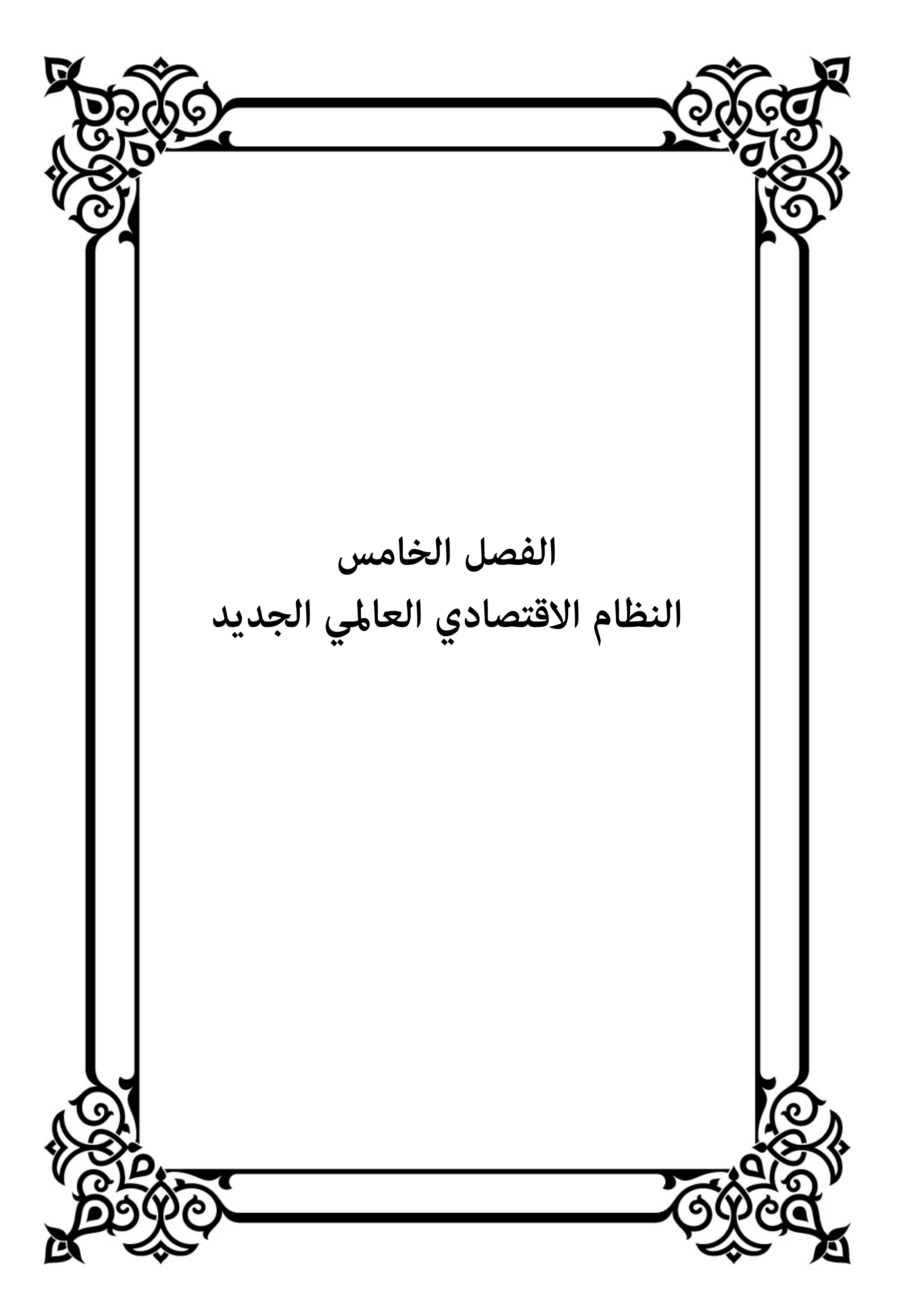
وقد يرجع هذا التحول أيضا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمصدر من مصادر التمويل الدولي نظراً لبعض المزايا التي تتوافر في هذا المصدر من مصادر التمويل التي لا تتوافر في مصادر التمويل الأخرى، حيث إن تلك الاستثمارات الأجنبية غير منشئة للمديونية ولا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض.

**ثالثاً: التحول في النظام التجاري الدولي:**

إن أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه بعد عام 1994، وبداية عام 1995 وبإنشاء منظمة التجارة العالمية، قد شمل تحرير التجارة ليس فقط في مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضاً السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس، هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي، وتشمل التجارة الخدمات على الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات و السياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية.

وبالإضافة إلى تحرير الخدمات، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم ولحماية للملكية الأدبية والفنية والصناعية، وكذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية.

وبالتالي كان التحول نحو نظام حرية التجارة الدولية بعد جولة أوروجـواي 1994 وإنشـاء منظمة التجارة العالمية أول يناير 1995 أكثر شمولا في كثير من الأوضاع قبل هذا التاريخ، حيث يمكن القول إن ما تحقق في جولة أوروجواي يفوق بكثير ما تحقق قبل ذلك في السـبع جـولات الخاصة بالجات منذ عام 1947، وبالتالي فإن هذا التحول الكبير يؤكـد تحـول النظـام التجـاري الدولي بالفعل إلى نظام الحرية التجارية والذي من المتوقع أن يحدث تغيراً كبيراً، وزيادة هائلة في التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي العالمي.



# الفصل الخامس
# النظام الاقتصادي العالمي الجديد

## النظام الاقتصادي العالمي الجديد

### نشأة وتطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

ان النظام الاقتصادي كرس الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1971 التفاوت الشديد بين الدول النامية، والدول المتقدمة اقتصادياً من خلال التحكم في التجارة الدولية وتنظيمياً، من خلال هيكل وطريقة إدارة المنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية.

فأدت هذه الوضعية الناتجة عن هذا النظام إلى تفاقم أزمة التنمية بالبلاد النامية، وإلى محدودية النمو بالبلاد المتقدمة، مما ساعد على التفكير والدعوة إلى إعادة ترتيب العلاقات الدولية، لما يخدم مصالح كل الأطراف المكونة لهذا النظام الاقتصادي الدولي.

ومن خلال الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، عرفت بداية السبعينات، وبالضبط منذ 1973 مجهودات مكثفة من جميع أطراف المجتمع الدولي، لإعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية فيما بينها وتصحيح الاختلالات الناتجة عن النظام الاقتصادي السائد من قبل، ولعل نتائج المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973 قد أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادي دولي جديد، وخاصة تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم الواقع على الدول النامية والتفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية، واكتشاف أن استمرار تلك الأوضاع ليس في صالح الدول المتقدمة نفسها، بل وأدركت عناصر مستنيرة في الغرب أن الرخاء لا يمكن أن يستمر وأن السلام الدولي لا يمكن أن يستتب، إذا لم تؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار.

هذا بالاضافة الى تزايد إدراك ووعي الدول النامية بعـد نجـاح دول الأوبـك في الـتحكم في أسعار وكميات البترول لتحقيق مصالحها منذ عام 1973، وبعد حرب أكتوبر العظيمة اكتشافها أن لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها، حيث إن قرار الأوبـك قـد نقـل لأول مرة، ولو لأجل محدود وبمناسبة سلعة واحدة، السلطة الاقتصادية إلى العالم الثالث، وعلى صعيد آخر اتضح من انتصار الشعب الفيتنـامي بعـد حـرب الثلاثـين عامـاً أن اسـتخدام القـوة العسكرية لم يعد الوسيلة الفعالة لتأكد السلطة الاقتصادية.

وهكذا تبلور شيئاً فشيئاً الإحساس بأن تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنـة تعديلاً جوهرياً يقـتضي تعـديلات جذريـة في إسـتراتيجية التنميـة والسياسـات الاقتصـادية بـل والاجتماعية داخل الدول المعنية، ومؤدي ذلك هو أن البحث عن نظـام اقتصـادي دولي جديـد يجب أن يتعمق، ويمتد ليصبح بحثاً عن نظام اقتصادي عالمي جديد.

وبالفعل دعت دول عدم الانحياز في مؤتمرها الرابع المنعقد في سبتمبر 1973 بـالجزائر إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتيح ظروف أفضـل للتقـدم الاقتصـادي والاجتماعـي لجميـع البشرية، ويعطي فرصاً متساوية للنمو والتنمية لجميـع أطرافـه، ومنـذ هـذا التـاريخ اهتمـت الهيئات الدولية بهذا الموضوع.

وخلال دورتها الخاصـة لسـنة 1974 المخصصـة لمناقشـة موضـوع قضـايا التنميـة والمـواد الأولية، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين تاريخيين:

القرار الأول: قرار إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

القرار الثاني: قرار يتعلق ببرنامج العمل لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

كما انه جاء في الإعلان بشـأن إقامـة نظـام اقتصـادي دولي جديـد، تصـميماً الموحـد عـلى العمـل دون إبطـاء مـن أجـل إقامـة نظـام اقتصـادي دولي جديـد، قـائم عـلى العدالـة،

والمساواة والترابط، والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة، والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة.

أما برنامج العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، فقد تكون من عشر نقاط بما يجب أن يدور حوله الحوار وتبتدع له الحلول، وهي:

- انتقال التكنولوجيا.
- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.
- التصنيع، ووسائل تشجيعه في الدول النامية.
- تنمية التعاون بين الدول النامية.
- إجراءات الضبط والرقابة على الشركات متعددة الجنسيات.
- نظام النقد الدولي وعلاقته بتمويل التنمية في الدول النامية.
- مشكلات المواد الخام والمواد الأولية، وأثرها على التجارة والتنمية.
- مساعدة الدول في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية.
- تقوية دور منظمات الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.
- برنامج خاص لمعونات طوارئ للدول التي تأثرت أكثر من غيرها من الأزمات الاقتصادية، ومنها الدول الأقل نمواً، والتي ليس لها منافذ بحرية.

وفي دورتها العادية التي انعقدت في فترة سبتمبر- ديسمبر 1974، أسفرت أعمال هذه الدورة عن إصدار قرار الجمعية الخاص بإقرار ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، بحيث يركز على فكرة التعاون الدولي والتمسك بأهداف

الأمم المتحدة وضرورة التنمية، كما يحدد الهدف الرئيسي من الميثاق وهو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

كما ان أن فكرة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية تعكس الإحساس المتزايد بضرورة معاملة كل الدول معاملة المتساوين، وهو أمر كان يصعب التفكير فيه غداة الحرب العالمية الثانية، حينما كانت معظم الدول النامية مستعمرات للدول الرأسمالية المتقدمة.

وتتمثل أهم الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول طبقاً لهذا الميثاق كالآتي:

- حق كل دولة في تنظيم الاستثمارات الأجنبية في بلادها.
- حق كل دولة في تأميم الممتلكات الأجنبية أو نقل ملكيتها بتعويض مناسب.
- حق كل دولة في الاستفادة من التقدم العلمي والحصول على التكنولوجيا.
- مسؤولية كل دولة عن تحقيق التقدم لشعبها، وحقها في اختيار أهداف، ووسائل ذلك.
- حق الدول في المساواة التامة والفعلية في اتخاذ القرارات بخصوص المشاكل الاقتصادية الدولية.
- حق كل دولة في المشاركة في التجارة الدولية طبقاً للترتيبات التي تراها مناسبة.
- التزام كل الدول بالسعي لتحقيق نزع السلاح.
- حق الدول النامية في الحصول على معاملة تفضيلية في أسواق الدول المتقدمة.

هذا وقد جاء مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في ديسمبر 1975 ويعرف أيضاً بمؤتمر الأغنياء والفقراء الذي عقد بباريس حول قضايا الطاقة والمواد الأولية والتنمية والشئون المالية والديون، ثم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة الذي عقد في نيروبي بكينيا في مايو 1976، وطرحت في جدول أعماله قضيتين متصلتين، هما:

1- قضية المواد الأولية.

2- قضية المديونية الخارجية للدول النامية.

اما فيما يتعلق بقضية المواد الأولية تقدمت الدول النامية بمشروع برنامج متكامل لأسعار المواد الأولية، يتلخص في إنشاء صندوق خاص للمحافظة على أسعار 17 مادة خام، تمثل فيما بينها ثلاثة أرباع صادرات الدول النامية (فيما عدا البترول) على أن يخصص له حوالي ثلاثة مليارات دولار، وقد انقسمت الدول الرأسمالية المتقدمة حيال هذا الموضوع، فعلى طرف النقيض وقفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية واليابان تعارض التدخل في قوى السوق وجهاز الثمن، شاهرة بذلك الأسلحة الخاصة بتقسيم العمل الدولي، ومبدأ حرية العالم الثالث، بينما تبنت فرنسا موقفاً وسطاً.

وبالنسبة لقضية المديونية الخارجية، فقد اقترحت مجموعة السبع والسبعين، عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض، تناقش فيه كل الجوانب المختلفة بهذا الموضوع، وتوضح قواعد عامة للتخفيف من عبء المديونية على الدول النامية، وفي الجانب الآخر، رفضت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا الاقتراح وأصرت على التفاوض مع كل بلد مدين على حدة.

وإزاء هذه المواقف المتعنتة من الدول المتقدمة لم يتمكن انكتاد الرابع من الوصول إلى نتائج محددة فيما يتعلق بالجهود الدولية لمعالجة قضايا المواد الأولية والتنمية، وبالرغم من فشل هذا المؤتمر في الوصول إلى نتائج محددة إلا أنه شهد أكثر

من أي وقت مضى، توحد جبهة الدول النامية، ولم تنجح الجهود التي بذلتها الدول الرأسمالية المتقدمة سراً وعلانية في تمزيق وحدة هذه الدول، وهذا إنجاز حقيقي، فالصراع لتغيير النظام الاقتصادي الدولي الراهن في أحد أبعاده على الأقل صراع بين طرف قوي هو الدول الرأسمالية المتقدمة، وطرف ضعيف هو الدول النامية، وتكمن قوة الطرف الأول في توحيد صفوفه، ويرجع ضعف الطرف الثاني بصفة رئيسية إلى عدم توحيد صفوفه، ومن هنا يمكن القول إن نجاح الدول النامية في توحيد صفوفها إزائ الطرف الأول، و اتجاه القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية العالمية، شرط ضروري، وإن لم يكن كافياً لنجاح الجهود التي تبذل لتغيير النظام الاقتصادي الدولي الراهن.

كما انه من الملاحظ أنه إذا كانت تلك المرحلة قد شهدت بداية قوية نحو تكوين اقتصاد دولي جديد يكون أكثر عدالة ويحقق السلام الدولي، فإن نهاية هذه المرحلة أبرزت نتائج معينة ومتغيرات جديدة، وقوى دافعة أخرى، يبدو أنها تعلن من جديد عن شكل " نظام اقتصادي عالمي جديد، قد يختلف عما نودي به في بداية هذه المرحلة، حيث أسفرت نتائج المرحلة 1974-1990 عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982، وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية، من خلال مبدأ المشروطية الدولية المتبادلة بين المنظمتين.

اما من ناحية أخرى، فعند وصول جورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفياتي (سابقا) في 1985 وإعلانه عن البروسترويكا (إعادة البناء) والجلاسونست (الشفافية) طالب بإقامة نظام دولي جديد يقوم على أسس جديدة، بعيداً عن صراع الإيديولوجيات وبهدف الحفاظ على الجنس البشري وسلامة البيئة، وتدعيم مجالات الحوار والتعاون الاقتصادي الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول، والمنظمات الدولية لبناء مجتمع دولي أفضل.

اتجاهات التجارة الدولية في ظل تقسيم العمل الدولي الجديد

لقد شهد الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينات اتجاها نحو تكوين الكتل الاقتصادية، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وقد تسارع هذا الاتجاه في أعقاب الثمانينات مع إعلان برنامج إنشاء السوق الأوروبية المشتركة الموحدة سنة 1992 وإنشاء سوق حرة للتجارة بأمريكا الشمالية سنة 1989 ضمت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك أخيراً، وبذلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتقلد دور المحرك لتنمية التجارة الدولية، وتبين الإحصائيات أن حصة التجارة الخارجية لأهم التجمعات التجارية الإقليمية في قيمة التجارة العالمية لعام 1989 بلغت 96%.

وبذلك أصبح الاتجاه الإقليمي المتزايد في التجارة الدولية يشكل وسيلة هامة للتصدي للأزمة، التي يعيشها النظام التجاري الدولي، بسبب انهيار دعائم اتفاقية بروتن وودز **Bretton Woods** منذ بداية السبعينات.

ولقد رافقت ظاهرة الإقليمية في نمط التدفقات العالمية للتجارة ظاهرة تزايد وثيرة التقدم التقني و تنظيم الاقتصاد الدولي، وساعد هذين العاملين (الثورة التكنولوجية والتنظيم الاقتصادي) على إمكانية التخصص الجزئي في الفرع الواحد.

ونتيجة لذلك أصبحت أجزاء منفردة من فروع الإنتاج هدفاً للتخصص بدل هذه الفروع بالكامل، وقد أتيح تحقيق هذه الإمكانية إلى حد كبير بفضل العامل الثاني أي التنظيم الدولي للاقتصاد الذي عرف قفزة نوعية في تطور التعاون الإنتاجي الدولي، وتطورت بشكل لم يسبق لها مثيل الأشكال الجديدة للتبادل الدولي.

وقد أدت الاتجاهات المعاصرة في التخصص إلى إدماج وثيق للاقتصاديات الوطنيـة بصـورة مباشرة في عملية الإنتاج، وهكذا فقدت الدول المتطورة استقلاليتها، وأصبحت تعتمد أكثر فأكثر على بعضها البعض وعلى بعض الدول النامية.

كـما ان وجـد هـذا الإدمـاج تعبـيراً موضـوعياً لـه في الزحـف الكبـير لعمليـات التكامـل الاقتصادي الإقليمية، فارتفع مثلاً نصيب السوق الأوربيـة المشـتركة مـن الصـادرات الرأسـمالية العالمية خلال فترة 1950 /1978 مـن 27% إلى 30% ويمثـل التبـادل بـين بلـدان هـذه السـوق حوالي 1/5 حجم التبادل التجاري العالمي (ماعدا الدول الاشتراكية).

وتعزز هذا الاتجاه أيضاً بإتقان تنظيم التجارة الخارجية من الاحتكارات الدوليـة المنـتشرة عبر أنحاء العالم، والمرتبطة مع بعضها الـبعض والتـي تشـكل إمبراطوريـات اقتصـادية حقيقيـة حلت محل الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة.

وبواسطة هذه الأشـكال الجديـدة لتنظـيم الاقتصـاد الـدولي وفـق التقـدم التكنولـوجي، أصبحت تؤمن الدول المتقدمة مصالحا وسـيطرتها عـلى التجـارة الدوليـة خاصـة تجـارة المـواد المصنعة، أي المجال الذي يمنح المزايا الرئيسية المرتبطة بالثورة العالميـة التكنولوجيـة والأشـكال الجديدة للتجارة التي تنبثق عنها، وهكذا أصبح التبادل بين الـدول المتقدمـة يمثـل 2/3 تجـارة السلع الصناعية، أما صادراتها مـن هـذه السـلع للـدول الناميـة بلـغ 1/4 مـن إجـمالي التبـادل الدولي.

ونتيجة هذه التغيرات هي استيلاء الدول الرأسمالية الرئيسية واحتكاراتها على أهم ميادين التجـارة الدولية، وذلك بواسطة سيطرتها على ميادين الإنتاج التـي أصبحت تخلـق مزايـا نسـبية جديـدة بفضـل زيادة وثيرة التقدم التكنولوجي، بينما لم يبق أمام البلدان النامية إلا أن تـرضى بإمكانيـات مشـكوك فيهـا للتنمية من خلال النمو الكمـي في صـادرات المـواد الخـام، وهـو المجـال الـذي لم يمسـه التقـدم العلمـي التكنولـوجي إلا قلـيلاً نسـبيا، باسـتثناء مجموعـة صـغيرة فقـط مـن الـدول الناميـة التـي اسـتطاعت أن

تحتل مكاناً في هذا التدويل للإنتاج، وحققت جزئياً نمواً في تجارة السلع الصناعية، وهذه الدول هي: كوريا الجنوبية، هونكونغ، سنغافورة، البرازيل، المكسيك، الأرجنتين و ماليزيا.

وخلال السبعينات صدرت هذه الدول 70% من السلع المصنعة إلى الدول المتطورة لكن الجزء الأكبر من هذه الصادرات الصناعية لا ترتبط إلا قليلا بالثورة التكنولوجية، ومن تم فقدت مزاياها النسبية بالنسبة للبلاد المتقدمة/ وتتشكل هذه الصادرات بصورة رئيسية من الألبسة الجاهزة والأقمشة والمنتجات الغذائية، ولم تشكل المكائن والمعدات إلا 1/4 هذه الصادرات بالقيمة حتى هذه المنتجات الأخيرة ما هي إلا تجميع للقطع التي تصنع في البلاد المتقدمة.

إن ظهور إنتاج مثل هذه السلع المصنعة في الدول النامية لا يرتبط بتصنيعها بقدر ما يعكس إستراتيجية المصالح الأنانية للشركات المتعددة الجنسيات، التي تعمل على إنشاء هذه الصناعات في البلاد النامية للتمتع بالمزايا النسبية لليد العاملة الرخيصة التي فقدتها داخل بلادها بسبب ارتفاع الأجور.

وبالموازاة ركزت الدول المتقدمة جهودها في الصناعات الأكثر استعمالاً لرأس المال التكنولوجي، حيث تكون المكاسب عالية، وتخلت عن فروع الصناعات ذات المكاسب الضعيفة بتلوث البيئة، وتحت تأثير هذه العوامل تجري عملية تعميق لتقسيم الدولي للعمل التي أخذت شكل نقل الفروع الصناعية من البلدان المتقدمة نحو بعض البلدان النامية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الاقتصاد الدولي أصبح يخضع إلى اتجاهين أساسيين ومتناقضين جزئياً:

1. الشمولية **globalization**: حيث انها من اختصاص الشركات المتعددة الجنسيات **FMN** التي تريد العمل على المستوى الدولي.

2. الإقليمية **régionalisation**: تتكفل بها الدول الوطنية **Etats Nationaux** وهي نتيجة الجاذبية الجغرافية والتاريخية **Pesanteur géographique et historique**.

كما أظهرت التحاليل الإحصائية للهيئات الوطنية والدولية الطبيعية غير المتجانسة والقطبية التي ميزت الاقتصاد الدولي خلال السبعينات والثمانينات، وتظهر هذه القطبية جلياً على جميع المستويات للمبادلات الدولية، وعلى صعيد التدفقات التجارية، عرفت أواخر السبعينات وبداية الثمانينات نمواً في التجارة الدولية يفوق النمو في الإنتاج الدولي، كما تميزت هذه التجارة بالتبعية المتبادلة للأقطاب الرئيسية وبعض دول المحيط بالتمركز في مناطق جغرافية معينة، واتسم تطور التجارة الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية باللاتكافئ.

كما عرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تهميش الدول النامية، بحيث انتقلت حصتها في التجارة الدولية من 27.5% سنة 1952 إلى 17.5 سنة 1970، فإنه ابتداء من السبعينات بسبب ارتفاع أسعار البترول في سنوات 1974/1973 -1979-1980، عادت حصة الدول النامية في التجارة الدولية إلى ارتفاع حيث بلغت 28%، و 15.5% منها ترجع للأوبك، لكن منذ 1980 بدأ تهميش الدول النامية من جديد وخاصة بعد الصدمة البترولية المعاكسة لسنة 1986.

ومن هنا يلاحظ هذا التهميش ليس فقط من جانب نصيب هذه الدول في التجارة الدولية، ولكن من مكانتها في التقسيم الدولي الجديد، هذا النظام الذي احتفظ بالعلاقة سيطرة / تبعية الموجودة بين الشمال والجنوب، وذلك من خلال حرمانها من الاستفادة من مزايا الصناعات ذات الثقافة العالية، وتخصيصها في الصناعات المركبة أو الصناعات المرتبطة بالتقنيات التي استفادت مزاياها بالدول المتقدمة أي أصبحت إنتاجياتها الجديدة تساوي الصفر، والمقارنة البسيطة بين استيراد

وتصدير المواد الأولية والمواد المصنعة لسنة 1984 في المناطق الثلاثة الكبرى تبين لنا تدهور مكانة الدول النامية في التجارة الدولية.

وتتجلى هذه المعالم في منافسة الدول المتقدمة للدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية من جهة، ومن جهة أخرى، في الاهتمام المتزايد للدول النامية بالتنمية الصناعية، وتصنيع بعض الدول مثل التي أصبح يطلق عليها اسم الدول المصنعة الجديدة، **NPI**، وساهمت هذه الدول في ارتفاع نصيب الدول النامية من الصادرات الصناعية الذي انتقل من 14% من مجموع الصادرات سنة 1970 إلى 30% سنة 1986.

وهكذا تظهر معالم جديدة لتقسيم للعمل بين الشمال والجنوب مبني على المزايا النسبية للصناعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة الرخيصة الموجودة بالدول النامية والصناعات ذات التكنولوجية العالية وذات الاستعمال المكثف لرأس المال الموجود بالدول المتقدمة.

إن إعادة هيكلة النظام التجاري التقليدي يدخل في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي احتفظ بجوهره القديم القائم على علاقة الهيمنة/ التبعية، لكن أدخل بعض التغيرات على مستوى الإنتاج والتوزيع، وذلك بإدماج بعض الدول النامية في النظام الرأسمالي، ورفع حصتها في التجارة الدولية خاصة في المواد الصناعية، وهذا لا يعني خدمة للدول النامية بقدر ما هو خدمة لمصالح الدول المتقدمة الرأسمالية، وذلك بتحويل بعض التخصصات الصناعية إلى بعض المناطق الإستراتيجية اقتصاديا وسياسياً في آسيا وأمريكا اللاتينية للحفاظ على المزايا النسبية لهذه الصناعات؛ بسبب وجود اليد العاملة والمواد الأولية بأثمان معقولة في هذه المناطق.

لكن تبعية هذه البلدان للدول المتقدمة تبقى قائمة في تسويق منتوجاتها الصناعية واستيراد الآلات الصناعية المنتجة، والرصيد التجاري السالب (23 مليار دولار)

لدول آسيا الجنوبية وجنوب شرق آسيا لسنة 1984 في تدفقاتها التجارية يشهد على هذه التبعية.

اما القطبية التجارية والاستثمارية في الثمانينات، فتبين جميع الإحصائيات والدراسات في عقد الثمانينات استحواذ الأقطاب الرئيسية الرأسمالية على التجارة الدولية، وذلك بتمركز وزيادة التبادلات التجارية بين هذه الأقطاب، يتضح من ما يلي:

- تواضع مكانة الدول الاشتراكية.
- انخفاض حصة الدولة النامية رغم تحقيقها 1/5 المبادلات العامة.
- توسيع مكانة الدول الرأسمالية في التجارة الدولية بتحقيقها 70% من التبادلات التجارية لسنة 1986.
- تمركز المبادلات بين الدول الرأسمالية بحيث 3/4 هذه المبادلات تمت بين دول هذه المجموعة. أما المبادلات بين هذه الأخيرة و الدول النامية فلم يتعد الربع (1/4).

وهذا ما يدل على ديناميكية التكامل بين الدول الرأسمالية و إدماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد الدولي الرأسمالي، وتفكيكها قارياً وجهرياً من خلال الاستراتيجيات المختلفة في هذا الاتجاه للأقطاب الثلاثة الرأسمالية المهيمنة على الاحتكارية، أما اليابان فتعتمد على غزو الأسواق الخارجية بصادراتها وتفضل أوروبا الاعتماد على الاثنين، وقد تشكل التجارة الخارجية والاستثمارات أداة تحليلية فعالة لفهم أعمق للقطبية الثلاثية.

وعلى مستوى التجارة الخارجية، انطلاقاً من الإحصائيات الخاصة بالتجارة الدولية الواردة في منشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **CNUCED** لسنة 1987/1986، تظهر جليا هيمنة الدول الرأسمالية على حصة الأسد من هذه

التدفقات التجارية. ففي سنة 1985/1984 بلغ نصيب هذه الدول 65.3% من الصادرات العالمية و 67.3% من الواردات العالمية، وتأتي في مقدمة الترتيب المجموعة الأوربية بـ 31.4% من الصادرات و 30.9% من الواردات متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية بـ 10.7% من الصادرات و 16.9% من الواردات، و المرتبة الثالثة تحتلها اليابان بـ 9.1% من الصادرات و 6.00% من الواردات، أما نصيب الدول النامية بدون الأوبيك فنصيبها كان نفس السنة 15.5% من الصادرات و 17.3% من الواردات.

وفي سنة 1987 بينت إحصائيات صندوق النقد الدولي **FMI** أن 32.2% من قيمة التجارة الدولية لسنة 1986 عادت لثلاثة دول فقط، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية و اليابان.

وعلى مستوى الاستثمارات، يبين هيكل الاستثمارات الخارجية للأقطاب الرئيسية الثلاثة الاستراتيجيات الجديدة المبنية على التوجه للخارج. كما يوضح أيضا التدفقات المالية بين هذه البلدان من جهة، وبينها وبين باقي العالم من جهة ثانية، والجدول يعطينا صورة على هذه التدفقات.

مصفوفة الاستثمارات الصافية في القطاع الصناعي لسنة 1983 (مليار دولار)

| **الدول المستثمرة** / **الدول المستضيفة** | **الولايات المتحدة وكندا** | **أوروبا الغربية** | **اليابان** | **باقي العالم** | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة وكندا | 23 | 46 | 6 | - | 75 |
| أوربا الغربية | 46 | 45 | 3 | 6 | 100 |
| اليابان | 4 | 1 | - | - | 5 |
| باقي العالم | 25 | 32 | 13 | 10 | 80 |
| المجموع | 98 | 124 | 22 | 16 | 260 |

حيث يلاحظ من خلال الجدول:

**أولاً:** السيطرة للأقطاب الرئيسية الثلاثة أمريكا وأوروبا الغربية واليابان على 94% من هذه الاستثمارات وهذا يعني أن باقي العالم لم يحقق إلا 6% من الاستثمارات العالمية.

**ثانياً:** تحقيق أغلبية الاستثمارات داخل الأقطاب الرئيسية الثلاثة، أما الاستثمارات المحققة بين هذه الأقطاب وباقي العالم مثلث 1/4 مجموع الاستثمارات الدولية فقط.

هكذا يتضح بجلاء من خلال بيانات كل من التدفقات التجارية والاستثمارية لهذه الأقطاب الدرجة العالية من التكامل فيما بينها، وذلك نتيجة إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية حولها، وهكذا يمكن حصر القطبية الهيكلية في عقد الثمانينات فيما يلي:

1. القطب المسيطر المتكون من الولايات المتحدة الأمريكية ومحيطه أمريكا الشمالية.
2. قطب متعدد: أوروبا التي تسعى دائما لتوحيد صفوفها.
3. قطب في طريق التكوين والتوسع، ويتكون من اليابان ومحيطه الأسيوي خاصة(النمور الأربعة) **Les quatre dragons** (سنغافورة، كوريا الجنوبية، هونكونغ، طايوان).



# الفصل السادس
# ميزان المدفوعات الدولية

## ميزان المدفوعات الدولية

### مفهوم ميزان المدفوعات الدولية

يقصد بميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما، مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

أو هو عبارة أيضاً عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية، التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة.

كما أنه في الإمكان تعريفه بأنه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة.

كما انه يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازناً، أي جانب دائن (إيجابي) تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي وتواجه عملية تسجيل العمليات الاقتصادية على ميزان المدفوعات صعوبات، مثل مشكلة التفريق بين المقيم والغير مقيم، واختلاف أسس حساب القيم الدولية ومشكلة التوقيت.....إلخ.

### أهمية ميزان المدفوعات

من اجل بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب التالية:

- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي، هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبدلك فهي تقيس الموقف الدولي للبلد.

- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي؛ لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف....إلخ

- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

كما ان اهمية ميزان المدفوعات بالنسبه لمختلف البلدان، من ان الأغراض التي يؤديها:

(1) يتيح متابعة التغيرات في موقع البلد المعني، بالنسبه للتجاره العالميه من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاته عبر سنوات متتاليه، وتساعد في قراءة المعطيات من طرف السلطات المعينه في تحديد السياسات الأقتصاديه الخارجيه وخصوصاً التجاريه منها في ضوء النتائج الفعليه "السلبيه أم الأيجابيه في الموقف الخارجي للأقتصاد الوطني.

(2) تعبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل القومي للبلد المعني ولـذلك لابـد مـن الأخذ بعين الأعتبار، التغيرات في احجامها النسبيه، عند وضـع السياسـات التـي تـؤثر على الدخل القومي والتوظيف ومعدلات الأستثمار.

(3) تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبيـه عـلى العـرض المحـلي لعملة البلد ومن ثم على السياسه الماليه والنقديه الواجب اتباعها.

**اهداف ميزان المدفوعات الدولية**

(1) تقديم معلومات عن المدفوعات والمقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي.

(2) يشير الى عدم التوازن او الأختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكـون مـؤشراً، لأتخـاذ وسائل تصحيحيه من الجهات المعنيه لأعادة التوازن.

(3) يستخدم ميزان المدفوعات لقيـاس اثـر المعـاملات الأقتصـاديه الأجنبيـه عـلى الـدخل القومي.

(4) توفير احصاءات التجاره الخارجيه، وقياس تدفق الموارد بين دوله وأخرى.

عناصر ميزان المدفوعات الدولية

من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، ولـذلك يمكنـه إعطـاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات وتدوينها في فترات و أقسام مستقلة يضم كل منهـا نوعـاً متميزاً من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف، لدلك فإن ميزان المـدفوعات يتركب من خمسة حسابات هي:

**1- الحساب الجاري:**

يمثل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين:

**أ- الميزان التجاري:** يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع ووارداتها خلال الفترة محل الحساب، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وسمي أيضاً ميزان التجارة المنظورة.

**ب- ميزان الخدمات:** تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية...إلخ، ويسمى بميزان التجارة الغير منظورة (تجدر الملاحظة أن 70 من التجارة الدولية هي تجارة خدمات).

**2- حساب التحويلات من طرف واحد:**

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات، وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

**3- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):**

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيراً في مراكز الدائنية والمديونية للدولة؛ لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، والتي تنقسم إلى نوعين:

أ- رؤوس الأموال الطويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج.

ب- رؤوس الأموال القصيرة الأجل: والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل....إلخ.

وتتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال الطويل الأجل، وتعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقاً أو ديناً للقطر على الخارج أو العكس، أي أنها قد تضيق أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي.

**4- ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي:**

وهي تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولاً في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج، وفقاً لقيمة هذا الفائض، والذهب الذي يسوي العجز والفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، وهذا الميزان لديه جانب دائن، وجانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي.

**5- فترة السهو و الخطأ:**

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة أيضاً في الحالات التالية:

- الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو والخطأ.

**6- طريقة التسجيل:**

أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقاً لطريقة القيد المزجوج، أي تسجل مرتين في الجانب الدائن، وفي الجانب المدين.

بالنسبة للجانب المدين: يأخذ الإشارة السالبة (-)، ويشمل:

1- الاستيرادات من السلع والخدمات.

2- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد).

3- رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج.

فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل.

أما الجانب الدائن: يأخذ إشارة موجبة (+) ويشمل:

1. الصادرات من السلع والخدمات.
2. الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد).
3. رؤوس الأموال القادمة من الخرج.

هيكل ميزان المدفوعات الدولية

لقد جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل قسم منها، نوعاً متميزاً من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها، كما يلي:

**1. حساب العمليات الجارية:**

ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل الوطني بصورة مباشرة، سواء بزيادته أو نقصانه، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما:

1) **الحساب التجاري**: ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين، وهما:

**1- حساب التجارة المنظورة:** ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر عبر حدود الدولة الجمركية.

**2- حساب التجارة غير المنظورة:** ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلاً عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج، وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

2) **حساب التحويلات**: يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين، ويشمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات (الهبات تشمل تحويلات الأفراد والمنظمات النقدي منها والعيني، تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية، أما التعويضات فهي الهبات الإجبارية والهدايا على أنواعها).

**2. حساب العمليات الرأسمالية:**

حيث يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو

التزاماتها في مواجهة هذه الدول، وهكذا تدخل في هـذا الحسـاب كافـة العمليـات التـي تمثـل تغيراً في مركز الدائنية والمديونية للدولـة، وينقسـم حسـاب العمليـات الرأسـمالية إلى حسـابين فرعيين هما:

- حساب رأس المال طويل الأجل.

- حساب رأس المال قصير الأجل.

وتدرج في حساب رأس المال طويل الأجل جميع التغيرات التـي تطـرأ خـلال فـترة الميـزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكـذلك عـلى قيمـة الخصـوم التـي يلتزمون بها في مواجهتـه، وذلـك بالنسـبة إلى الأصـول والخصـوم التـي يزيـد أجلهـا عـن عـام، ويشتمل هذا الحساب على الاستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقروض طويلـة الأجـل، كـما يشتمل على مجموعة من الاستثمارات.

**3. حساب السهو والخطأ:**

هنا يقيد في هذا الحساب هامش الخطـأ غـير المـبرر محاسـبياً أو اقتصـادياً، ويمثـل نسـبة مؤوية هامشية تعكس الكفاءة والتحكم في الحسابات للدولة.

اختلالات ميزان المدفوعات الدولية وأسبابها وطرق تصحيحها

**أولاً: انواع اختلالات ميزان المدفوعات الدولية:**

حيث تشير معضم الكتابات الى ان انواع الأختلالات في ميزان المـدفوعات، تعـود لأسـباب عديده، خاصة اذا كان جانب المدين (المدفوعات) اكبر من جانب الـدائن (المقبوضـات)، حتـى اذا سـلمنا بالمسـاواة الحسـابي في ميـزان المـدفوعات، فـأن اي تغـير يحصـل في اي جانـب مـن الجوانب، يؤثر على الأخر وأذا تعمقنا اكثر في الجوانب التاريخيه وبخاصـة في البلـدان الناميـه، لرأينا هناك

1) الأسباب الدوريه: وهي التغيرات التي تمر بها الأقطار المتقدمه، ويقصد بهـا التقلبـات التي تحدث في النشاط الأقتصادي، وتدعي بادورات التجاريه (**Business Cycles**)، مثل حالـة الرخاء والركود الأنكماش، التي تحصل دورياً، وهي تحدث في اوقات متفاوته.

2) اسباب هيكليه "تتعلق بالبنيه الأقتصـاديه المتخلفـه والأحاديـة الجانـب للأقتصـاديات القوميـه:لمعظـم البلـدان الناميـه، وانعكـاس ذلـك في هيكـل التجـاره الخارجيـه (الصـادرات والأستيرادات) اضافة الى هيكل الناتج المحـلي، والـذي ينطبـق عـلى هـذه البلـدان، التـي تتركـز صادراتها على سلعة او سلعتين اساسـيتين (زراعيـه او معدنيـه والـنفط او الغـاز) حيـث يتـأثر بالعوامل الخارجي.

3) ضعف وانخفاض انتاجية العمل في البلدان الناميه: نتيجة تقادم التكنيك والتكنولوجيا المستخدمه في العمليه الأنتاجيه، مما يؤدي الى ضعف معدلات النمو الأقتصادي، وهذا مايخلق الأختلال ايضاً ويدفع اكثر الى اعتماد برامج تنمويه لاتتوفر مقوماتها الماديه، الأمـر الـذي يـدفع هذه البلدان الى الأستيراد من الخارج.

4) الظروف الطارئه، في حالة حدوث الكوارث الطبيعيه: كالفياضانات او الجفاف في حالة الأضرابات فهذه تؤثر على صادرات البلد المعني، ويختل التوازن في ميزان المدفوعات.

5) التقييم الخاطئ لسعر صرف العمله المحليه: اذا كـان سـعر الصرف اعـلى مـن القيمـه الحقيقيه يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي، ويحدث الأختلال، والعكس ايضاً يؤدي الى زيادة الصادرات وتقلص الأستيراد، ويحدث الأختلال في الميزان، لذلك فأن هذه الأختلالات، غالباً ينتج عنها ضغوط تضخميه والتي بدورها تسهم في استمرارية الأختلال.

**ثانياً: أسباب اختلال ميزان المدفوعات الدولية:**

أن ميزان المدفوعات يكون متوازناً محاسبياً نظراً لإتباع طريقة القيد المزدوج، إذن كيف يحدث الخلل في الوقت الذي بكون فبه الميزان متوازناً، كما إن الخلل يكون في اقسام معينة من الميزان، وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الاقتصاد الوطني، مما سيؤدي سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها، لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل.

وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل من أهمها:

**1- التقييم الخاطىء لسعر صرف العملة المحلية:**

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي دلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي دلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه، سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الإختلالات غالباً ما ينتج عنها ضغوط تظخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

**2- أسباب هيكلية:**

تعتبر من الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و

بأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أسلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

**3- أسباب دورية:**

تعتبر من اهم أسباب التي تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول و الأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، كما يلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى(الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هده الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.

**3- الظروف الطارئة:**

حيث قد تحصل أسباب عرضية لايمكن التنبؤ بها، وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر، كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجىء في أذواق المستهلكين محليا ودولياً، فهذه الحالات ستؤثر عفي صادرات القطر المعني الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات

المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصاً، قد يصاحب دلـك تحـويلات رأسـمالية إلى خـارج القطـر، مـما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

**4- أسباب أخرى:**

وهي من الأسباب الأخرى التي قـد ينشـأ عنهـا اخـتلال في ميـزان المـدفوعات، كانخفـاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنميـة الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة، وتهدف هده البلدان من هدا إلى رفع مستوى الاسـتثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختيـاري، ويترتـب عـن هـدا التفـاوت بـين مسـتوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سـنة ونتيجـة لهذا التضخم، ونظراً لزيادة واردات هذه الدول المتطورة، فإنهـا تعـاني عجـزاً دائمـاً أو مزمنـا في ميزان مدفوعاتهاو تمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدماً.

طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات قطر ما تعد من أهم المؤشرات الاقتصـادية خطـورة على الاقتصاد الوطني، فيما يتعلق بمركز دلك القطر في المعاملات الاقتصـادية الدوليـة، لا سـيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور، ولدلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجـل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك، والذي عادة ما يتطلـب فـترة تمتـد إلى سـنوات عدة، وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة.

**ثالثاً: طرق تصحيح اختلال ميزان المدفوعات الدولية:**

يوجد هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وهما:

**1- التصحيح عن طريق آلية السوق:**

لقد استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن، وتحت تأثير أفكار كنز وجهت الأنضر نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان، وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلاً عن إدخال العمليات المالية في نطاق هده النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة، وتأخذ هده الطريقة ثلاث أشكال هي:

**أ- التصحيح عن طريق آلية الأسعار:**

وهو يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي:

- ثبات أسعار الصرف.
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.
- مرونة الأسعار والأجور (أي حرية حركتها).

حيث تمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية (**classical theory**)، ونلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في الميزان؛ فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في

التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى، وستترتب عن دلك نتيجتين:

1. انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظراً لارتفاع أسعارها من وجهت نظر الأجانب.
2. ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظراً لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما حالة حدوث عجز في الميزان، فإن النتيجة ستكون متعاكسة، ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا.

كما أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقاً للنظرية الكلاسيكية، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات، ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان ففي الحالة الأولى (حالة الفائض).

بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظراً لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد، وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية، أما الحالة الثانية (حالة العجز) حيث بإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل، وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية ز إعادة التوازن للميزان.

**ب- التصحيح عن طريق سعر الصرف:**

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين)، واتخاذ نظام سعر صرف حر، وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية، وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية،

وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة، وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في دلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية، فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظراً لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماماً.

**ج- التصحيح عن طريق الدخول:**

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي، وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات، وأهم شروط النظرية هي:

- ثبات أسعار الصرف.
- جمود الأسعار (ثباتها).
- الاعتماد على السياسة المالية، وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

وتتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق، وذلك تحث تأثير مضاعف التجارة الخارجية، وعندما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضاً جراء التزايد في صادراته، ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور، ومن تم الدخول الموزعة، وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع

والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يـؤدي إلى عـودة التـوازن إلى الميزان.

ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان، غير أن العديد من الاقتصاديين الكنزيين لا يرون ضماناً لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة؛ ذلك لأنه في حالـة العجـز فـإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصـل في الإنفـاق ومـا يجـر بـدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي، ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يـؤدي إلى إعـادة التـوازن في ميزان المدفوعات، وطبقاً للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسـة الماليـة بـدور هـام في هـذا المجال، وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق، كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالـة وجـود عجـز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مـثلاً، وتحـث تـأثير المضاعف سيؤدي دلك إلى انخفاض أكبر في الدخل، وبالتالي في الطلب الكلي بما في دلك الطلـب على الاستيرادات.

وهذا يعني انخفاض الطلب عـلى الصرف الأجنبـي، وعنـدها سـيعود التـوازن إلى الميـزان وينطبق دلك أيضاً في حالة وجود فائض في الميزان، ولكـن بصـورة متعاكسـة عـلاوة عـلى دلـك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميـزان المـدفوعات، غـير أن الكينزيين لا يعتدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية، ومن أهـم أدوات السياسـة النقديـة هـي سعر الفائدة، حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائـدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظراً لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو مـا يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل وعندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات.

نستنتج من المعطيات السابقة أن بمقدور السلطات العامة التدخل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية، أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد، سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان)، ويطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار.

**د- طريقة المرونات (أو التجارة):**

لقد أظهرت النظريتان الكلاسيكية و الكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة في عام 1971 و انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض الغير واقعية في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

كما جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة)، والتي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات، وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن تم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها وذلك للأسباب التالية:

1- أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب لى الصادرات للبلد واستيراداته.

2- آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني، وخاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص) له، أي على درجة التوظف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن لكل من هده الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكييف لميزان المدفوعات.

**2- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:**

يحدث كثيراً ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي، وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني، وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات، مثل نظام الحصص، أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي، أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية....الخ.
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

ان لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي، هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول وبين فائض البعض الآخر، وما لم تتلاق الأهداف والأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على مستوى الدولي أمراً مستحيلاً.

المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، وهذا بفضل مؤشراته الاقتصادية تستخرج، أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية التي رأيناها سابقاً:

**1- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:**

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M) \;...........\; (1)$$

حيث:

**Y**: الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام (**PIB**) بسعر السوق في فترة معينة.

**C**: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي.

**I**: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي.

**X**: الصادرات من السلع.

**M**: الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M \;...........\; (2)$$

حيـث:

**C + I**: تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (**EL**) ومنه:

$$Y - EL = X - M \;...............\; (3)$$

حيث:

**Y – EL**: تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

**X – M**: يمثل رصيد الميزان التجاري

فـإذا حقـق البلـد فـائض مـن النـاتج الـداخلي ($Y - EL > 0$) فهـذا يعنـي أن الاستخدامات الداخليـة مغطـاة كلهـا بجـزء مـن النـاتج الـداخلي الخـام، ويوجـه البـاقي منـه

(الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هـذه الحالـة ( $X - M > 0$).

**2- معدل التغطية** (TC):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (**X**) إلى الواردات (**M**) من السلع.

**(TC = (X/M) x 100...........(4**

هذا المعدل بين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المئـة (100) فهـذا يعنـي أن قيمـة الصـادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته.

**3- معدل التبعية** (TD):

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (**M**) إلى الناتج الداخلي الخام (**PIB**).

**(TD = (M/PIB) x 100...........(5**

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

**4- معدل القدرة على التصدير**(TE):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (**M**) إلى ناتج الخام الداخلي (**PIB**).

**(TE = (X/PIB) x 100...........(6**

وكلما كان هذا المعدل كبيراً فإن ذلك يـدل أن للبلـد قـدرات كبـيرة للاعـتماد عـلى قطـاع التصدير.

**5- معدل القدرة على سداد الواردات** (CRM)**:**

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوماً وثلاثة (03) أشهر، وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (**RC**) إلى الواردات من السلع (**M**).

**(CPM = (RC/M) x 360 Jours...........(7**

**6- العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج الداخلي الخام:**

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية **Boc/PIB**، حيث ان **Boc** يمثل رصيد ميزان العمليات الجاري.

وعموماً إذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعتبر عادياً حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز (5%) فإن الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياطيات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

اسعار الصرف الدولية

تعريف سعر الصرف

لكل دولة من الدول عملتها الخاصة بها تتخذها أساساً لتعبر عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية، تعد من قبل المقيمين فيه هي النقود التي يمكن بواسطتها شراء وبيع أي سلعة، بما في ذلك العملات الأجنبية الأخرى، إذ يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين:

1- يمكن تعريف سعر الصرف على أنه، عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي.

2- يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الوطنية.

كما يمكن تعريف سعر الصرف على أنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر، وسعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية، ويمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن جانب آخر إن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني، أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أنها كلها تؤكد أن سعر الصرف هو:

- عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس.

- أن عملية المبادلة تتم وفقاً لسعر معين.

- تتم عملية المبادلة في سوق الصرف الأجنبي.

- تعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك تقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويقها، ويمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق، وعلى مستويين الكلي والجزئي، وهذه الأسواق هي:

- سوق الأصول.

- سوق السلع.

- سوق عوامل الإنتاج.

حيث يربط سعر الصرف الحقيقـي عـدد وحـدات السـلع الأجنبيـة اللازمـة لشراء وحـدة واحدة من السلع المحلية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة، ويتضح من هذا أن العلاقة بين القدرة على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي عكسية.

أشكال سعر الصرف

1- سعر الصرف الإسمي: هو مقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بـين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسـمي لعملـة مـا، تبعـاً للطلـب والعـرض عليهـا في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلـد، فارتفـاع سـعر عملـة مـا يـؤشر عـلى الإمتيـاز بالنسـبة للعملات الأخرى.

حيث ينقسم سعر الصرف الإسمي، الى سـعر صرف رسـمي، أي المعمـول بـه فـيما يخـص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السـعر المعمـول بـه في الأسـواق الموازيـة، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لـنفس العملـة في نفـس البلد، ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميـا وتسـمى هـذه التغـيرات تحسـناً أو تـدهوراً في قيمـة العملة المحليـة، التحسـن يعنـي ارتفـاع سـعر العملـة المحليـة بالنسـبة للعملـة الأجنبيـة، أمـا التدهور يعني انخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.

2- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، وهو يقيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

-3 سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما، بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعراً لصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ونستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة مثل مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

4- سعر الصرف الحقيقي الفعلي: يعتبر سعر الصرف الفعلي سعر اسمي؛ لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن اجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية.

أقسام سوق الصرف الدولية

1- سوق الصرف العاجل: غالبا ما يتم التعامل في أسواق الصرف بيعاً وشراءٍ، للعملات الأجنبية على أن تتم تلك المعاملات بحد أقصى يومين، وهو ما يعرف بسوق الصرف الحاضر، ويعرف سعر الصرف الذي تتم به تلك المعاملات بسعر الصرف الحاضر.

2- سوق الصرف الآجل: تخضع عملية شراء وبيع العملات الأجنبية في سوق الصرف الآجلة إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومين في تاريخ لاحق، ولهذا يمكن اعتبار سوق الصرف الآجل على أنه اتفاق على مبادلة عملة ما بأخرى في المستقبل، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملة

المتبادلة في وقت إجراء العقد وعادة ما يتضمن السوق مجموعة من الآجال (30يوم، 90يوم، 18 شهر، 05 سنوات).

3- سوق مقايضة العملات: يعتبر سوق مقايضة العملات امتداد للسوق الآجل، مقايضة العملات عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخر في آن واحد، مع مواقيت دفع مختلفة وعليه فعملية المقايضة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقاً.

نظم الصرف

1- نظام سعر الصرف الثابت: يجد سعر الصرف الثابت تطبيقه المثالي في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب، حيث تربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع وتشتري به، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل ألا يتغير سعر الصرف بل يظهر ثابتاً، لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات، فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب، ثم بيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل، مما يعود بثمن العملة الأصل.

2- نظام الرقابة على الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم الرقابة على الصرف الأجنبي عن طريق لسلطة، حيث تحويل العملة إلى عملات أخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة، كما أن حرية تصدير واستيراد الصرف الأجنبي والتعامل به، تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشتد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملات الضعيفة، إذ تشرع القوانين، وتوضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلد إلا لمن له ترخيص من البنك المركزي، ويتميز هذا النظام بما يلي:

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى، إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.
- ينجر عن هذا النظام وجود في الغالب أكثر من سعر للصرف، وبالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي.

3- نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة: في هذا النظام يترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لتفاعل قوى العرض والطلب، حيث أن هذه الأخيرة تحدد سعر صرف كل عملة دون تدخل السلطات، ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة، وهذا النظام ما يطلق عليه نظام تعويم العملات، ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف، إلا أنه نظراً للتغيرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة؛ فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسباً من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفادياً لحدوث أزمات داخل اقتصادها ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف، ففي حالة التعويم النظيف تترك الدولة سعر الصرف حراً يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، ولكنها تضع أموالاً موازنة الصرف بتخصيص أرصدة من العملات والذهب تسمح للسلطات النقدية للتدخل في سوق الصرف عن طريق البيع أو الشراء، وهذا لحماية سعر عملتها من التغيرات العارضة، أو التي تسببها عمليات المضاربة، حيث تعتبر أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد للعبة في ظل هذا النظام.

أما التعويم غير النظيف يتمثل في تدخل السلطات في الأسواق عن طريق البيـع أو الشراء قصد التأثير على عملتها لتحقيق هدف معين، ومـن ذلـك بيـع العملـة الوطنيـة بهـدف زيـادة المعروض منها، وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب عليها، أو شراء عملتها الوطنية لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الأموال مـن الـتسرب إلى الخارج، وقد يسبب هذا النظام في حرب بين السلطات لبعض الـدول، وذلـك باتخـاذ إجـراءات وإجراءات مضادة قد تسبب اضطراب أسواق النقد الدولية.

4- اختيار نظام أسعار الصرف: هناك العديد من الدراسـات والأدبيـات الاقتصـادية حـول مزايا وعيوب أنظمة الصرف، ومدى قوة أسـعار الصرف الثابتـة، والمرنـة في عـزل الاقتصـاد عـن الصدمات الداخلية والخارجية.ولا يوجد جـواب كامـل لمـدى أفضـلية نظـام الصرف الثابـت أو المرن، لكن عموماً يعتمد اختيار نظام سعر الصرف على الأهداف الاقتصادية، ومنبع الصـدمات والخصائص الهيكلية للاقتصاد محل الدراسة.

وأول مسألة تواجه سياسة سعر الصرف هي كيفية تحديد معيار الأمثليـة، ويفـترض عـلى العموم اعتماد دالـة الرفاهيـة الاجتماعيـة، لكـن في الواقـع تـم التركيـز عـلى معيـار الاسـتقرار الاقتصادي الكلي المتمثـل في تخفـيض تبـاين الإنتـاج الحقيقـي، مسـتوى السـعر، أو الاسـتهلاك الحقيقي،في وجه صدمات انتقالية، وفي هذا السياق يجب التمييز بين الصدمات ذات الطبيعـة النقدية والصدمات الحقيقية في تحديد نظام العرض، ففي مواجهـة الصـدمات النقديـة يحبـذ اعتماد سعر صرف ثابت لتثبيت الدخل، لأنه تحت هـذا النظـام تكـون الكتلـة النقديـة متغـير داخلية، ويتم امتصاص الصدمات في تقلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلـب في سوق السلع والخدمات، أما إذا كانت الصدمات حقيقية (في سـوق السـلع) فـإن سـعر الصرف يجب أن يعتدل للتأثير على الطلب الكلي، وبالتالي موازنة السوق الحقيقية.

وفي حالة صدمة إيجابية على الطلب المحلي، فإن سعر الصرف لابد أن يتحسن، وذلك لتوجيه جزء من الطلب الكلي نحو الطلب الخارجي.فطبيعة الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد تحدد ماهية النظام الواجب اتباعه في تحديد سعر الصرف، فالمدافعون عن نظام الصرف العائم أكدوا دور أسعار الصرف المرنة في عزل آثار الصدمات الاسمية في تعديل ميزان المدفوعات، وتثبيت الأسعار المحلية، وبالتالي عندما تكون أسعار الصرف مرنة فإنها تكون فعالة في عزل الصدمات الخارجية.

سوق صرف العملات الدولية

**من مزايا سوق صرف العملات الدولية ما يلي:**

1- ميزة التجارة في سوق العملات الدولية وايجابيته الاولى، هي استمرار التعامل مدة 24 ساعة في اليوم، هذا ما يفسح المجال امام كل متعامل ان يخصص جزءاً من وقته، وبحسب ما تسمح ظروفه لذلك. في حين نرى البعض يتفرغون لهذا العمل، نرى البعض الآخر يمتهنونه كمهنة اضافية يحسّنون دخلهم بواسطته، وهم يستطيعون ان يخصصوا لذلك عدة ساعات في فترة ما بعد الظهر، او المساء، بصرف النظر عن البلد او المنطقة التي يعيشون فيها، اما الاسهم فالتعامل فيها محكوم بتوقيت البلد العائدة اليه. ففي امريكا مثلاً نرى ان التعامل يبدأ عند التاسعة والنصف صباحاً، ويختتم عند الرابعة بعد الظهر بتوقيت نيويورك.

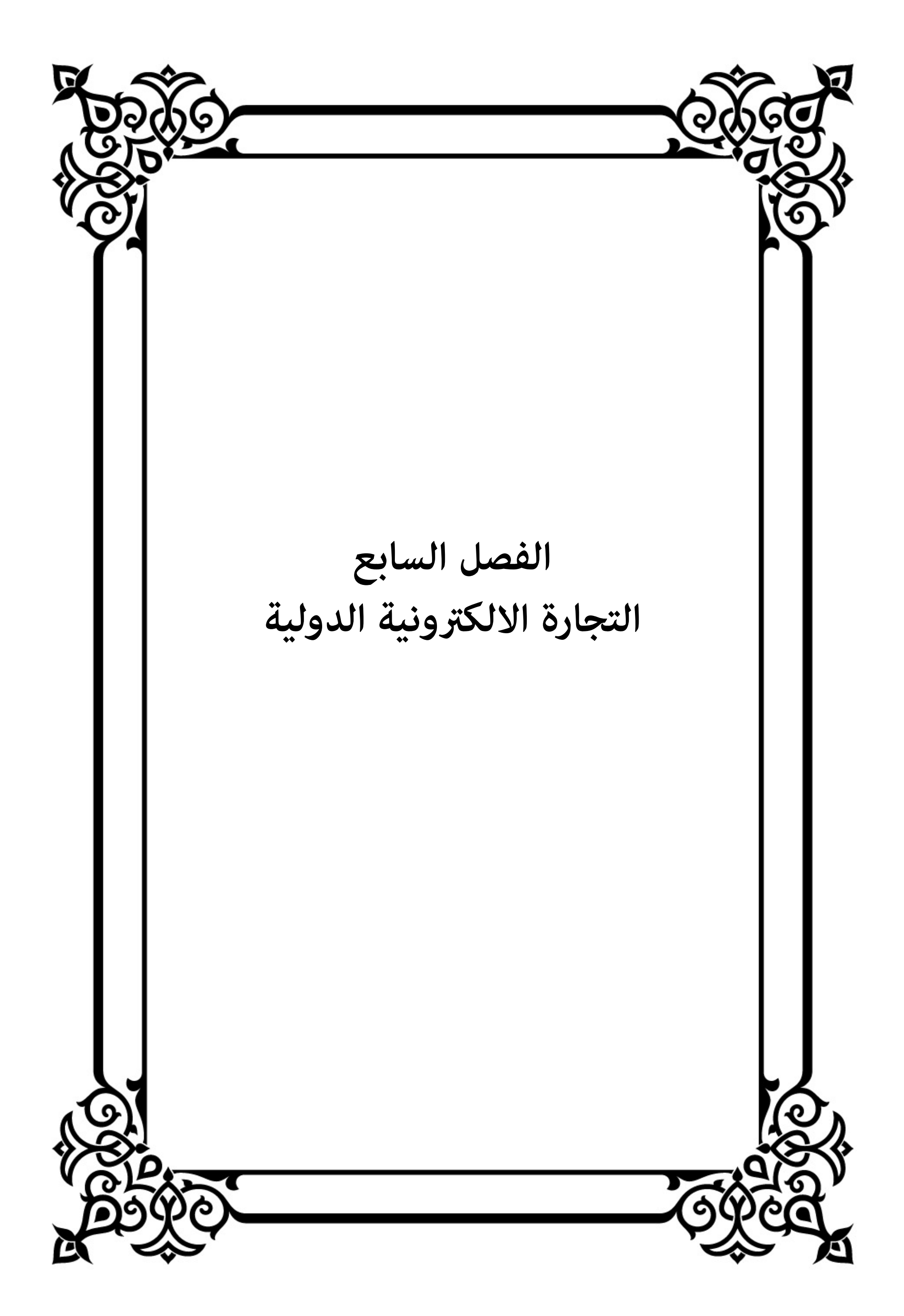
2- في سوق العملات تتوفر في كل لحظة ظروف المتاجرة، بصرف النظر عن وضع الاقتصاد عامة. هذا الوضع الذي يفرض على سوق الاسهم فترة تراجع قد تدوم طويلاً يستحيل فيها العمل، وفي العملات بامكان المتعامل ان يبيع في سوق متراجع وان يشتري في سوق مرتفع، وهذا يوفر له امكانية الربح في الحالتين.

3- يسهل المتاجرة بالعملات نظراً لقلة عددها، فالرئيسية منها لا تزيد على ستة أزواج، وهذا يوفر امكانية التركيز عليها وتحليلها، كما انه يرفع من نسبة الاصابة في

تحديد الهدف ويقلل نسبة الخطأ، في حين ان الاسهم التي يتم التعامل فيها يزيد عـددها عـلى مئات الآلاف مما يربك المتعامل احيانا فيلجأ الى سـبل مختلفـة غـير مأمونـة الجانـب لتحديـد وجهة عمله.

4- في سوق العملات يمكنك الحصول على فترة تعامل وهمية مجانيـة، تتـدرب فيهـا عـلى سير العمل، بينما يتعذر ذلك في سوق الاسهم، كما يمكنك الحصول عـلى اخبـار السـوق بشـكل دوري ومتواصل، وعلى الرسم البياني أيضا.

5- في سوق العملات بامكانك تجربة العديد من شركات الوساطة في السوق بفتح حساب مصغر تجريبي، او وهمي، وهو يـوفر لـك فـترة تـدرب بخطـر محـدود، لان خسـارتك لنقطـة واحدة في هذا الحساب تساوي في الحالة القصوى خسارة دولار واحد، وهذا متعذر في الاسواق الاخرى.



# الفصل السابع
# التجارة الالكترونية الدولية

## التجارة الالكترونية الدولية

### مفهوم التجارة الالكترونية

هو معنى جديد يشرح عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الانترنت، ويُتيح أيضاً الحركات الإلكترونية التي تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب على تلك السِلع والخدمات والمعلومات، او هو نوع من تبادل الأعمال حيث يتعامل أطرافه بطريقة أو وسيلة إلكترونية عوضاً عن استخدامهم لوسائط مادية أخرى بما في ذلك الاتصال المباشر.

او هي منهج حديث في الأعمال موجة إلى السلع والخدمات وسرعة الأداء، ويتضمن استخدام شبكة الاتصالات في البحث واسترجاع للمعلومات من اجل دعم اتخاذ قرار الأفراد والمنظمات.

او هي تطبيقات التجارة والتبادل التجاري بين طرفين (فرد- شركة أو شركة- شركة) ويتم فيها تنفيذ العمليات التجارية عبر استخدام الوسائل الالكترونية.

### مفهوم الأسواق الالكترونية

هو عبارة عن محل من التعاملات والمعاملات والعلاقات من أجل تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات والأموال، وعندما تكون هيئة السوق الكترونية فإن مركز التجارة ليس بناية، أو ما شابه بل هو محل شبكي يحوي تعاملات تجارية، فالمشاركين في الأسواق الالكترونية من باعة ومشترين وسمسارين ليسوا فقط في أماكن مختلفة، بل نادراً ما يعرفون بعضهم البعض. طرق التواصل ما بين الأفراد في السوق الالكتروني تختلف من فرد لآخر، ومن حالة لأخرى.

أقسام تطبيقات التجارة الالكترونية

تطبيقات التجارة الالكترونية تنقسم إلى ثلاثة أجزاء:

1. توفير خدمة الزبائن.
2. تسهيل وتسيير تدفق المعلومات والاتصالات والتعاون ما بين الشركات، وما بين الأجزاء المختلفة لشركة واحدة.
3. شراء وبيع المنتجات والخدمات، وهو ما يسمى بالسوق الاكتروني.

نظريات التجارة الدولية

**أولاً: نظريات تجارة دولية قديمة:**

ان النظريات تدرجت خلال الزمن من خصوصية أكثر للأسواق، ومنافسة اقل بين الأسواق إلى تحرير دولي للأسواق ومنافسة شرسة بين الدول:

**1) نظرية الميزة المطلقة أو المنفعة التامة**Absolute Advantage Theory**:**

لقد أطلق هذه النظرية آدم سميث من خلال كتابه ثورة الأمم في أواخر القرن التاسع عشر، وركز سميث على مبدأ التخصص بمعنى أن تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج معين، وقد وضع لهذه النظرية عدد من الافتراضات، والشروط كالتالي:

- مقايضة السلع بالسلع بدل من النقد أو ما يسمى بتجارة المقابل **International Counter Trade**، مثال / عندما تراكمت ديون البرازيل في السبعينات وقايضت البن بالديون مع أمريكا.
- ثبات في تكلفة الوحدة الواحدة مهما كان حجم الإنتاج.
- سهولة انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة.

- عدم السماح بانتقال عناصر الإنتاج بين الدول، كدقلة النور.
- عدم وجود تكاليف نقل ومواصلات.
- منافسة تامة داخل الدولة.
- عمالة كاملة داخل الدولة.

وقد وجهت لهده النظرية العديد من الانتقادات ولعل أهمها هو عدم قدرتها على شرح حالات التميز المطلق في أكثر من صناعة.

**2) نظرية الميزة النسبية Comparative Advantage Theory:**

أطلق هده النظرية البريطاني ديفيد ريكاردو، وقد ركز على التخصص، ولكن العمل على أساس القيمة، (الوقت الذي يستغرقه إنتاج وحده واحدة)، وقد وجهت لهذه النظرية بعض الانتقادات منها:

1- عدم واقعية بعض الافتراضات.

2- عدم الإيمان بمبدأ العمل على أساس القيمة.

**3) نظرية نسب عناصر الإنتاج Factor Proportions Theory:**

لقد أطلق هذه النظرية الاسكندينافيان هكشر وتلميذه أولين، وبنيت هذه النظرية على أساس نقدي، ولهذه النظرية افتراضان هما:

- سلعة تحتاج إلى عمالة عالية (سلع ذات كثافة عمالية).
- تحتاج السلع المختلفة إلى كميات مختلفة من مدخلات الإنتاج، وتنقسم هذه السلع لقسمين:
- تختلف أسعار عناصر الإنتاج نسبة لاختلاف الوفرة النسبية لكل عنصر داخل الدولة.

- سلع تحتاج إلى موارد طبيعية عالية.

وبناءٍ على ما سبق من افتراضات، تحتاج هذه النظرية لآلية عمل كما يلي:

يقوم كل بلد بإنتاج العنصر الذي يتوفر فيه عناصر الإنتاج بكثرة، حيث يتم بعدها التبادل التجاري من خلا ما تتميز به الدولة في إنتاجاه النسبي، بمعنى انه يمكن للدول أن تنتج وتصدر السلع التي تملك فيها وفرة نسبية.

**4) نظرية ليندر:**

لقد أطلق هده النظرية الاسكندافى ليندر، ومبدأ النظرية مع من تتاجر الدول وشجع على أن تقوم الدول بالتعامل مع بعضها (الطور على إشكالها تقع)، ووضع أساس للتعامل مع الدول بناء على الحجم والمساحة الجغرافية وتقارب العادات والتقاليد والأذواق وتقارب مستويات المعيشة والدخل.

**ثانياً: نظريات تجارة دولية حديثة:**

**1- نظرية التجارة الخارجية:**

لهذه النظرية بعض المبادئ منها:

- تحقيق أرباح إضافية.
- تخفيض التكاليف.
- الاسترداد وضمان الإمداد.
- تنويع وتقليل المخاطر من خلال التواجد في أكثر من سوق.
- الإستفادة من الطاقة الغير مستغلة.

**2- نظرية الميزة التنافسية** Competitive Advantage:

لقد روج لها مؤسسـها الفـرنسي (مايكـل بـورتر) في منتـدى دافـوس الاقتصـادي العـالمي، ووضع ثمانية معايير للتنافسية، وهي:

- نمط الإدارة.
- البنية الهيكلية.
- العمالة.
- التقنية.
- نوعية الحكومة.
- المؤسسات المالية.
- الانفتاح السوقي.
- المؤسسات الأخرى.

عناصر وخصائص التجارة الإلكترونية

تعمل التجارة الإلكترونية على أداء العمليات التجارية بين مؤسسات الأعـمال بعضـها مـع بعض، وبين مؤسسات الأعمال وعملائها، وبين مؤسسات الأعمال والحكومـة، وذلـك مـن خـلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكة الاتصالات من اجل إنجاز تلك العمليات التجاريـة، هـذا وتهدف التجارة الإلكترونية أيضاً إلى رفع كفاءة الأداء التجـاري مـن اجـل تحقيـق أقصى درجـة ممكنة مـن الفاعليـة في التكامـل، بإضـافة إلى أن اسـتخدام التجـارة الإلكترونيـة في التعـاملات التجارية يجعل المتعاملين بها يتعدون الحدود المكانيـة والزمانيـة، والتـي يمكـن لهـذه الحـدود بطريقة أو بأخرى أن تقيد عملية تنفيذ التبادلات التجارية.

هذا وتبين التجارة الإلكترونية على أنها عبارة عن مفهوم متكامل لا يقتصر فقط على القيام بالتعاملات التجارية باستخدام الوسائل الإلكترونية، بل يتعدى ذلك ليشمل كل من عملية التصنيع والإنتاج وذلك من خلال تقليل الوقت المطلوب لإنجاز أو إتمام سلسلة من الأعمال، كما تعمل التجارة الإلكترونية على إتاحة الاستجابة لطلبات السوق بسرعة من خلال التعامل والتفاعل مع العملاء، بإضافة إلى أنها تعمل على تسهيل وتبسيط العمليات ووضوح في إجراءات العمل من اجل إتمامها بالطريقة المرجوة.

فوائد التجارة الإلكترونية

1- توفير الوقت والجهد: تُفتَح الأسواق الإلكترونية (**e-market**) بشكل دائم (طيلة اليوم ودون أي عطلة)، ولا يحتاج الزبائن للسفر أو الانتظار في طابور لشراء منتج معين، كما ليس عليهم نقل هذا المنتج إلى البيت، ولا يتطلب شراء أحد المنتجات أكثر من النقر على المنتَج، وإدخال بعض المعلومات عن البطاقة الائتمانية، ويوجد بالإضافة إلى البطاقات الائتمانية العديد من أنظمة الدفع الملائمة مثل استخدام النقود الإلكترونية (**E-money**).

2- حرية الاختيار: توفِّر التجارة الإلكترونية فرصة رائعة لزيارة مختلف أنواع المحلات على الإنترنت، وبالإضافة إلى ذلك، فهي تزوِّد الزبائن بالمعلومات الكاملة عن المنتجات، ويتم كل ذلك بدون أي ضغوط من الباعة.

3- خفض الأسعار: يوجد على الإنترنت العديد من الشركات التي تبيع السلع بأسعار أخفض مقارنة بالمتاجر التقليدية، وذلك لأن التسوق على الإنترنت يوفر الكثير من التكاليف المُنفَقة في التسوق العادي، مما يصب في مصلحة الزبائن.

4- نيل رضا المستخدم: توفِّر الإنترنت اتصالات تفاعلية مباشرة، مما يتيح للشركات الموجودة في السوق الإلكتروني (**e-market**) الاستفادة من هذه الميزات

للإجابة على استفسارات الزبائن بسرعة، مما يوفِّر انخفاض نفقات التعامل التجاري، وخاصة إذا تم تنفيذ موقع الويب بشكل مدروس ليتلقى طلبيات الزبائن تلقائياً، لأن هذا يخفض من تكاليف إجراءات الطلبيات، ونفقات خدمة الزبائن بعد انتهاء عملية الشراء.

5- تسويق أكثر فعالية، وأرباح أكثر: إن اعتماد الشركات على الإنترنت في التسويق، يتيح لها عرض منتجاتها وخدماتها في مختلف أصقاع العالم دون انقطاع طيلة ساعات اليوم وطيلة أيام السنة، مما يوفِّر لهذه الشركات فرصة أكبر لجني الأرباح، إضافة إلى وصولها إلى المزيد من الزبائن.

6- تخفيض مصاريف الشركات: تعد عملية إعداد وصيانة مواقع التجارة الإلكترونية على الويب أكثر اقتصادية من بناء أسواق التجزئة أو صيانة المكاتب، ولا تحتاج الشركات إلى الإنفاق الكبير على الأمور الترويجية، أو تركيب تجهيزات باهظة الثمن تستخدَم في خدمة الزبائن، ولا تبدو هناك حاجة في الشركة لاستخدام عدد كبير من الموظفين للقيام بعمليات الجرد والأعمال الإدارية.

7- تواصل فعال مع الشركاء والعملاء: تطوي التجارة الإلكترونية المسافات وتعبر الحدود، مما يوفر طريقة فعالة لتبادل المعلومات مع الشركاء، وتوفر التجارة الإلكترونية فرصة جيدة للشركات للاستفادة من البضائع والخدمات المقدَّمة من الشركات الأخرى.

مستويات التجارة الإلكترونية

تلعب درجة تنفيذ الأنشطة الفرعية ذات الارتباط المباشر بأداء المعاملات التجارية دوراً بارزاً بتعدد مستويات التجارة الإلكترونية، وذلك طبقا لدرجة الأنشطة. وتتراوح في الأداء بين مستوياتها المختلفة، فهنالك المستويات البسيطة والمستويات الأكثر تطوراً، على النحو التالي:

**1- التجارة الإلكترونية ذات المستوى البسيط:**

يشمل هذا النوع من التجارة الإلكترونية الترويج للسلع والخدمات، إضافة إلى الإعلان والدعاية لتلك السلع والخدمات، بما فيها خدمات قبل وبعد البيع، وتتضمن التجارة الإلكترونية ذات المستوى البسيط عملية التوزيع الإلكتروني للسلع والخدمات وخصوصا غير المادية منها، إضافة إلى التحويلات البسيطة للأموال وذلك عن طريق بوابات الدفع الإلكترونية.

**2- التجارة الإلكترونية ذات المستوى المتقدم:**

حيث يركز هذا النوع على عمليات وإجراءات الدفع التي تتم عبر الإنترنت، والتي تعتبر عملياً ذات مستوى يحتاج إلى توعية كبيرة من قبل المتعاملين على هذا المستوى، وتعتبر عمليات الدفع، سواء كانت على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، عمليات ذات تطور متقدم وبحاجة إلى أخذ الحيطة والحذر عند التعامل على هذا المستوى.

أدوات رئيسية تعتمد عليها التجارة الإلكترونية وطبيعة الدور الذي تؤديه

1- التلفون.

2- الفاكس.

3- التلفزيون.

4- نظم الدفع والتحويل الإلكتروني.

5- أجهزة الإرسال الإلكترونية.

6- الإنترنت.

اما طبيعة الدور الذي تؤديه كل أداة من هذه الأدوات الست في مجال التجارة الإلكترونية، فتشمل ما يلي:

**أولاً: التلفون:** حيث يعد التلفون من الأدوات المستخدمة منذ زمن طويل ويعد هو الأداة الأكثر استخداماً في مجال التجارة الإلكترونية.ويسمح التلفون بعمل دعاية لكثير من السلع والخدمات، ويتمتع التلفون بميزة الاستعمال السهل للكثير من الأفراد، ورغم الأهمية التي يحتلها التلفون في مجال التجارة الإلكترونية إلا أنه لا ينفع للاستخدام أحياناً في إتمام المبادلات التي تستلزم تسليم مستندات معينة، مما يجعلنا نعتمد على أدوات أخرى مثل الفاكس.

**ثانياً: الفاكس:** يهيئ الفاكس حلاً سريعاً بوصفه طريقة لنقل المستندات بالنسبة لرجال الأعمال، وتتمثل الميزة الأولي للفاكس في أن هذه الآلة تحل محل خدمات البوسطة التقليدية في إمكانية توصيل المستندات بسرعة كبيرة، كما أن الفاكس به إمكانية الاحتفاظ بالمراسلات التجارية.ويمكن عن طريق الفاكس إتمام الكثير من المبادلات والإعلانات وتبادل أوامر الدفع وبعض الصور الخاصة بالمبادلات.

**ثالثاً: التلفزيون:** يلعب التلفزيون دوراً جوهرياً في مجال التجارة الإلكترونية، ويقدر البعض بأنه يوجد حوالي مليار مشاهد يتعرفون على مشترياتهم عبر التلفزيون، ولكن يبقى أن التلفزيون وسيلة مشاهدة فقط. وعلى الرغم أن التلفزيون يعتبر أكثر انتشاراً من التلفون، إلا أن أحد القيود التي ترد علي التلفزيون هو أن إتمام الصفقات من خلاله يحتاج لمراحل متعددة.

**رابعاً: نظم الدفع الإلكتروني:** إن استخدام نظم الدفع الإلكتروني في مجال التجارة الإلكترونية، حث التجارة الإلكترونية على التقدم والازدهار بشكل كبير، وساعد كذلك على نمو سوق البطاقات الإلكترونية، إن نظم الدفع الإلكترونية، ودفع النقود عبر الشبابيك الإلكترونية في البنوك، وبطاقات الائتمان والبطاقات الذكية كلها تشكل جانبا من التجارة الإلكترونية، ولا تستخدم نظم الدفع

الإلكتروني في الإرسال والاستقبال فقط، ولكنها تستخدم حاليا كأدوات رئيسية سواء في التجارة الإلكترونية أم التقليدية.

**خامساً: نظام الإرسال الإلكتروني:** يؤدى نظام الإرسال الإلكتروني إلى تسهيل تبادل المراسلات وسرعتها، وبالتالي يسهل إتمام المعاملات التجارية بين المشروعات بعضها البعض، وتكون محصلة كل ذلك توسع التجارة وازدهارها عبر الإنترنت، ويعد الإرسال الإلكتروني الآن، أحد الأدوات الرئيسية للتجارة الإلكترونية، ويسمح هذا النظام لأجهزة الحاسب الآلي الموجودة في مشروعات مختلفة بتبادل الوثائق والمستندات والمعلومات دون تدخل من جانب الإنسان، ويترتب على استخدام هذه الأداة تقليل النفقات عموماً، وفى المقابل سرعة إتمام العرض، والتسجيل، وطلب البضاعة.

**سادساً: الإنترنت:** هي شبكة عالمية (على نطاق عالمي) من الشبكات الحاسوبية المختلفة المتصل بعضها ببعض بواسطة وصلات اتصالات بعيدة، وهذه الشبكة مكونة من منظمات ومؤسسات متنوعة تشمل الدوائر الحكومية والجامعات والشركات التجارية التي قررت السماح للآخرين بالاتصال بحواسبها ومشاركتهم المعلومات، ويعود إلى كل منظمة أو مؤسسة أمر تجديد أسس عرض هذه المعلومات، مقابل ذلك يمكن لهذه المؤسسات استعمال معلومات مؤسسات ومنظمات أخرى، ولا يوجد مالك حصري للإنترنت، وأقرب ما يمكن أن يوصف بالهيئة الحاكمة للإنترنت هو العديد من المنظمات التطوعية مثل جمعية الإنترنت أو الفريق الهندسي المساند للإنترنت.

ونظراً لأن الإنترنت يلعب دوراً هاماً في مجالات متعددة للتجارة الإلكترونية، فإن غالبية الدراسات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية تهتم بدراسة تطور الإنترنت ووظائفه، وأثره على التنمية الاقتصادية، ويعد الإنترنت أداة فعالة متعددة

الاستخدامات لإتمام العمليات التجارية وإتمام الكثير من العمليات عبر الشبكة سواء كانت بين المنتجين أم المستهلكين، وكذلك بين الدول بعضها وبعض، ويعد استعمال الإنترنت في مجالات معينة أرخص من غيره من الوسائل، فضلاً عن أنه يعد أداة تسلية للكثير من الناس، وأمام الأهمية المتعاظمة للإنترنت فإن الاتجاهات العلمية الحديثة تسعى نحو تحسينه وتقليل تكاليف إنتاجه واستخدامه، فضلاً عن وضع الأطر القانونية الكفيلة بحسن استخدامه وحمايته.

أشكال التجارة الإلكترونية

1 - **التجارة الإلكترونية بين مؤسسة الأعمال والمستهلك** (Business to Customer):

حيث يتواجد على شبكة الإنترنت العالمية مواقع لمراكز تجارية متعددة يستطيع المستهلك ومؤسسة الأعمال إتمام عمليات البيع والشراء فيما بينهما إلكترونياً، هذا وتقوم هذه المواقع بتقديم كافة أنواع السلع والخدمات، كما تقوم هذه المواقع باستعراض كافة السلع والخدمات المتاحة وتنفذ إجراءات البيع والشراء، كما يتم استخدام بطاقات الائتمان من اجل إتمام عمليات البيع والشراء، حيث يعتبر استخدام بطاقات الائتمان في عملية الدفع لإتمام عمليات البيع والشراء أكثر شيوعاً واستخداماً بين المستهلك ومؤسسات الأعمال، إضافة إلى أيجاد وسائل دفع إلكترونية أخرى ومطبقة بشكل واسع، مثل الشيكات الإلكترونية ودفع النقد عند التسليم، أو أي طريقة أخرى يتم الاتفاق عليها من قبل الطرفين ذات العلاقة.

2 - **التجارة الإلكترونية بين مؤسسات الأعمال** (Business to Business):

تقوم وحدات الأعمال في مؤسسات الأعمال التي تقوم بتطبيق التجارة الإلكترونية باستخدام شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتقديم طلبات

الشراء إلى مورديها وتسليم الفواتير، كما تقوم بإجراء عملية الدفع من خلال وسائل عـدة، مثـل استخدام بوابة الدفع الإلكترونية، ويعتبر هذا الشكل من أكثر أنواع التجارة الإلكترونية شـيوعاً، ويطبق بين مؤسسات الأعمال داخل الدولة، أو مع مؤسسات الأعمال خارج الدولة، حيث يـتم إجراء كافة المعاملات التجارية إلكترونياً بما في ذلك تبادل الوثائق إلكترونياً.

**3- التجارة الإلكترونية بين مؤسسة الأعمال والحكومـة (الإدارة المحليـة) ( Business to Administrative):**

والتي تقوم الحكومة بعرض الإجراءات واللـوازم والرسـوم ونمـاذج المعـاملات عـلى شـبكة الإنترنت، بحيث تستطيع مؤسسات الأعمال أن تطلع عليها من خلال الوسـائل الإلكترونيـة وان تقوم بإجراء المعاملات إلكترونيا من غير ان يكون هنالك تعامل مع مكاتب المؤسسات والدوائر الحكومية، هذا وتقوم الحكومة الآن بالعمل على ما يسمى بالحكومـة الإلكترونيـة لإتمـام تلـك المعاملات إلكترونياً، ومن الجدير ذكره بان بعض المؤسسات ولدوائر قد باشرت بالفعل بتطبيق تلك الإجراءات كمرحلة أولى، ومن المتوقع الانتهاء من إعداد البرنـامج بشـكله المتكامـل خـلال فترة قد تتجاوز السنة بقليل، أي أن هذا النوع من التعـاملات بـين مؤسسـات الأعـمال والإدارة المحلية يغطي كافة التعاملات والتحويلات التـي تـتم بـين مؤسسـات الأعـمال وهيئـات الإدارة المحلية.

**4- التجارة الإلكترونية بـين المسـتهلك الحكومـة (الإدارة المحليـة)( Administrative to Customer):**

هذا النوع من التجارة الإلكترونية يتم بين المستهلك والإدارة المحليـة ومثـال ذلـك عمليـة دفع الضرائب حيث تتم إلكترونياً، ومـن دون الحاجـة بـان يقـوم المسـتهلك بمراجعـة الـدوائر الحكومية الخاصة بذلك.

أنواع التجارة الإلكترونية

**1- تجارة إلكترونية بين الشركات والزبائن – الأفـراد** (Business-to-Consumer)**:** يشـار إليها اختصاراً بالرمز **B2C**، والمثال الكلاسيكي لهذا النوع هـو موقـع أمـازون **Amazon**، حيـث أنه يقوم ببيع منتجاته من خلال بيع التجزئة للمستهلك، وهناك موقع هـام أيضـاً يعمـل مثـل أمازون وهو موقع لبيع الكتب عبر الشبكة يسمى موقع **bn** اختصار لاسم **Barnes & Nobel** رابط الموقع **www.bn.com**. وأيضاً المخـازن الإلكترونيـة **eStores** مثـل **eBay store** ومخـزن ياهو **Yahoo** وهي مواقع بيع الشركات للمستهلك.

**2- تجارة إلكترونية من المستهلك إلى المسـتهلك** (Consumer-to-Consumer)**:** ويشـار إليها اختصاراً بالرمز **C2C**، وعملية البيع و الشراء في هذا النوع تحث بين مسـتهلك ومسـتهلك آخر، وليس هناك حاجة لوجود أي تدخل من منظمة أو جهة، وهذا النـوع منـتشر جـداً لـدى المستخدمين لما توفره بعض المواقع المختصة لمثل هذا النوع مـن التجـارة مـن تسـهيلات كبـيرة تريح المستخدمين في تعاملاتهم، ومن الأمثلة على هذا النوع مواقع المزادات مثـل موقـع **eBay** أو موقع **Yahoo**.

**3- تجـارة إلكترونيـة بـين الشركـات وبعضـها** (Business-to-Business)**:** ويشـار إليهـا اختصاراً بالرمز **B2B**، ويشغل هذا النوع من أنواع التجارة الإلكترونية معظـم التعـاملات التـي تتم في نطاق التجارة الإلكترونية، وفي الواقـع أثبتـت دراسـة قـام بهـا **Mockler et al** في عـام 2006 أن 85% من تعاملات التجارة الإلكترونية تندرج تحت هذا النـوع، وفي هـذا النـوع يـتم التبادل التجاري الإلكتروني وتعاملات الأسواق الإلكترونية بين شركة وأخرى، وهـذا التعامـل قـد يكون لغرض تدفق المعلومات أو بيع/شراء السلع أو تنفيـذ بعـض الخـدمات، مثـال عـلى هـذا النـوع، هـو بيـع شركـة **DEEL** أجهزتهـا للشركـات عـن طريـق نظـام المشـتريات والطلبـات الإلكترونية الخاص بها.

**4- تجارة إلكترونية بين مستهلك وشركة (Consumer-to-Business):** يشار إليها إختصاراً بالرمز **C2B**، وفي هذا النوع من التجارة الإلكترونية يقدم صاحب العمل أو المنشأة طلب أو إعلان، ويقوم المستهلك توفير طلبات صاحب العمل أو المناقصة، أي أن هذا النوع يحدث حينما يبيع المستهلك للشركات، مثال ذلك عندما يبيع شخص برامج حسابية لإحدى الشركات، ومن الأمثلة أيضاً المواقع التي تعمل عن بعد والبحث عن محترفين للإجابة على الأسئلة أو تأدية مهام معينة، مثل موقع **oDesk** الذي يعد أحد أشهر المواقع في هذا المجال، وهو يعمل عن بعد، ويمكن إيجاد كُتاب، مبرمجين، مصممين والتعاقد معهم عن طريق هذا الموقع.

5- تجارة إلكترونية غير ربحية (**Non Profitable Business**): وتعتمد على هذا النوع الكثير من المؤسسات ذات الدعوة الدينية.

إيجابيات التجارة الإلكترونية

1. إمكانية إعداد المنتج حسب الطلب وطبقاً لأسعار هذه المنتجات.
2. خدمات أفضل للزبائن ويستحوذ على رضاهم.
3. تنوع الأسواق على الانترنيت يتيح للزبائن فرصاً كثيرة للتسوق بالطريقة التي تناسبهم.
4. إمكانية مقارنة الأسعار التي تقدمها عدة شركات.
5. إمكانية البحث في كاتالوجات المشتريات الضخمة بسهولة.
6. إمكانية وضع قائمة بالمشتريات على عدة أيام.

سلبيات التجارة الإلكترونية

- لا يمكن لأنشطة الأعمال بحال أن تدخل في التجارة الإلكترونية، مثل الأغذية سريعة التلف والأصناف عالية التكلفة مثل المجوهرات والآثار، يمكن أن يكون من

المستحيل معاينتها بدرجة كافية من مكان بعيد، بصرف النظر عن أي تكنولوجيات يمكن أن تصمم في المستقبل، ومعظم عيوب التجارة الإلكترونية اليوم مع هذا نابعة من حداثة وسرعة خطى التطور للتكنولوجيا القائمة، هذه العيوب سوف تختفي عندما تنضج التجارة الإلكترونية وتصير متاحة أكثر ومقبولة أكثر من عامة السكان.

- كما انه كثيراً من المنتجات والخدمات تتطلب أن عدداً حاسماً من المشترين المحتملين يكون مجهزاً ومستعداً للشراء عبر الإنترنت، مثل البقالة (**Online Groces**) مثل (**Peapod**) تعرض خدمات تسليمها فقط في مدن قليلة، فإذا صار عدد أكبر من العملاء المحتملين لمحلات (**Peapod**) مربوطين بالإنترنت وبدءوا يشعرون بالراحة بالشراء المباشر (**Online**)، فإن " الأعمال" ينبغي أن تكون قادرة على التوسع في مناطق جغرافية أكثر، و(**Peapod**) مثال جيد لمدى الصعوبة الممكن بها بناء " أعمال" في صناعة تتطلب هذا النوع من الجماهير الحاسمة، وبالرغم أن هذه كانت من البقالات الأولى (**Online**) كان لديها وقت صعب للبقاء في الأعمال، بل أنها حتى كانت (**Offline**) لأسابيع قليلة في منتصف سنة 2000 قبل أن تشتريها شركة أوروبية راغبة في استثمار نقدي إضافي لإبقاء (**Peapod**) مستمرة في العمل.

- تحسب، الأعمال أرقام العائد على رأس المال قبل استخدامها لأي تكنولوجيا جديدة، وكان هذا صعباً عمله بالنسبة للاستثمارات في التجارة الإلكترونية، لأن التكاليف والمنافع كان من الصعب تحديدهما كمياً.

حيث ان التكاليف التي هي أساس التكنولوجيا، ممكن أن تتغير تغيراً دراميا خلال حتى تنفيذ مشروعات التجارة الإلكترونية قصيرة الأجل؛ لأن التكنولوجيات القائمة في تغير بالغ السرعة وكثير من الشركات كان لديها قلاقل تعيين والاحتفاظ بالمستخدمين ذوي مهارات تكنولوجية وتصميم وعمليات الأعمال اللازمة لإيجاد وجود لتجارة إلكترونية فعّالة، وهنالك مشكلة أخرى تواجه الشركات التي تقوم

بأنشطة أعمال على الإنترنت، وهي صعوبة إدماج قواعد البيانات الحالية والبرمجيات الخاصة لمعالجة الصفقات المصممة للتجارة التقليدية في البرمجيات التي يمكن من خلالها استخدام التجارة الإلكترونية.

- واجهت كثيراً من شركات الأعمال مصاعب ثقافية وقانونية لإجراء التجارة الإلكترونية، فبعض المستهلكين لا يزالون خائفين نوعاً من إرسال أرقام بطاقات إئتمانهم على الإنترنت، ومستهلكين آخرون مجرد مقاومون للتغيير، ولا يرتاحون أن تتم المتاجرة على شاشة بطاقات إئتمان الكمبيوتر بدلاً من أن تكون شخصية، والبيئة القانونية التي تجري فيها التجارة الإلكترونية مفعمة بقوانين غير واضحة ومتعارضة، ففي حالات كثيرة، كثير من المشرعين الحكوميين لم يواكبوا التكنولوجيا، والقوانين الحاكمة للتجارة تثبت عندما تكون المستندات الموقعة هي التوقع المعقول لأي صفقة أعمال، ومع هذا عندما يرى كثير من شركات الأعمال والأفراد منافع التجارة الإلكترونية جبرية، فإن كثيراً من هذه العيوب المتصلة بالتكنولوجيا والثقافة سوف تختفي.

مجالات التجارة الإلكترونية

**1. البنوك الإلكترونية** Online Banks:

يقوم مفهوم البنوك الإلكترونية على قيام العملاء بأداء حساباتهم وإنجاز جميع أعمالهم البنكية في أي وقت باستخدام الإنترنت موقع البنوك الإلكترونية لا تهتم فقط بتقديم خدمات مالية وإنما خدمات تجارية وإدارية واستشارية شاملة، كما تتيح هذه المواقع وصلات إلى مواقع أخرى أو مواقع مكملة لخدمات البنك، مثل مواقع إصدار البطاقات الائتمانية أو مواقع تداول الأسهم والسندات والعقار

**2. التسوق** Online Shopping:

يقصد بالتسوق **Online Shopping** هو شراء سلع أو خدمات من شركات أو مصانع كبرى من خلال مواقع هذه الشركات على الوب مثل **www.amazon.com** أو من خلال مواقع تجارية لشركات صغيرة.

**3. شراء الأسهم** Online Stock Trading:

أصبح شائعاً الآن شراء وبيع الأسهم من خلال الإنترنت حيث توجد مواقع متخصصة تسمح للمستخدمين بفتح محفظة خاصة بحيث يستطيع المستثمر شراء وبيع الأسهم من خلال هذه المحفظة، كما تقدم هذه المواقع معلومات هامة عن الشركات والمؤشرات المختلفة للأسواق المالية، وتستفيد هذه المواقع من تحصيل عمولة البيع والشراء من المستثمرين.

**4. المزايدات** Online Auctions:

حيث تعتبر المزايدات وسيلة شائعة لمن يرغب في شراء أو بيع سلع أو خدمات للغير من خلال مواقع المزايدات المختلفة على الإنترنت، مثل **www.ebay.com**. وبإمكان البائع عرض سلعته على الموقع مع تحديد السعر مقابل دفع رسوم للموقع.

الخطوات العملية لتحرير التجارة العالمية الدولية

يجب على الراغبين في الحصول على إحدى شهادات التوافق البيئي لتحرير التجارة العالمية الدولية، أن يضعوا مجموعة من العوامل في الإعتبار يتمثل أهمها في:

**1) تحديد المنتجات الرئيسية:**

تعد شهادات الإيكو تنطبق بوجه عام على خطوط الانتاج أحادية المنتج، ولذا فأن المنتجين يركزون في البداية على منتج التصدير الرئيسي، حيث أن أي خسارة في

حصة السوق نتيجة لعدم وجود علامة التوافق البيئي- يكون لها عواقب مالية وخيمة، قد تصل إلى حد الخروج من السوق بالكامل، فبعض الدول من ألمانيا تضع شروط واضحة وقوية ترتبط بالمتطلبات البيئية تمنع أي منتج لا يحمل علامة تفيد بالتوافق البيئي من الدخول لأسواقها مما يعنى أن هذه الشهادات أصبحت الآن بمثابة جواز المرور للمنتجات عبر الأسواق الدولية، لذلك فلا بد من دراسة أي منتج سيتم تنفيذ إجراءات الحصول على شهادة التوافق البيئي عليه أولاً، وذلك في محاولة من المصدرين للحفاظ على حصصهم التي يستحوذون عليها في أسواق التصدير الرئيسية خاصة وأن المنافسة أصبحت أكثر ضراوة في مثل هذه الأسواق، هذا فضلاً عن وجود المنافس القادر على توفيق أوضاعه بيئياً والوفاء بأي متطلبات أخرى يرغب المستورد في تحقيقها رغبة من الإستحواذ على حصة أكبر في هذه الأسواق.

**2) تحليل متطلبات السوق:**

ان تحليل متطلبات السوق تختلف من مشتري لأخر، ومن دولة لأخرى حيث أن المصدر الرئيسي لمثل هذه المتطلبات لا ينبع من المستوردين أنفسهم وإنما هو في الأصل نابع من قاعدة المعلومات التي يحتفظ بها المستورد عن تفضيلات ورغبات المستهلكين، ولذلك يمكن القول بأنه عند دراسة وتحليل أي من شهادات التوافق الدولي للتوافق البيئي سيتم السعى في إجراءات الحصول عليها، وهنا يتم إختيار تلك الشهادة التي تتميز بالقبول العام لدى الكثير من المستوردين أو تلك الشهادة التي تحاول الوفاء بأكثر المتطلبات شيوعاً بين المستوردين، وتجدر الإشارة إلى أن شهادة التوافق البيئي ليست هي نهاية المطاف بالنسبة للمتطلبات البيئية التي يرغب المستورد في تحققها، وإنما من الممكن أو من المتوقع أن يكون للمستورد طلبات أخرى إضافية، ولكن تعتبر شهادات التوافق البيئي هي نقطة الأنطلاق التي يمكن من عندها بداية المفاوضات بين كل من المستورد والمصدر، والتي بدونها لا يمكن التحدث عن أي متطلبات إضافية.

**3) المحتويات الرئيسية:**

كما أوضحنا سابقاً، فقد قامت هيئة التجارة الأوروبية **FTA** بإصدار ميثاق المتطلبات الإضافية والمعروف بـ **Code of Conducts BSCI** والذي يحتوي على مجموعة من المتطلبات ذات الارتباط بالبيئة والصحة والعمالة والتي يجب أن يلتزم المتعاملين مع المستوردين الأوروبيين بها، وذلك بهدف تحقيق تحسن ملحوظ في بيئة العمل، وبما يعود عليهم أنفسهم بالنفع المتمثل في الحصول على ذلك المنتج الآمن والمتوافق بيئياً، والذي أصبح الآن المستهلك أكثر طلباً له، وعلى إستعداد تام لدفع تكاليف توفير مثل هذه النوعية من المنتجات الآمنة.

وعلى الرغم من كون هذه المتطلبات هي في حقيقة الأمر ما هي إلا متطلبات اختيارية من حق المورد أن يقبلها أو أن يرفضها إلا أنها أصبحت الآن، ضرورية، كضرورة جواز المرور للأشخاص، فقد أصبح الأمر الآن جلياً فبدون هذه المتطلبات وغيرها من المتطلبات التي أوضحتها الدراسة التي نحن بصددها لن تستطيع أية سلعة المرور إلى الأسواق الأوروبية بأي حال من الأحوال، وليس الوضع قاصراً على السوق الأوروبية فقط، بل تخطاه كثيراً، حيث أنه أمكن الآن القول بأنه على الرغم من أن المتطلبات البيئية والصحية والاجتماعية هي في الأصل أوروبية المنشأ، فقد أصبحت دولية المطلب، مما يعني إمكانية خروج المنتج الغير قادر على الوفاء بمثل هذه المتطلبات من الأسواق الخارجية خاصة في ظل تعدد المنافسين القادرين على توفير المنتجات المتوافقة مع هذه المتطلبات.

أن هذا الميثاق ركز كثيراً على المتطلبات الاجتماعية أكثر من المتطلبات البيئية، والتي استقاها من ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كواحدة من أهم المعايير الاجتماعية الدولية المطبقة والمقبولة في العالم كله، كما اعتمد هذا الميثاق على المعايير الخاصة بشروط الحصول على شهادة المسؤولية الاجتماعية المعروفة بـ **SA8000**

والتي تتعلق بدور المصنع أو الوحدة الإنتاجية في خدمة المجتمع المحيط بها وهذه الشهادة أيضاً أصبحت مطلباً عالمياً تسعى الوحدات الاقتصادية للحصول عليه، ونظراً لطول وكثرة بنود الميثاق **Code of Conducts BSCI** فقد تم رأت هيئة التجارة الخارجية الأوروبية ضرورة أن يتم تنفيذه على مرحلتين يتم في المرحلة الأولى تنفيذ مجموعة من المتطلبات تعتبر بمثابة الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ هذه المتطلبات، في حين خصصت المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ هذا الميثاق لمجموعة من المتطلبات الأكثر تعقيداً.

**4) إمكانية التنفيذ:**

حيث أنه في هذه المرحلة تتركز إهتمامات إدارة المنشأة التي ترغب في الحصول على شهادة التوافق البيئي في محورين رئيسيين أولهما يتمثل في التعرف على ودراسة المواصفات الخاصة، أو الاشتراطات الواجب الإلتزام بها للحصول على شهادة التوافق البيئي المرغوب فيها، في حين يتمثل المحور الثاني في التعرف على الإمكانيات المتاحة والمتوفرة لدى المنشأة التي ترغب في الحصول على شهادة التوافق البيئي، وتعتبر هذه المرحلة هامة للغاية، حيث أنه لابد وأن يتم إختيار الشهادة التي يمكن تحقيق وتنفيذ متطلباتها، أو بمعنى أخر يمكن القول بأنه يتم إختيار علامات الإيكو التي تتميز بمعايير أيسر عند التطبيق وأكثر إستدامة وأقل تكلفة، فعلى سبيل المثال تعتبر عملية الحصول على علامة الإيكو الخاصة بالمنتج النهائي تعتبر أيسر كثيراً من تلك العلامة الخاصة بدورة الحياة الكاملة للمنتج، وتلك التي تهتم بدورة الحياة الكاملة للمنتج تأخذ في الإعتبار استخدام المادة الخام والتأثيرات البيئية لكل مرحلة من مراحل عملية التصنيع، بما في ذلك خصائص مياه الصرف وتلوث الهواء والتخلص من المخلفات الصلبة، وصحة العامل واستخدام عمالة من الأطفال.

كـما يمكـن تعريـف المتطلبـات الخاصـة الإضـافية بأنهـا مجموعـة مـن المتطلبـات أو الاشتراطات التي يضعها المستورد أو المشترى والـذي عـادة مـا يكـون مـن الشركـات التجاريـة الدولية الكبرى، مثل شركة NIKE العالمية والتي تعتمد على منتجين متفـرقين في العديـد مـن دول العالم في توفير العديد من مـدخلات إنتـاجهم، وحتـى تضـمن هـذه الشركـات الدوليـة أن جميع الموردون اللذين تتعامل معهم ملتزمون بمجموعة من الاشتراطات التي يجب توافرها في المنتجات النهائية التي سيتم طرحها في اسواق أوروبا الغربية، لذلك تقوم الشركات العالمية مثـل **Nike** بصـياغة مجموعـة مـن الاشـتراطات البيئيـة والصـحية، هـذا فضـلاً عـن مجموعـة مـن الاشتراطات ذات الارتباط بحماية العمال والظروف العامة ببئية العمل بالمصنع الذي يرغب في التعاقد معها كأحد الأعضاء في سلسلة الموردين **Supply Chain**.

كما أنه على الرغم من كون هذه المتطلبـات تعتـبر اختياريـة ولا يوجـد اتفـاق عـام عـلى بنودها، إلا أن هناك انتشار سريع لمثل هذه المتطلبات، حيث أنهـا أصـبحت الآن أكـثر شـيوعاً، ويأتي ذلك كنتيجة طبيعة لما يمكن أن تحققـه هـذه الشركـات مـن إيجابيـان مـن جـراء التـزام الأطراف المتعاملة معها بشروطها الخاصة التـي تضـعها حيـث أن مثـل هـذه الاشـتراطات يـتم صيلغتها في صورة ميثاق أو دستور أو عقـد بـين الشركـة العالميـة **Nike** والمـورد، وتعتـبر هـذه الاشتراطات بمثابة عقد يجب الالتزام به، الأمر الذي يعني أنـه بمجـرد توقيـع المـورد أو المصـدر على هذا الميثاق يأخذ هذا الميثـاق ويبـدأ في توفيـق أوضـاعه، ويعتـبره بمثابـة قـانوني نظـامي لشركته هو ذاته، ويبدأ في تطبيق ما ينص عليه هذا الميثاق من اشتراطات وبنود تتعلق بالبيئـة والصحة وحالة العمل والعمال.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الميثاق قد يتضـمن أي شروط أخلاقيـة **ethical conditions** يضـعها المسـتورد سواء كان شخص أو هيئة، وذلك لضمان تحقق مستوى معين من الجودة يرغب هذا المسـتورد في تحقيقـه وقـد يتضـمن هـذا الميثـاق بعـض البنـود مثـل عمالـة الأطفـال **Child labor**، المرتبـات والأجـور **Wages**، عـدد

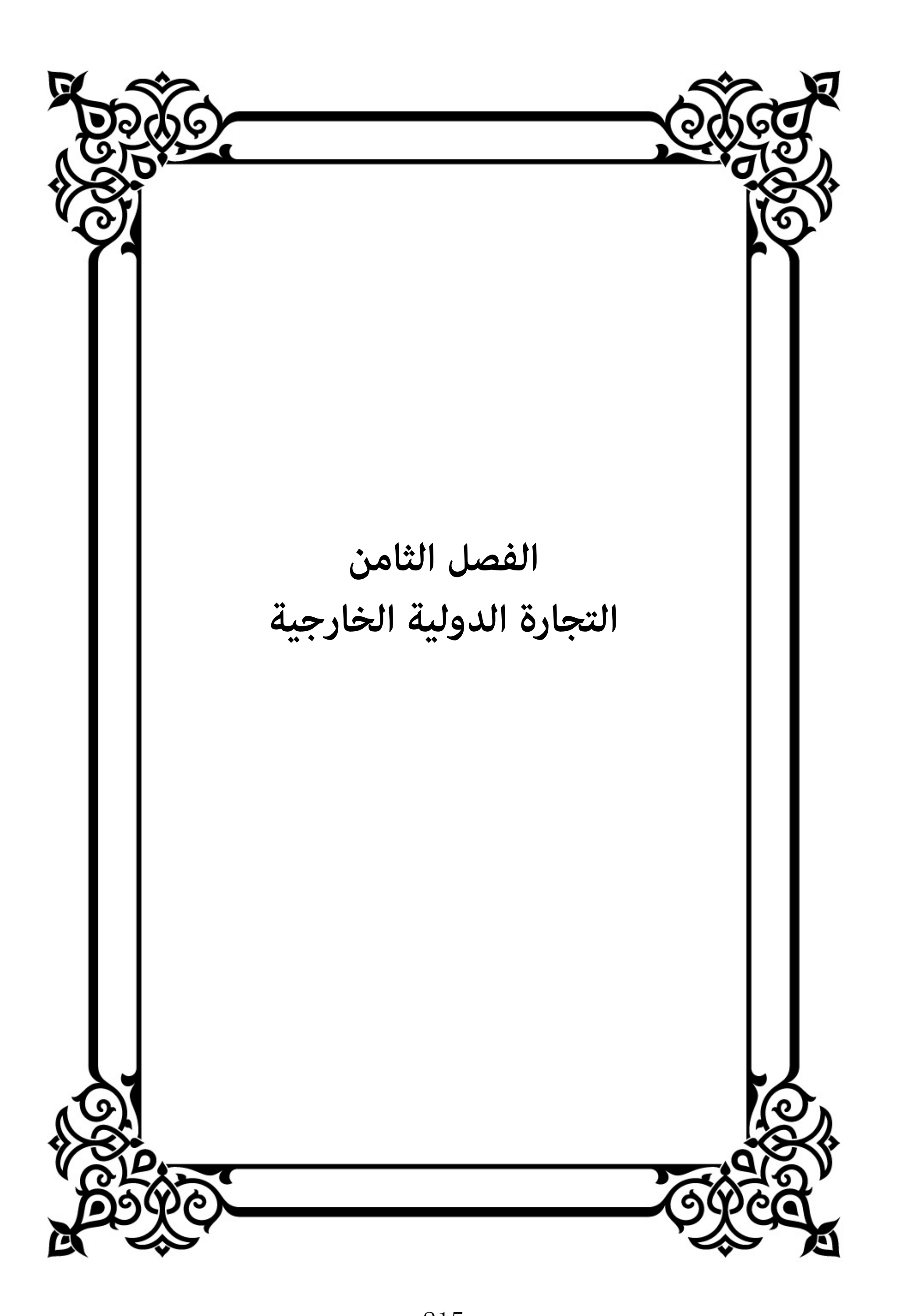
ساعات العمل في الوردية الواحدة **Hours of work**، مكافآت الوقت الإضافي **Overtime compensation**، أية تفرقة عنصرية يتعرض لها العمال داخل المصنع **Discrimination amongst employees**.

كما انه في هذا الشأن نجد أنه من المناسب الإعتماد على ما قامت هيئة التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي، والتي هي في الأصل منبثقة من جمعية تجار التجزءة الأوروبيين **FTA** بصياغته كوثيقة تتضمن مجموعة من الشروط الإضافية يمكن الإعتماد عليها من قبل المستوردين الأوروبيين لضمان وفاء المتعاملين معهم بما جاء في هذه الوثيقة من طلبات، حيث قامت جمعية تجار التجزءة الأوروبيين في عام 2002 بتجميع مجموعة من المواثيق والمتطلبات الخاصة بمجموعة تجار التجزءة الموجودين في مختلف دول أوروبا للإستعانة بها في إعداد هذا الميثاق العام، الذي يمكن أن يتم تطبيقه في جميع دول أوروبا، وذلك حتى يكون من السهل على كل من المشتري والبائع (المستورد والمصدر) تطبيق نفس القواعد أو الاشتراطات، حيث أن المستورد الواحد عادة ما يتعامل مع مصدرين متعددين ومنتشرين في أكثر من دولة، وبهذا يكون هناك تناسق عام في هذه الاشتراطات بما يجعل من الوفاء بها أمر متاح، وعلى الرغم من أن هذا الميثاق **Code of Conduct** قد استهدف تغطية جميع السلع والمنتجات إلا أنه ركز كثيراً على المنتجات النسيجية والملابس الجاهزة والأحذية ولعب الأطفال.

احتياطات الأمن عند استخدام التجارة الالكترونية

1. لا تعطي أي تفاصيل أو بيانات عبر غرف المحادثة.
2. يفضل استخدام بطاقة ائتمانية واحدة للشراء عبر الإنترنت وتخصيصها فقط لهذا الغرض لسهولة اكتشاف أي خطأ أو تلاعب.

3. راجع الكشف الخاص ببطاقة الائتمان شهرياً لعمليات الشراء التي تتم عبر الإنترنت.
4. احتفظ بنسخة من أمر الشراء أو طلب الخدمة على القرص الصلب واطبعها كمستند قانوني.
5. احرص على التعامل مع المواقع التي تحظى بسمعة طيبة والتي عادة ما تكون مؤمنة **Secure Websites**.



# الفصل الثامن
# التجارة الدولية الخارجية

## التجارة الدولية الخارجية

### تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

هي الصادرات والواردات المنظورة، وغير المنظورة المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة، في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

او هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

او هي عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

### نظريات التجارة الخارجية

من أبرز نظريات التجارة الخارجية ما يلي:

**1- نظرية اختلاف الأذواق:**

الافتراض هنا أن الدول متشابهة في إمكانياتها الإنتاجية (دوال الإنتاج، نسب عوامل الإنتاج)، وأن الاختلاف الوحيد بينها يكمن في تذوقها للسلع، أي أن منحنيات الإنتاج متطابقة، وأن منحنيات السواء مختلفة.

### 2- نظرية هكشر- أولين:

وفقاً لهذه النظرية فإن الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها، وأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى، في حالة دولتين على سبيل المثال **A** و **B** سلعتين **X** و **Y** مدخلين **L** و **K** للإنتاج، تفترض النظرية أن:

$$\left(\frac{K}{L}\right)_B^X > \left(\frac{K}{L}\right)_A^X$$

أي أن نسبة العوامل الرأسمالية المستخدمة مع كل عامل أعلى في الدولة **B**، مما يعني أن الدولة **B** تتميز بوفرة عوامل رأس المال والدولة **A** تتميز بوفرة العمال (الأيدي العاملة).

$$\left(\frac{K}{L}\right)^Y > \left(\frac{K}{L}\right)^X$$

أي أن إنتاج **Y** يحتاج إلى عوامل رأس المال بكثافة أكثر مقارنة مع **X** (وأن **X** تستخدم الأيدي العاملة بكثافة مقارنة مع **Y**، ويفترض أيضاً هنا أن وجه المقارنة بين **X** و **Y** يظل ثابتاً حتى لو تغيرت نسب الإنتاج (أي أن **Y** تستخدم رأس المال بكثافة بصرف النظر عن مستوى الإنتاج).

وبالتالي، فإن نظرية هكشر – أولين، تنص على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية لها بكثافة وتقوم بتصديرها، وستستورد السلع الأخرى، في المثال أعلاه ستقوم الدولة **A** بتصدير **X** واستيراد **Y** وسيحدث العكس بالنسبة للدولة **B**.

**3- نظرية ريكاردو - هابرلر:**

وفقاً لهذه النظرية فإن الاختلاف في التكنولوجيا يؤدي إلى حدوث التجارة الخارجية بين الدول ويحدد مواصفاتها، كما أن اختلاف أسلوب الإنتاج (نتيجة لاختلاف دوال الإنتاج) بين الدول يؤدي إلى اختلاف منحنيات إمكانيات الإنتاج بينها وبما أن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى، وبالذات جوانب الطلب فستكون الأسعار النسبية للسلع (وبالتالي المزايا النسبية) مختلفة بين الدول قبل حدوث التجارة.

أسباب قيام التجارة الخارجية

ان تفسير يرجع أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وتتمثل أهم هذه الأسباب في انه، ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات، واختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة، ولحصول على أرباح من التجارة الخارجية، واختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى، وعدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي، ورفع مستوى المعيشة، ووجود فائض في الإنتاج.

أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع، لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً.
- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات و إشباع الحاجات.
- اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما له من آثار على الميزان التجاري.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة، وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

العوامل التي تحدد الاتجاه العام للتجارة الدولية

تتفاوت العوامل في أهميتها بتفاوت الظروف، وهي كالتالي:

- أن قيام التجارة الخارجية، يتطلب أن يتوفر العلم الكامل بما يجري في الأسواق المختلفة وحيث أن العلم الكامل بأحوال السوق الدولية غير متوفر، فلا شك أن العامل السياسي يلعب دوراً كبيراً في تحديد الأفق

المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية (المستعمرات، المحميات، الدول الخاضعة للنفوذ الأجنبي الاقتصادي والعسكري).

- الشركات متعددة الجنسية كنتاج لقوى احتكارات القلة.
- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها، والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيره على درجة تكامل الموارد الطبيعية بالنسبة للدولة، بالإضافة إلى ما يوفره الحجم من مزايا الإنتاج الكبير.
- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها.
- تغير الميزة النسبية، لما كانت العوامل التي تتفاعل في تشكيل اتجاهات التخصص الدولي لا تبقى ثابتة عبر الزمن، فإن بنيان التخصص الدولي يتغير بتغير العوامل التي تداخلت في تشكيله (تغير الأذواق)، فعناصر الإنتاج بأنواعها يصيبها التغير خلال مراحل النمو، كذلك لا يمكن تجاهل التغيرات التي تطرأ على فنون الإنتاج في الدولة الواحدة فضلا عن عدة دول تبعا لتقدم البحث العلمي وتقدم وسائل نقل المعرفة.
- التجارة ونفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في تيار واتجاه التجارة الخارجية، فإذا ما كانت نفقات النقل كبيرة، بحيث تفوق الفرق في الثمن قبل التجارة فإن ذلك يحول دون قيام تبادل تجاري دولي (داخلي وخارجي).

الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية

كل من التجارة الداخلية والخارجية تكون نتيجة للتخصص، وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين التاجرتين تكمن فيما يلي:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
- وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية.
- مرحلة النمو الاقتصادي في العالم (الرواج، الكساد).
- وجود فرصة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية.
- سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.
- اختلاف النظم القانونية و التشريعات الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية.
- اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية.

سياسة التجارة الخارجية

تعريف سياسة التجارة الخارجية

هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، واختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

أهداف السياسة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، كما يلي:

**1- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:**

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني، كحالات الانكماش والتضخم.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

**2- الأهداف الاجتماعية: حيث تتمثل في:**

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

**3- الأهداف الإستراتيجية: والتي تتمثل في:**

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة، مثل البترول.

أنواع سياسة التجارة الخارجية

**1- سياسة حماية التجارة الخارجية:**

**تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية:**

وهي تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية، ومن ثم قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

- الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية:

حيث يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:

- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.
- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة، حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية، وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.
- تحديد ووضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة.

- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات، وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقراً من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.

**2- أدوات لسياسة حماية التجارة الخارجية:**

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

**1- الأدوات السعرية:** يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات وأهمها:

- الرسوم الجمركية: تعرف على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود، سواء كانت صادرات أو واردات، وتنقسم إلى:
- الرسوم النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم....إلخ).
- الرسوم القيمية: وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات، وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.
- الرسوم المركبة: وتتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية.

**2- نظام الإعانات:** يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني، لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية، وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح.

3- **نظام الإغراق:** يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسـواق الخارجيـة بثمن يقل عن نفقة إنتاجها، أو يقل عن أثمان السـلع المماثلـة أو البديلـة في تلـك الأسـواق، أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية، يمكننا ان نميز له ثلاثة أنواع هي:

1- **الإغراق العارض:** يحدث في ظروف طارئة، كالرغبة في التخلص مـن منتـوج معـين غـير قابل للبيع في أواخر الموسم.

2- **الإغراق قصير الأجل:** يأتي قصد تحقيق هدف معين، كالحفاظ عـلى حصـته في السـوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة، ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.

3- **الإغراق الدائم:** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله عـلى امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضـوا في إتحـاد المنتجـين الـذي لـه صـبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفـس السـلعة مـن الخارج.

2- **الأدوات الكمية:**

حيث تنحصر أهمها في:

1. **نظام الحصص:** يدور هذا النظام حول قيام الحكومـة بتحديـد حـد أقصى للـواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (مبالغ).
2. **الحظر (المنع):** يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية.

كما يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

- حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.
- حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

3. **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوباً بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

**3- الأدوات التجارية:**

تتمثل في:

**1. المعاهدات التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيماً عاماً يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي، أو إداري تقوم على مبادئ عامة، مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

**2. الاتفاقات التجارية:** هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله، حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة، وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

**3. اتفاقيات الدفع:** تكوم عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين، مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.

الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية والوثائق المستعملة

تتمثل عمليات التجارة الخارجية في انتقال مختلف السلع والخدمات بين الدول، حيث تمر بعدة أطراف بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وحتى تكون عملية انتقال البضاعة قانونية وذات مصداقية، يجب أن ترفق بالوثائق اللازمة، كما يلي:

أولاً: الأطراف المباشرة في التجارة الخارجية:

**1. المصدر:** هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها، وقد يكون المصدرون أفراد مستقلين، أو قد يظهرون على شكل شركات، كما قد تكون الدولة هي المصدرة، وذلك عندما تكلف إحدى مؤسساتها بهذا العمل.

**2. المستورد:** هو الذي يقوم بمشروعة في أسواق بعيدة، ويشتري البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية، ولهذا فهو يختلف عن التاجر والمستورد المؤقت والذي يستورد بقصد التصدير.

**3. البنوك التجارية:** يقصد بالبنوك التجارية، تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد ويلتزم بدفعها عند الطلب وفي الموعد المتفق عليه، والتي تمنح قروض قصيرة الأجل وهب قروض التي تقل مدتها عن ستة، ويطلق عليها أحياناً (بنوك الودائع).

حيث ان البنوك التجارية تقوم بوظيفة هامة في الاقتصاد، فهي وسيلة تعمل بين المدخرين والمستثمرين أي بين المقرضين وبين عرض النقود وطلبها إذ تمول المشروعات بالأموال اللازمة لإنشائها وتنميتها، وتحول المدخرات إلى رأس مال منتج نشيط، فتساعد بذلك على تطوير التجارة والصناعة وتنشيط الاقتصاد القومي، وهي تقوم بوظيفتين هامتين:

1. **نقدية:** تتمثل الوظيفة النقدية في تزويد الأشخاص (الطبيعيين والمعنـويين) بـالنقود، وتنظيم تداولها ابتداء من قبول الودائع إلى منح القروض من هذه الودائع.

2. **تمويلية:** تتمثل الوظيفة التمويليـة للبنـوك في تزويـد المشروعـات بـالأموال اللازمـة، وهي بهذا الصدد تمثل دور الوسيط بين المدخر والمستثمر.

ولقد أنشأت البنوك نتيجة زيادة المعاملات التجارية بهدف خدمة التجارة الخارجية، عـن طريق إصدار الضمانات التي يتطلبها العملاء والتي يشـترطها المصـدرون بالخـارج قبـل شـحن بضائعهم، وكذلك تسدد حقوق المصدرين الأجانب عن طريـق خصـم مـن حسـابات فـروع أو مراسلي البنك بالخارج، وذلك مقابل سداد المستورد المحلي بقيمة ما استورده إلى البنك بالعملة المحلية، والعكس يحدث في حالة تصدير سلعة محلية إلى الخارج.

كما تعتبر تسـوية عمليـات التجـارة الخارجيـة مـن أهـم الأعـمال التـي يقـوم بهـا البنـك التجاري، وبذلك أصبحت في الوقت الحالي معقـدة بسـبب التنظـيمات التـي تضـعها الـدول في النقد الأجنبي التي تهدف إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وقد اقتضت هذه التنظـيمات ظهور أعباء جديدة على البنوك التجارية، حيث تقـوم بخدمـة التجـارة الخارجيـة، إذ أن عليهـا الإشراف على تنفيذ الرقابـة والقيـام بـإجراءات حصـول المسـتورد عـلى العمـلات الأجنبيـة مـن السلطات التنفيذية.

وتقوم البنـوك بتقـديم العديـد مـن الخـدمات في مجـال المعـاملات الدوليـة مـن أبرزهـا الخدمات التي تقدم للمصدرين فضلاً على الخدمات الدولية، ومن أهم هذه الخدمات:

**1. خدمات المصدرين والمستوردين:**

**أ- تقديم المعلومات والمنشورة:**

من خلال نشرات دورية تشرح حالة الأسواق الدولية من النـواحي الاقتصـادية، وإمكانيـة عقد صفقات مع أي منهما، حيث أن قواعد الرقابة عـلى النقـد والحصـص والرسـوم الجمركيـة والمخاطر المحتملة التي يمكن تقابل المصدرين في التعامل مع الدول المختلفة، كذلك المستندات ووساءل الشحن المرغوبة من طرف هذه الـدول، وتقـوم البنـوك أيضـاً بتقـديم أسـماء للـوكلاء والمشترين في بلدان العالم لمختلف السلع والدول، وتقوم البنوك أيضـاً بتقـديم وتحديـد أسـعار الصرف للعملاء في مختلف بلدان العالم.

**ب- تمويل عمليات التبادل:**

من خلال الحسابات الخارجية المدينة، ومن خلال القروض وقبول الكمبيالات المسـتندية، وضمان إتمام المعاملات بشكل مرضي للأطراف المختلفة.

**ج- إنهاء المعاملات المالية الخاصة بالتصدير والاستيراد:**

من خلال فروع البنـوك في الخـارج أو المراسـلين المنـتشرين في كافـة أنحـاء العـالم، وذلـك باستخدام أنواع مختلفة من الوسائل مثل الاعـتمادات والكمبيـالات المسـتندية، وهـذا في ظـل قواعد تبادل العملات التي تحقق أقصى ربح للمصدرين.

**د- إجراء التأمين:**

ان المطلوب خلال حركـة السـلع حتـى تصـل إلى المسـتثمرين، وتقـديم تسـهيلات السـفر والتعامل مع المستوردين في الخارج، وتقديم المصدرين للمؤسسات المالية في الخارج، وتسـهيل تعاملهم مع الوكلاء.

**هـ- إجراء عمليات التحصيل المستندية للمبيعات الدولية:**

حيث تتجلى أهمية التمويل المصرفي للتجارة الخارجية فيما يلي:

- التسهيل على المصدرين على الحصول على قيم سلعهم فوراً، أو دون تجميد أموالهم لمدة طويلة، وذلك عن طريق الإقراض بضمان مستندات الشحن أو خصم الكمبيالت المسحوبة على المستوردين في الخارج.
- عدم الاقتصار على تمويل عمليات الاستيراد والتصدير فحسب، وإنما القيام بتمويل نشاط المصدرين في مراحله المختلفة حتى يصل الإنتاج إلى مرحلة التصدير النهائية.
- حماية المصدرين من المخاطر السياسية والتجارية...إلخ، وذلك عن طريق ما يسمى بضمانات القروض الأجنبية بغرض تجنب المخاطر السياسية وحالات عجز المدين عن الوفاء، وعدم قابلية عملات بعض المستوردين للتحويل.
- التغلب على التباين بين العملات في العالم.
- التغلب على اختلاف وتباين نظم النقد في الاستيراد والتصدير بين الدول.
- التقليل من مشاكل المسافات بين المصدرين و المستوردين.

**2. خدمات تمويل التجارة الدولية:**

تتعدد طرق التسديد التي يمكن أن يقوم بها كل من المصدر والمستورد الخارجي في تداول الحقوق بينهما، وفي مقدمة هذه الطرق الدفع نقداً، وهي طريقة تتطلب قدراً كبيراً من الثقة التي لا تتوفر بشكل كبير بين الأطراف المتعاملة، والطرق الأخرى هي استخدام الكمبيالات المستندية بأنواعها، والاعتمادات المستندية.

**3. عمليات الأطراف الأخرى:**

- إصدار الشيكات السياحية وبطاقات الائتمان الدولية.
- والفاكس، أو قبول الشيكات التي تدفع دولياً.
- تسهيل عمليات صرف العملات الأجنبية والتحويل والتحصيل.
- إصدار وقبول وسائل الدفع الدولية، مثل الحوالات المصرفية والتحولات البريدية والبرقية بالتلكس.

ثانياً: الأطراف غير المباشرة في التجارة الخارجية:

**1- الناقل:**

تلعب عملية النقل دوراً لا يستهان به في عمليات التجارة الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي، ونظراً لتكلفتها الكبيرة، وكون المؤسسات لا تتوفر على الإمكانيات المادية والمالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي، فإنها توكل المهمة في أغلب الأحيان لمؤسسات نقل خاصة، ولا يبقى عليها سوى اختيار وسيلة النقل المناسبة مع طبيعة البضاعة المنقولة.

وهناك عدة وسائل لعملية النقل نذكر من بينها:

**1- النقل الجوي:** وهي عبارة عن نقل البضائع الأكثر أهمية، وذات قيمة معتبرة وحجم صغير، إضافة إلى الطرود والرسائل:

1. النقل البري: عبارة عن نقل البضائع برا عن طريق السيارات والشاحنات.
2. النقل البحري: يمثل الحجم الأكبر للعمليات الدولية، لتوجهها نحو القارات الأخرى.

3. النقل عبر السكك الحديدية: تنظم هذه الوسيلة عن طريق الاتفاقية الدولية لنقل البضائع، والتي تحكم العلاقة بين المرسل والمرسل إليه وتنظم طرق السكك الحديدية.

4. البريد: لا يمكن أن تكون الحمولة المرسلة تزن أكثر من 2 إلى 5 كلغ.

5. النقل عبر النهر: تستعمل بالنسبة للمواد الجد ثقيلة (الرمل، الحصى...). لهذا يجب مراعاة عدة معايير عند اختيار وسيلة النقل تتمثل فيما يلي:

2- **التكلفة:** قبل اختيار وسيلة النقل يجب مراعاة تكلفة النقل، حيث يعرض الناقلين خدماتهم وأسعارهم حسب نوعية ووزن وحجم البضاعة، التسيير المعمول به يتعلق بالوزن الإجمالي الخام، للبضاعة بما فيها التغليف.

3- **الكفاية:** مدى قدرة وسيلة النقل المعنية على نقل الحمولة من البضائع والسلع.

4- **سرعة وسيلة النقل:** يجب مراعاة سرعة وسيلة النقل عند اختيار الوسيلة، لأن السرعة تؤثر على الوقت المستغرق في النقل لإتمام استلام السلعة في الوقت المحدد.

5- **التغليف:** تضاف تكلفة التغليف إلى تكلفة النقل على العموم، وتجد التغليف في النقل البحر أكثر تكلفة بالنسبة للنقل الجوي بأربعة أضعاف.

6- **تأمين النقل:** بالنظر إلى الظروف الأمنية و كثرة المخاطر في نقل السلع والبضائع، لا بد من تأمين هذه الأخيرة، وقسط التأمين في النقل الجوي أقل منه في الوسائل الأخرى.

7- **مصاريف التخزين:** في النقل البحري نجد مصاريف التخزين أكثر مقارنة بالنقل الجوي، لأنه يتطلب مسافات تخزين كبيرة.

**8- المناسبة:** مدى تناسب وملائمة وسيلة النقل المستعملة مع طبيعة السلع والبضائع المشحونة.

**2- التأمين:**

هنا يستحيل تحمل أخطار نقل البضاعة من طرف المستورد أو المصدر، وعليه تتكفل شركة التأمين بتحمل الأخطار التي يحتمل وقوعها، إذ التامين هو عملية بمقتضاها يتحصل أحد الطرفين، وهو المؤمن له مقابل دفع قسط التأمين على تعهد كتابي لصالحه، ويعتبر التأمين ضمان للأخطار التي تتعرض لها البضائع عبر الطرق البرية والجوية والبحرية والسكك الحديدية، كما يغطي أيضاً الأضرار والخسائر المادية اللاحقة للبضائع أثناء نقلها وفي بعض الأحيان أثناء عملية الشحن والتوزيع، وتمر عملية التأمين بمراحل هي:

**أ- الحصول على الوثائق:** تعتبر أول خطوة للقيام بعملية التأمين على البضائع، حيث أن الفاتورة التجارية وسند النقل كافيان لإبرام عقد التأمين على البضاعة في شركة التأمين.

**ب- إبرام عقد التأمين:** هو تعهد شركة التأمين على البضاعة كتابياً مقابل دفع قسط التأمين من طرف المؤمن له، وفقاً للشروط المتفق عليها في العقد، وهو بمثابة حماية للأخطار التي يتعرض لها المؤمن له.

**3- رجل العبور:**

يعتبر القائم بالعبور على أنه أساس وساطة عمليات النقل يتدخل في عمق سلسلة المنتوج، ويمكن أن يكون وكيل معتمد لدى الجمارك مكلف بخدمات التأمين في إطار وثائق بوليصة التأمين لمختلف الشاحنين، أو ناقل ومراقب بحري، فهو يؤمن عملية العبور كمهندس أو مقاول للنقل، فيعتبر بذلك متعهد عمليات الترانزيت وكيلا لقاء أجرة ويعمل لحساب موكله باستلام البضائع من الناقل البحري وبإتمام

المعاملات الجمركية وبإجراء عقود التأمين، وإذ لزم الأمر بالتعاقد على نقل البضائع مجدداً بواسطة ناقل آخر عن طريق البحر أو البر أو الجو لإيصالها إلى المكان المعين، ومختلف هذه المهام القانونية يمكن أن يكون رجل العبور:

**1. وكيل النقل:**

ان وكيل النقل تاجر يقوم بمقابل سعر جزافي بنقل بضاعة ما من نقطة ليسلمها إلى نقطة أخرى تحت مسؤوليته الكاملة، ويبادر بتنظيم وتحقيق من البداية إلى النهاية لكل عمليات المتتالية بالوسائل التي يراها ملائمة، وهذا لنقل البضائع وتحمل الأخطار المتعرض لها.

الوكيل بالنقل هو شخص مادي أو معنوي يلتزم تحت مسؤوليته، وباسمه الخاص بنقل بضاعة لفائدة زبونه، وهذا في إطار احترام الشروط في القانون التجاري.

**2. وكيل معتمد لدى الجمارك:**

هو شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطه باعتماد من إدارة الجمارك، حيث يقوم بإجراءات الاستيراد والتصدير لفائدة زبون معين مقابل وثائق معينة للقيام بعملية وضع البضائع تحت مراقبة الجمارك ومختلف المهام لوضع ضمان أمام إدارة الجمارك لصالح السمسار البحري.

ويعرف الوكيل بأنه: الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم لحساب الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل بالبضائع، سواء مارس هذه المهمة ممارسة رئيسية أو كانت تكملة لنشاط رئيسي.

**3. وكيل بالعمولة:**

يتمثل عمله في التوزيع، الشحن، و تفريغ السلع، وهو غير مسؤول عن نقل بضاعة ما بوسيلة أخرى ومن الجهة القانونية لا يحاسب إلا عن أخطائه الفعلية التطبيقية في عمله، ويمكن أن يكون أيضاً كمكلف بالعبور في الميناء، إذ يقوم باستقبال البضائع على عاتقه لوضعها على ظهر السفينة أو تسليمها لأصحابها بعد عملية التفريغ.

**يوجد هناك ثلاثة أنواع للعبور نذكر منها:**

1- العبور الدولي: في هذا النوع من العبور نجد مكتبين للجمارك، مكتب داخلي ومكتب خارجي، حيث في حالة الاستيراد يتم انتقال البضاعة من مكتب جمركي إلى آخر، وهذا بوسائل نقل متعددة سواء كانت جوية أو بحرية.

2- العبور الإقليمي: هذا النوع من العبور يكون بين التكتلات الاقتصادية أو التجارية، ان هذا النوع من العبور يسمح بمرور السلع المنقولة بين البلدان دون أن تخضع لعملية الجمركة من قيل مصالح الجمارك.

3- العبور الوطني: هو انتقال البضاعة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر داخل التراب الوطني، تحت رقابة أعوان الجمارك وأداء مختلف الإجراءات اللازمة من جمركة، تخزين، نقل...إلخ.

الوثائق المستعملة في التجارة الخارجية

من اهم الوثائق المستعملة في التجارة الخارجية ما يلي:

**1- وثائق إثبات السعر:**

تتمثل في مختلف أنواع الفواتير المنصوص عليها:

- الإشارة إلى أطراف العقد.
- عنوان ورقم التسجيل في السجل التجاري.
- البلد الأصلي للمنتوج.
- طبيعة لبضاعة أو الخدمة المقدمة.
- تاريخ وطرق التسديد.
- قيمة الفاتورة.
- تاريخ تحرير الفاتورة وتاريخ التسليم.
- شروط البيع والتسليم.
- الكمية، السعر الوحدوي الإجمالي.

ونميز بين مختلف الفواتير التالية:

**1. الفاتورة التجارية Facture Commerciale:**

تعتبر الفاتورة التجارية الوثيقة المحاسبية الأكثر أهمية في عمليات التبادل الدولي، ليس فقط لإثبات الديون وإنما للسماح للمصالح الجمركية بمراقبة البيانات المتعلقة بالبضاعة المشحونة، ويجب أن ترفق هذه الفاتورة بالبضاعة المعنية، حيث يبين آجال الشحن، كما يقوم المصدر بتحرير السعر الوحدوي المتفق عليه للبضاعة ووجهتها، إضافة إلى وجوب مطابقتها مع باقي المستندات، وخاصة بوليصة الشحن من كافة النواحي من حيث اسم المستورد، قيمة الاعتماد، البضاعة لكميتها ومواصفاتها.

**2. الفاتورة الشكلية Facture Pro Forma:**

تعتبر الفاتورة الشكلية فاتورة مبدئية مستعملة في عمليات التجارة الخارجية، إذ تحرر من طرف المصدر لصالح المستورد، وهذا قبل الاتفاق النهائي على الصفقة

التجارية، وتحتوي هذه الفاتورة على معلومات خاصة بالبضاعة: المبلغ الإجمالي، ثمن الوحدة، الوزن، الكمية، شروط البيع، فهي عموماً لصالح المستورد إذ تسهل عليه الإجراءات الإدارية، مثل الحصول على تأشيرة الاستيراد، كما تعتبر جزءاً من مستندات الاعتماد المستندي في حالة اختياره كوسيلة دفع.

**3. الفاتورة المؤقتة Facture Provisoire:**

وهي الفاتورة التي تستعمل عندما لا تتوفر لدى المورد كل العناصر الضرورية، والتي تسمح له بتحرير فاتورة تجارية، أو عندما تتعلق بالبضاعة التي تتعرض للنقصان أثناء الطريق، وبذلك يتم تحويل السعر، وهذه الأخيرة تكون متبوعة إجباريا بفاتورة نهائية (الفاتورة التجارية).

**4. الفاتورة القنصلية Facture Consulaire:**

هي فاتورة تجارية تحتوي على تأشيرة قنصلية بلد المستورد الموجودة في بلد المصدر، هذه التأشيرة هدفها الرئيسي هو إعطاء طابع رسمي للبيانات المذكورة فيها، مثل مصدر البضاعة وقيمتها.

**5. الفاتورة الجمركية Facture Douanière:**

هي فاتورة محررة ومؤقتة من طرف المصدر حسب الإجراءات المنصوص عليها، من طرف مصلحة الجمارك، إذ يصرح بها لدى الجمارك فقط.

**2- وثائق النقل:**

إن عملية نقل البضاعة ذات أهمية كبيرة، وقد تكون عن طريق البر أو الجو، وهذا حسب طبيعة البضاعة وأسعار النقل وتوفر الوسائل، وغالباً ما تقوم به شركات النقل الكبيرة، ويمكن عرض بعض وثائق النقل قيما يلي:

1. وثيقة النقل الجوي **LTA Lettre de Transport Aérien**:

هي وصل استلام يثبت أن البضاعة قد أرسلت عن طريق الجو، و تحرر من طرف شركات النقل الجوي، و تحت مسؤولية المصدر**LTA** هي عقد قانوني توضح فيها وضع كل الأطراف غير قابل للتفاوض لأنها مقررة لشخص مسمى، فهي تعطي حق الملكية للمرسل إليه إلا النسخة الثالثة ذات اللون الأزرق تحتوي على ختم وإمضاء شركة النقل الجوي.

**3. وثائق النقل البحري:**

أ- **بوليصة الشحن البحري**Billof Lading**:**

تعتبر كوثيقة تعتبر كوصل تسلم البضاعة، ومستند يؤكد ملكية البضاعة المذكورة فيها، للجهة التي حرر لأمرها، حيث تعطي النسخة من بوليصة الشحن للشاحن بعد ان يتم شحن البضاعة، وإن هذه البوليصة ترسل نسخة منها للمرسل، ويمكن أن يظهرها في حالة بيع البضاعة، أو يظهرها لوكيل العبور لتخليص البضاعة من حوزة الجمارك، وتبقى نسخة منها لدى ربان السفينة ليرجع بها بعد عملية تفريغ السلع المشحونة، يقوم المصدر بإرسال نسخة للمستورد وبطريقتين مختلفتين، وذلك لضمان وصول إحداهما إليه، ومن أهم البيانات التي تحتويها بوليصة الشحن هي:

- اسم الميناء المرسل إليه للبضائع.
- عدد الطرود أو الصناديق المشحونة ووزنها.
- اسم المستورد كاملاً وعنوانه.
- اسم ربان السفينة الذي يقودها أثناء الرحلة.
- رقم وتاريخ البوليصة والتوقيع.

ويذكر على هامشها عدد الطرود وعلامتها وأرقامها ومحتوياتها وأجرة الشحن.

**ب- سند الشحن:**

هذه الوثيقة تسمى سند الشحن؛ لأنها ليست حجة للإرسال الفعلي للبضائع، لكن حضورها فقط من اجل التعليمات المتعلقة بالنقل، ويقوم الناقل بواسطة سند الشحن إثبات هوية الأطراف والبضائع واجب نقلها، و أجرة الحمولة الواجب دفعها وذكر مبلغ التعويضات، مثلاً بسبب هلاك البضاعة أو تلفها أو ذكر إعفاء الناقل من بعض الأضرار، فالوثيقة إذا هي وسيلة إثبات، حيث التزامات الناقل تبدأ من وقت تسليم البضاعة لحين تسليمها.

ومن أشكال سند الشحن ما يلي:

- سند شحن مسمى: يبين عليه اسم المرسل إليه وهو الوحيد الذي له القدرة على حيازة البضاعة.
- سند شحن كامل يعطي حق ملكية البضاعة كامل السند، لكن خطر الضياع أو السرقة يجعل هذا الشكل
- قليل الاستعمال.
- سند شحن غير مسمى: هو صادر لأمر المستورد أو لبنكه (بنك الإصدار) فهو يسمح بانتقال ملكية البضاعة عن طريق التظهير.

**ومن أنواع سند الشحن:**

- **سند الشحن المباشر** Through Billof Leading:

هو سند شحن من نوع تقليدي يحرر من قبل شركة النقل البحري، ويغطي وسائل نقل مختلفة فهو يحدد ميناء الإقلاع، وفي هذه الحالة تشحن البضاعة على ظهر سفينة غير مسماة.

- **مستند متسلم للشحن** Received Forchipment:

حيث في هذه الحالة البضاعة تكون تحت تصرف شركة الملاحة، ولكنها لم تشحن بعد على ظهر السفينة عند تحرير هذا المستند، فهي إذا من الممكن أن تشحن على ظهر سفينة غير التي حددت من قبل.

- **مستند شحن على الظهر** On Board:

هذا المستند يبين أن البضاعة قد شحنت على ظهر السفينة.

**4. وثائق النقل البري:**

أ- النقل عن طريق السكك الحديدية: هو وصل إرسال بسيط يثبت بأن البضاعة قد أرسلت من الخارج عن طريق السكك الحديدية، وهي تحرر على ستة نسخ ذات نفس اللون، وتفرقها الأرقام الموجودة عليها باللون الأحمر.

ب- رسالة النقل البريدي الدولي: الاتفاقية الدولية لنقل البضاعة عن طريق البر تنص على مستند خاص يسمى رسالة النقل البري الدولي، والتي تصدر بأشكال مختلفة، وهذا راجع لتنوع وكثرة مؤسسات النقل، فهي تمتلك الخصوصيات العامة لرسالة النقل الجوي ورسالة النقل بالسكك الحديدية تعطي للبنك إمكانية إرسال البضائع تحت اسمها، وذلك لأجل الاحتفاظ بالرقابة على البضاعة، فإن هذه الطريقة تعتبر صعبة في النقل البري و ذلك راجع إلى صعوبات التخزين في مؤسسات النقل.

ج- الوصول البريدية: هو وصل إرسال البضائع عن طريق البريد والمواصلات أو عن طريق شركة البريد السريع، وهو محرراً إجبارياً لشخص مسمى، وتستطيع البنك أن ترسل البضاعة تحت اسمها، ويشمل هذا الوصل عدة معلومات منها:

- اسم المرسل إليه.

- وزن الطرد.

- عنوان المرسل إليه.

- معلومات أخرى.

**5- وثائق التأمين:**

تتعلق بالنقل البري، الجوي، البحري للبضائع المعرضة للأخطار التي تستوجب الحماية عن طريق التأمين، ولتجنب هذه الأخطار فإنه تستعمل الوثائق التالية:

**1. بوليصة التأمين** Police d'Assurance:

هي عقد محرر بين المؤمن والمؤمن له، يبين الشروط العامة المتفق عليها بين الطرفين وكذا حقوق وواجبات كل منهما، ويجب أن تكون مؤرخة بنفس تاريخ سند النقل، إذا بوليصة التأمين تتمثل في المستندات التي تؤمن على البضاعة المرسلة ضد المخاطر التي قد تنجم أثناء عملية النقل، ولها أهمية كبيرة بالنسبة للبنك؛ لأن البضاعة تعد بمثابة ضمان في حالة تخلف المستورد عن دفع قيمتها.

**2. الملاحق** Avenant:

وهي وثيقة تحرر عند إجراء تعديلات أو تغييرات في نصوص بوليصة التأمين؛ لأن التعديلات تتضمن تسميات مستفيدين جدد وتدعى ملحق التوكيل.« **D'Avenant Délégation** »

**3. شهادة** Certificat:

عبارة عن وثيقة صادرة عن المؤمن تثبت صحة وجود بوليصة التأمين، ووثائق التأمين تبين:

- اسم المؤمن له.

- التزامات المؤمن له.
- تعليمات الناقل.
- طرق إثبات الضرر.
- تاريخ الاكتتاب.
- عدد النماذج المحررة.
- الأخطار المحمية.
- وصف السلعة.

**6- الوثائق الجمركية:**

**1. التصريح الجمركي:**

حيث تخضع كل بضاعة تدخل التراب الوطني أو تخرج منه إلى عملية جمركية، إذ أن أهم التزام للمستورد أو المصدر إعداد وتقديم وثيقة تعرف بالتصريح الجمركي، وهذا الأخير يضم كل المعلومات الخاصة بالبضاعة، وهو وثيقة محررة وفقا للأشكال المنصوص عليها في أحكام القانون، يبن فيها المصرح العناصر المطلوبة لاحتساب الحقوق والرسوم.

وبمجرد قبول وتسجيل التصريح من طرف الجمارك فإنه يصبح عقداً حقيقياً ورسمياً، وهو ورقة إثبات تودع لدى مصلحة الجمارك في مدة أقصاها 21 يوم وتحرر في أربع نسخ:

1. الاولى يحتفظ المصرح بواحدة.
2. الثانية تودع لدى البنك.
3. الثالثة لدى نيابة مديرية المحاسبة.
4. النسخة الرابعة لدى مصلحة الجمارك.

**2. دفتر:** ATA

هو عبارة عن وثائق جمركية دولية تسمح بالتصدير المؤقت للمنتجات المحلية، دون التعرض للإجراءات المؤقتة، كما انه متوفرة لدى المؤسسات التي تحصل عليه من طرف الغرفة التجارية والصناعية التي تبنت الاتفاقية الدولية: اتفاقية بروكسل الدولية في:1961/12/06 واتفاقية اسطنبول في 1990/06/26، وذلك لتسهيل الإجراءات والعمليات الجمركية، كما تسمح دفاتر **ATA** بالقبول المؤقت لعينات تجارية، ومنتجات موجهة للمعارض والتظاهرات التجارية.

ولا يسمح باستعماله فيما يخص المواد الاستهلاكية والمنتجة الموجهة للتحويل أو التصليح، ويسمح باستعماله لمدة سنة فقط، وفيما يخص الفائدة التي يقدمها، وتخفيض التكاليف للمصدرين بإلغاء الرسوم على القيمة المضافة.

ومن البلدان المتبنية لدفتر **ATA** غير ملزمة بتقديم ضمانات للجمارك، ويسهل عبور الحدود، ويسمح للمصدرين والمستوردين باستعمال وثيقة واحدة لجميع الإجراءات الجمركية اللازمة، وبواسطة دفتر **ATA** فإن رجال الأعمال اللاجئين للخارج يستطيعون القيام بالإجراءات الجمركية، وذلك بتكاليف محددة من قبل التنقل إلى أكثر من بلد بواسطة دفتر **ATA** واحدة لمدة سنة، وكذلك الرجوع إلى البلد الأصلي بالمنتوج بدون أي مشكل.

**7- الوثائق الإدارية:**

**1. شهادة المنشأ:**

تحرر من طرف السلطات المعنية بعمليات الاستيراد و التصدير، كالغرفة التجارية، حيث يثبت فيها مصدر (منشأ) السلع والبضائع، أي في أي بلد أنشئت هذه الأخيرة، ويجب أن تكون:

- أن يذكر بها اسم وعنوان المصنع المنتج للبضاعة ومنشئها.

- أن يكون موضح عليها منشأ الخامات الداخلة في إنتاج البضاعة.

- محررة من طرف المنتج أو المصدر.

**2. شهادة الصحة والنوعية Certificat Sanitaire:**

هـي وثيقـة إداريـة تصـدرها السـلطات أو المصـالح الإداريـة المكلفـة بالجانـب الصـحي للبضاعة، حيث أنه ملزم عـلى جميـع المنتجـين للمـواد الاسـتهلاكية أن يقومـوا بتحديـد تـاريخ الإنتاج و نهاية الصلاحية على الغلاف الخارجي أو الداخلي لها، وهذا لـكي تسـهل الرقابـة عـلى البضائع على المستوى الوطني، وذلك لضمان صحة المستهلك وعدم تصدير بضاعة فاسدة.

وفي حالة التصدير تقوم مصلحة الجمارك بطلب وثيقة أو شهادة الصحة للسـماح بعبـور البضاعة إلى الخارج، نفس الشيء في حالة استيرادها، تأخذ عينة من هذا المنتـوج وتحللـه، هـذا الفحص تقوم به مصـلحة التحليـل والمراقبـة المتواجـدة في بلـد المسـتورد أو المصـدر، وتحتـوي شهادة الصحة على معلومات خاصة بالبضاعة:

- اسم المستورد والمصدر.
- يوم وصول البضاعة.
- وسيلة النقل.
- رقم الحاويات.
- طبيعة ونوعية البضاعة.
- تصريح عن تلك المواد و مدة صلاحيتها، ابتداء مـن تـاريخ إصـدار شـهادة الصـحة والنوعية.

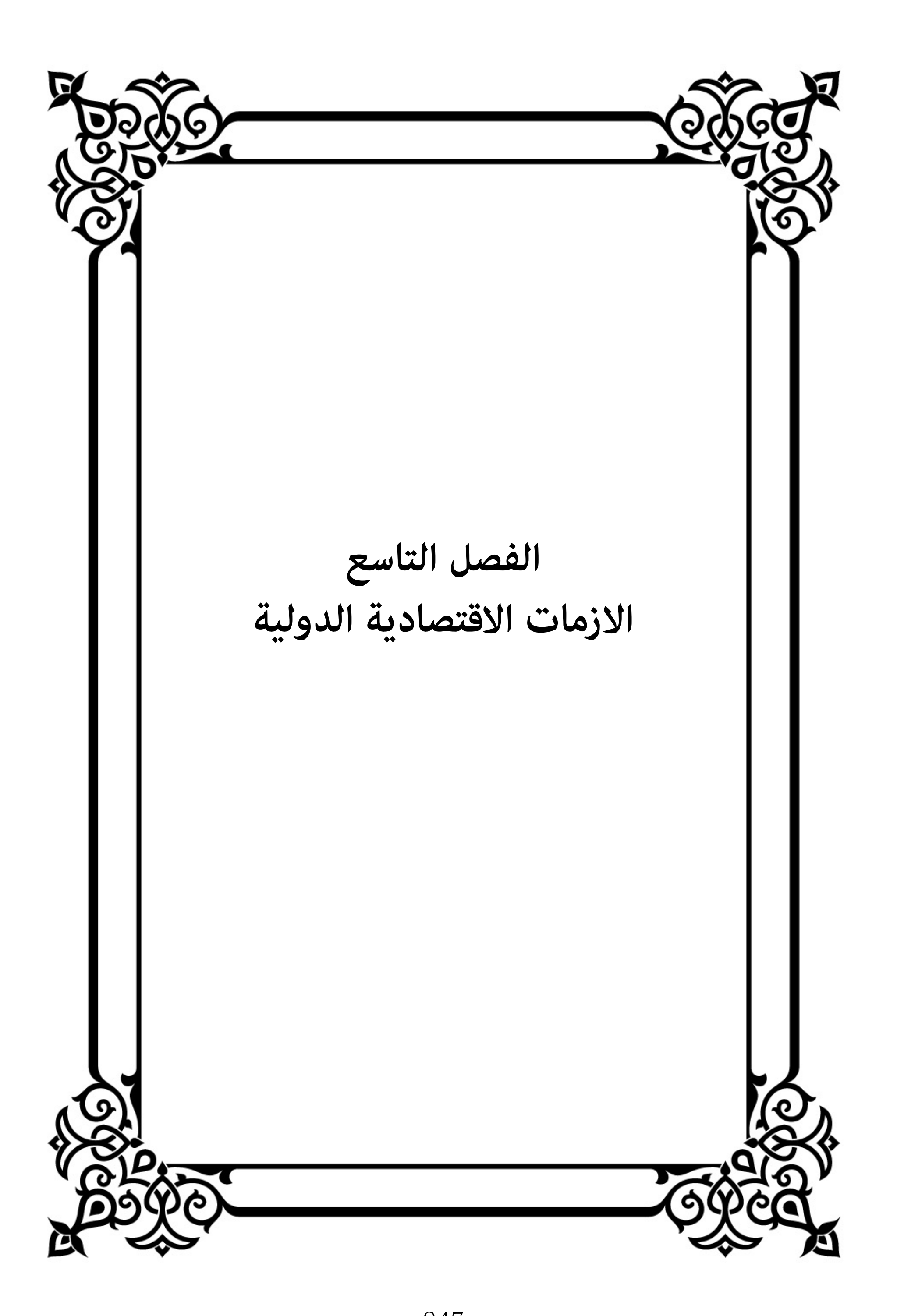
وتكمن أهمية الشهادة الصحية في أنها تحمي المستهلك بضمان وصول السلع الاستهلاكية إليه في وقتها المحدد، وقبل انتهاء صلاحيتها، حتى لا يكون هناك ضرر عليه، وهي ضرورة عند عبور السلع من بلد إلى آخر.

**3. شهادة المطابقة:**

هي وثيقة إدارية تحتوي مجموعة من المقاييس التي تخضع لها البضاعة فالمستورد عندما يقوم بطلب السلعة أو البضاعة يجب أن يتأكد من أنها هي نفسها، و تطابق نفس المواصفات المطلوبة، من حيث الكمية والنوعية وتحرر هذه الشهادة من طرف أجهزة الرقابة المخصصة لذلك، وتحتوي على المعلومات خاصة بالبضاعة منها:

- اسم المصدر وعنوانه (صاحب البضاعة).
- اسم البضاعة.
- نوع البضاعة.
- كمية البضاعة.

كما تظهر أهميتها في أنها تمنع تسرب المواد المهربة أو الممنوعة داخل التراب الوطني.



# الفصل التاسع
# الازمات الاقتصادية الدولية

## الازمات الاقتصادية الدولية

### مفهوم الازمة

ان كلمة (أزمـة) هـي كلمـة عامـة ومعروفـة في الوسـط الاجتماعـي، بأنهـا مشـكلة يثـير استخدامها في كثير من المجالات والنقاشات الحادة حول تحديد مفهوم معـين، أو اتجـاه معـين في القضايا العامة أو الخاصة، قد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية.

وفي القواميس الإنجليزية، نجد أن قاموس ويسـتر (**Waster Dictionary**) عـرف الأزمـة على أنها زمن حاسم أو زمن خطر عظـيم سـتقرر نتائجـه مـا إذا كـان سـتتبعه عواقـب سـيئة، كالأزمة المالية أو الاقتصادية.

او هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي  في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، ويعرفها آخرون بأنها مرحلة أو طور انحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية، والتي تعبر أيضاً عن التناقضـات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي.

أو هي نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التاثيرات آو حـدوث خلـل مفـاجىء يـؤثر عـلى المقومات الرئيسية للنظام وتشكل الازمة تهديد كبير وصريح وواضح لبقاء المنظمة آو المؤسسة آو الشركة آو حتى النظام نفسه، وقد تؤدي الازمات المتتابعة آلي اختلاط الاسباب بالنتائج، مـما يفقد المدير آو صانع القرار القدرة على السيطرة عـلى الأمـور، وتختلـف الازمـة عـن الاشـكال القريبة منها مثل المشكلات والكـوارث في انهـا أي الازمـة تـؤدي آلي اصـابة الاعمـدة الرئيسـية لحياة الفرد ولحياة الشركة وللمجتمع.

مراحل تطور الأزمة

**1- نشأة الأزمة:**

وهي المرحلة التى تبدأ فيها الأزمة تلوح في الأفق، إذ يداهم متخذ القرار إحساس بالقلق، ويستطيع متخذ القرار في هذه المرحلة، بخبرته ونفاذ بصيرته، أن يفقد الأزمة مرتكزات نموها من خلال تنفيس الأزمة ومحاولة تجميدها، ويظهر إحساس غامض بوجود ما يلوح في الأفق، وهذا الإحساس ينذر بخطر غير محدد ةالمعالم أو المدى الذي سيصل إليه، وذلك لا شك راجع إلى عدم توافر بيانات ومعلومات عن الأزمة، واتساع نطاق المجهول الذي يسير فيه الفرد، فإذا كان متخذ القرار لديه الخبرة والقدرة على استيعاب هذه المرحلة من مراحل الأزمة استطاع القضاء عليها في مهدها وإلا تقدمت الأزمة إلى المرحلة التالية، ويمكن القضاء على الأزمة فى مولدها بتجميدها والقضاء عليها دون تحقيق أية خسارة أو صدام بين أطراف مختلفة، وكذلك بإيجاد مخور اهتمام جديد يغطي على الاهتمام بالأزمة، ويحولها إلى شئ ثانوي لا قيمة له، وكذلك يمكن القضاء عليها بإمتصاص قوة الدفع المحركة لها وتشتيت جهودها.

**2- نمو الأزمة:**

إذا تطورت الأزمة بعد ميلادها نتيجة عدم قدرة متخذ القرار على القضاء فإنها تنمو، بحيث لا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها أو تجاهلها، وهنا يجب عليه التدخل الإيجابي من أجل إفقاد الأزمة عوامل تطورها، واذا لم يستطع متخذ القرار أن يقضي على الأزمة فى مهدها فنمت ودخلت في مرحلة نمو واتساع، حيث تمت تغذيتها عن طريق:

- مغذٍ داخلي للأزمة تستمد منه قوتها منذ نشأتها ولم يتم القضاء عليه.

- مغذٍ خارجي تفاعل معها وبها ليضيف إلى الأزمة قوة دفع جديدة وقدرة على النمو والاتساع.

ولا يمكن هنا إنكار الأزمة أو تجاهلها نظراً لدخول أطراف جديدة في صراع الأزمة؛ لأن الخطر طال هذه الأطراف ووصل إليها وبالتالي لزم التنبيه بالأزمة ووجودها وتبدأ المطالبة بالتدخل قبل أن تستفحل وتصل إلى المرحلة التالية.

ويمكن القضاء على الأزمة في مرحلتها تلك بعدم السماح بتطورها أكثر من ذلك، وإيقاف نموها عند المستوى الذي وصلت إليه بتحييد وعزل المغذيات الخارجية التى تدعم الأزمة، إما عن طريق استقطابها أو بث التعارض بين المصالح، وبين استفحال نمو وتطور الأزمة.

**3- مرحلة قمة نضج الأزمة:**

ان الوصول إلى هذه المرحلة نادر جداً فى حياة الأزمات، ولكن طالما كان هناك استخفاف وإستبداد وجهل وكبر تصل الأزمة إلى مرحلة النضج، وتصبح ذات قوة تدميرية عالية وتصل إلى أقصى قوتها وعنفها، ويستحيل السيطرة عليها بعد ذلك، ولا مفر من الصدام معها، وتبدأ سلسلة من نزيف الخسارة المتتالى حتى تنحسر الأزمة وتنتهى.

ولكن، هناك أمل بسيط أن يتم القضاء على الأزمة عن طريق تحويل اتجاه الأزمة، وبمل قسوتها نحو كبش فداء يتحمل كل التبعات السابقة، وليحمله إعصار الأزمة حيث المقر النهائى له، إما خارج المؤسسة أو الوفاة أو الاغتيال، حيث القضاء على كل الأحلام ولبطموحات إلى حيث لا رجعة لها مرة أخرى.

**4- مرحلة انحسار وتقلص الأزمة:**

هنا وصلت الأزمة إلى مرحلة ليست نهائية حيث نضجت واتسعت بعد الإعصار الهائج، في كل مكان في المرحلة السابقة، واصطدمت بالعديد من الصخور،

فحدث لها نوع من التفتيت والانكسار فبدأت تتقلص وتنحسر، ولكنها لم تنته بعد، حيث مازالت، كالأمواج الضعيفة ممكن أن تعلوا حدتها في أي زمان طالما كانت هناك مصادر تغذيها، وتستمد منها قوتها إذا لم تتحقق ما كانت تصبو إليه.

ولا تنتهى هذه الأمواج ولن تستقر إلا إذا انتهت الأزمة، ودخلت في مرحلتها التالية والأخيرة، فإذا ظلت على حالة عدم الاستقرار تلك ظلت توجه المزيد من الضربات للكيان الموجود، حقيقة هي ضربات ليست عنيفة أو كالموج الهائج، ولكنها تعطى حالة عدم الاستقرار أو التوازن، ولا تنتهى إلا إذا اختفى هذا الكيان فهو لن يقوى على الصمود أمام هذه التوابع المتلاحقة.

**5- تفاقم الأزمة:**

تصل الأزمة الى هذه المرحلة، نتيجة عدم دراية متخذ القرار بأبعاد الأزمة محل الاعتبار واستبداده بالرأي وانغلاقه على نفسه، أو عدم التخطيط المسبق لها، ومن ثم تزداد قوي المجتمع المتفاعلة مع الأزمة، حيث تغذى الأزمة بقوى تدميرية إضافية، ونادرا ما تصل الأزمات الى هذه المرحلة فيما عدا الأزمات الناتجة عن كوارث طبيعية مفاجئة وسريعة التطور.

كما تتفاقم الأزمة لعدة أسباب، أهمها:

1. سوء التخطيط والإدارة.
2. عدم الاستخدام الأمثل للموارد المعلوماتية والاقتصادية والبشرية المتاحة.
3. سوء الأداء وعدم وجود إجراءات أمنية أثناء الأزمة وبعدها.
4. حدوث تغيرات خارجية أو داخلية في المؤثرات على الأزمة.
5. عدم تناسق وتكامل أفراد منظومة صنع القرار.
6. عدم دقة الحكم على الأحداث وعدم توفر معلومات كافية عن عواملها وأسبابها.

7. انزعاج صانع القرار تحت ضغط الأزمة أو عدم الثقة في اختياراته.

اسباب الازمات

**1- المعلومات الخاطئة او الناقصة:**

عندما تكون المعلومات غير متاحة او قاصرة آو غير دقيقة، فان الاستنتاجات تكون خاطئة فتصبح القرارات ايضاً خاطئة وغير سليمة، مما يؤدي آلي ظهور تعارض وصراعات وازمات.

**2- التفسير الخاطىء للامور:**

ان الخلل في عملية التقدير والتقويم للامور والاعتماد على الجوانب الوجدانية والعاطفية اكثر من الجوانب العقلانية يجعل القرارات غير واقعية، ويرتب ذلك نتائج تؤدي في النهاية آلي الازمة، كما حصل لدينا في موضوع العمالة والتشغيل، حيث كان كل مدير يوظف اقاربه واصحابه فظهرت لدينا الان مشكلة العمالة الفائضة.

**3- الضغوط:**

هناك ضغوط داخلية وخارجية، مثل الضرائب والمنافسة ومطالب العاملين والتكنولوجية الجديدة، فتتصارع هذه الضغوط مع بعضها، ويجد المدير نفسه وسط هذه الضغوط، فيكون قد تقدم مراحل كثيرة في طريقه آلي الازمة.

**4- ضعف المهارات القيادية:**

ان القيادة فن وعلم وموهبة وزكاء، وهي تتضمن التعامل مع الناس لذلك علينا توقع التناقضات والامور التي لا يمكن التنبؤ بها لان النفس البشرية معقدة، لذلك من الصعب آن نتعامل معها دائماً بمنهجية علمية.

وعلينا ان نفتح اذهاننا فاجادة الرقص في المناضق الضيقة عمل رائع وفي بعض الاحيان ينقذ الرقص حياتنا، ومع ذلك الرقص موهبة غير علمية لذا يقال القادة العظام فنانون وليسوا علماء، وعلى المدير آن يلعب دوره بمهارة فائقة، وان يرسم صور جميلة كالتي يرسمها الرسام بالالوان والفرشاة، وعلى المدير آن يكون، كالموسيقي بل كقائد الاوركيسترا، وعلى المدير آن يقلع عن اسلوب الإدارة بالتهديد والوعيد والتعنيف، حيث لم يعد هذا الاسلوب ذو اثر كبير على انسان العوامة والتلفزيون المدشش والاتصالات والمعلوماتية، أي على المدير آن يتعامل مع انسان العصر الذي يتعرض لضغوط.

**5- الجمود والتكرار:**

ان بعض مدرائنا والعاملين عندنا يختارون طريق الجمود والتكرار في اداء العمل لانه الطريق الذي يعود بنا سالمين، وهناك كثير من الناس يضيعون حياتهم منتظرين انفراج المشكلات، وفي هذه الحالة تتراكم المشكلات، وتكون مقدمة لحدوث الازمة، فلا يقبلون التغير والتطوير بسهولة، وللاسف آن اغلب مدرائنا يتصفون بالجمود الفكري والروحي والضميري والابداعي والتطويري والتشريعي.

**6- غياب آو تعارض الاهداف آن المديرون الذين يسمحون للحريق آن ينشب:**

ثم بعد ذلك يوظفون كل طاقاتهم لاخماد هذا الحريق؛ لانهم يشعرون آن الازمات تواجههم باستمرار فهم ببساطة سيقولون انه ليس لديهم وقت لوضع الاهداف، علما ان وقتهم يضيع في التسلية وزيارات على الهاتف؛ لانه حسب احصائيات اليونيسكو ان انتاجية العامل العربي لا تتجاوز في اليوم اكثر من 26 دقيقة، فكيف سنقتنع آن هؤلاء يعملون ليل نهار لدرجة آن الإدارة لدينا أصبحت تعمل بلا غاية وبلا هدف.

**7- البحث عن الحلول السهلة:**

ان حل المشكلات والازمات يتطلب بذل الجهد والعرق واعـمال العقـل، امـا البحـث عـن الحلول السهلة يزيد المشكلات، ويعقدها ويحولها آلي ازمات، وللاسف آن اغلب اداراتنا تعمـل وفق منطق ماشي الحال، ولا يبحثون عن حلول جذرية وجدية.

**8- الشائعات:**

حيث تؤثر الشائعات بشكل كبير على الروح المعنوية وتشيع نوعاً من عدم الثقة، ووجود النار تحت الرماد امر جاهز لاشعال الازمات، اذا لم يتم اكتشافها واطفائها في الوقـت المناسـب، ان هذه الاسباب ليست هي الوحيدة بل يوجد غيرها حسب طبيعة الازمـة، لكـن يجـب تـلافي هذه الاسباب لتجنب المزيد من الازمات.

المظاهر الحديثة للأزمة الشاملة

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- انخفاض معدل نمو الصادرات.
- انخفاض العمالة.
- انتشار البطالة.
- حدوث ظاهرة التضخم.
- ارتفاع أسعار الفائدة.
- اتجاه منحنى الربح في البلدان الرأسمالية نحو الانخفاض.
- تفاقم أزمة النقد الدولية.
- ارتفاع أسعار الذهب.

وقد تجمعت هذه المظاهر جميعاً في الأزمة الاقتصادية الشاملة التي شهدتها البلدان الرأسمالية في سبعينات القرن العشرين، إذ كانت كل الاقتصاديات الرأسمالية تقريباً تواجه معدلات بطالة مرتفعة، وفي الوقت نفسه كان أغلبها يتبع سياسات مضادة للتضخم، وهي ذات طبيعة انكماشية تضاعف من حدة البطالة.

وما تزال الرأسمالية عاجزة عن التغلب على أزماتها، ومازالت تعاني أزمات عميقة (أزمات دورية وهيكلية)، وصارت أزمتها الاقتصادية أزمة متصلة وممتدة بما تشتمل عليه من نمو بطيء وبطالة جماعية، ومازالت البلدان المتقدمة تمارس عمليات استغلال بلدان العالم الثالث، ونهبها في محاولة مستمرة لنقل أعباء أزمتها إلى شعوب تلك الدول.

ومع كل الأزمات التي تعانيها الدول الرأسمالية فإن نظامها الاقتصادي مازال قادراً على التكيف والبقاء، ومازال قادراً على مواصلة الاستغلال، لقد بدأت معالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ، كما أحدثت للحكومات خوفا على أنظمتها وديمومتها.

مهام إدارة الأزمات

**من اهم مهام إدارة الأزمات ما يلي:**

1. خلق وعي عام والزام لدى إدارة المنظمة، بضرورة الإهتمام بهذا النهج الإداري الحديث التي يمكنها من مواجهة الأزمات عن طريق الاستجابات المرنه والمنظمة لظروف الأزمات.
2. تطبيق الأسلوب العلمي الحديث في رصد وتحليل ومعالجة الأزمة.
3. أحداث جهاز انذار مسبق لرصد مؤشرات الأزمة، ويتكون هذا الجهاز من قسم أبحاث خاص يعمل فيه فريق مختص لرصد المؤشرات التي تنذر بقدوم

الأزمات واطلاع الإدارة العليا أولاً بأول على نتائج تطور مؤشرات الأزمة.

4. خلق توازن بين مبدأ المركزية واللامركزية، حيث أن المركزية لاتعطي حرية التصرف وأعطاء الأوامر، أما اللامركزية التي تسمح بأعطاء الأوامر وحرية التصرف وصلاحيات تواسعة، ومن هنا جاءت إدارة الأزمات في التوازان بينهما، ويتكون فريق إدارة الأزمات من الفريق الإداري، وهو فريق يتبع إدارياً الفريق الرئيسي الذي يوضع السياسات، وهنا مهمة الفريق الإداري العمل من أجل الإزمة.
5. يرأس رئيس إدارة الإزمات ويمارس نوعاً من اللامركزية في مجال التنفيذ.

والفريق المختص بوضع السياسات الخاصة بمواجهة الأزمات، ويتكون الفريق المختص عادة من المدير التنفيذي للمنظمة يساعده أخصائيون من داخل أو خارج المنظمة، ويتمتع هذا الفريق بسلطة لامركزية في هذا المجال حيث يحق له صنع وأتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة، والفريق الأرتباط، الذي يعمل فريق الأرتباط بين الفريق الإداري والأقسام المختلفة المعنية مباشرة بالأزمة، ومهمة هذا الفريق تزويد الفريق الإداري بالمعلومات المتعلقة بالأزمة وأية اقتراحات حول سبل حلهان، وتكون سلطته مركزية نظراً لارتباطه بالفريق الإداري.

أنواع الأزمة

**يمكن ابراز أنواع الأزمة كما يلي:**

1. أزمة اقتصادية، يعلب عليها الطابع المادي المؤثر في اقتصاد الأشخاص أو المجتمع أو الدولة كضرب العملة وتدهورها، الإفلاس، تكدس المنتجات وعدم القدرة على تصريفها.

2. أزمة اجتماعية تهز المجتمع بأسر، مثل الزلزال، الفيضانات البراكين الحرب وفاة زعيم الأمة.
3. أزمة شخصية، ذات طابع معنوي تمس الجانب الإنساني أو الاجتماعي مثل الطلاق، المرض الشديد، الطرد من العمل، وفاة أحد الوالدين، إلى غير ذلك من المشكلات والأزمات الشخصية.
4. أزمة دولية، وتمس المجتمع الدولي مثل التلوث البيئي الحروبِ الكبيرةُ بين ألأكثر من دولة والتسرب الإشعاعي.
5. أزمة إدارية، وهي التي تتعلق بالمنظمة كاحتراق ملفات المنظمة أو إضراب الموظفين عن العمل، نقص المواد الخام، العجز المالي، الخلافات الحادة بين الإدارة العليا.

ماهية الازمات الاقتصادية الدولية

تعرف الأزمات الأقتصادية

هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما أو عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشيء عن أختلال التوازن بين الأنتاج والأستهلاك.

او هي حالة عصبية مفزعة مؤلمة تضغط على الأعصاب، وتشل الفكر وتحجب الرؤيا، تتضارب فيها عوامل متعارضة، وتتداعى فيها الأحداث، وتتلاحق، وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج، وتتداخل الخيوط ويخشى من فقد السيطرة على الموقف، وتداعياته وآثاره ونتائجه.

تطور الازمات الاقتصادية

لقد كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعاً مختلفاً عن الأزمات التي حدثت في عصر الرأسمالية، فقد كانت الأزمات تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية، كالجفاف والطوفان والجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان، كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث فاقة شديدة عند الناس، وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس.

وكانت هذه الأزمات، التي تسمى «أزمات ضعف الإنتاج»، تنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين، وقد أشار احد المتخصصين إلى معظم الأزمات الاقتصادية التي حدثت في مصر على مر العصور، وحدد أهم الأسباب التي نشأت عنها ما كان منها بسبب الطبيعة (كانخفاض منسوب النيل، وانحباس المطر، والآفات التي تصيب المحصولات) أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفه كالفتن والاضطرابات وتفشي الرشوة وغلاء دور السكن وارتفاع أجورها وانخفاض قيمة النقود.

وفي العصر الحديث انفجرت أول أزمة خفض إنتاج ذات صفة دورية واضحة في إنكلتراعام 1825، وأدت هذه الأزمة إلى تقليص الإنتاج، وحدثت إفلاسات كثيرة، اضافة الى أزمة تسليف ونقد، وتراجع التصدير، وانتشرت البطالة والفقر. أما أزمة خفض الإنتاج الدورية التالية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام 1836، وشملت جميع فروع الصناعة في إنكلترا، وأدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير، ثم بدأت مرحلة ركود طويلة امتدت حتى عام 1842، ثم اندلعت أزمة اقتصادية جديدة في عام 1866 بسبب بعض الحروب التي وقعت بين الدول الأوروبية، فسبّب ذلك توتراً اقتصادياً كبيراً في أوروبا، وظهرت أزمة أخرى في عام 1882، وأزمة تالية

في عام 1890. وانتشرت أزمة كبيرة في أوروبا في عام 1900، تلتها أزمة عام 1907 وأزمة 1913.

أما أعنف أزمة حدثت في القرن العشرين فهي أزمة 1929 - 1933 التي هزت العالم، وكانت لها سمعة مدوية، وتلتها أزمة 1974 - 1975 التي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية، وتعدّ أزمة 1981 - 1983 أشد عنفاً من أزمة السبعينات السابقة، والأزمة التي كانت في جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه صارت تأخذ شكل الركود الممتد لا شكل دورة الانتعاش والركود.

انواع الازمات الاقتصادية الدولية

**1- الأزمة الدورية:**

(أزمة فيض الإنتاج) التي تدعى أحياناً «الأزمة العامة»، فتصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسة فيها: الإنتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم، وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً، إذا ما وزنت بغيرها من الأزمات.

**2- الأزمة الوسيطة:**

فأقل اتساعاً وشمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني، وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

**3- الأزمة الهيكلية:**

فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها على سبيل المثال، أزمة الطاقة، وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء، وغيرها، وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فإنه لابد أن يكون قطاعاً مهماً، وأساسياً، كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك. فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو استمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاتها.

إدارة الأزمة في العلاقات الدولية

انه من الصعب تصور وجود مجتمع يخلو من الأزمات، بل أن الفرد أو الأسرة تتعرض لأزمات مستمرة حتى أنه يمكن القول بأن الأزمات أصبحت سمه من سمات الحياة المعاصرة والتطور البشري، وكما يواجه الفرد أو الأسرة الأزمة فإن المجتمعات والدول تواجه أزمات كبرى سواء كانت داخلية أو خارجية، أي في علاقتها بالدول والمنظمات الدولية، وعلى صعيد آخر فإن كثيراً من المنظمات والمؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية في الدول الصناعية أو الدول النامية التي تواجه لأزمات تلحق بها اضراراً وخسائر مادية ومعنوية هائلة واحياناً تقضى عليها، ولاشك أن التسليم بحقيقة أن الأزمات جزء من حياة الأفراد والتنظيمات الاجتماعية والمنظمات والمؤسسات والدول يمثل مدخلاً مناسباً للتعامل مع الأزمة، حيث يمكن التفكير والعمل للوقاية من الأزمات وإدارتها، بطريقة علمية من خلال دراسة الأزمات السابقة واستخلاص الدروس المستفادة، وتحديد مراحل الأزمة والتخطيط لإدارتها اعتماداً على فرق خاصة لإدارة الإزمة تتلقى تدريباً نظرياً وعملياً.

كما ان الشاهد أن دراسات إدارة الأزمة قد تطورات وأصبحت مجالاً مشتركاً لاهتمام، وعمل باحثين وخبراء من تخصصات عملية مختلفة تجتمع كافة فروع العلوم

الإنسانية الاجتماعية والطبيعية، ورغم أن أصحاب كل تخصص يتعاملون مع إدارة الأزمة كل من زاوية اهتمامه وخلفية النظرية وخبراته العلمية، الا أن هناك نقاطاً كثيرة للالتقاء والتعاون والعمل المشترك فرضتها الطبعية النوعية المركبة لبعض الأزمات التي تستدعي عمل فريق من مختلف التخصصات والخبرات.

ولاشك أن نقاط الاتفاق والعمل المشترك قد افضت إلى بلورة العديد من المفاهيم النظرية، والمعايير الخاصة بتقسيم الأزمات ومراحل تطورها وأسس تشكيل فريق إدارة الأزمات وأساليب عمله فضلاً عن عوامل النجاح في إدارة الأزمة، وقد خطيت الأزمات في العلاقات الدولية بأهتمام واسع من الباحثين؛ بل يمكن القول بأن النمط التكراري لظهور واختفاء الأزمات الدولية كان القاطرة التي دفعت بحوث العلاقات الدولية للأمام، وتكاد تعيش العلاقات الدولية المعاصرة أزمات متلاحقة على نحو جعل هذه الأزمات الدولية متكررة، تفرض نفسها عن كل من صناع السياسات الخارجية ومراقبي ومحللي العلاقات الدولية.

التخطيط لإدارة الأزمات

ان التخطيط لإدارة الأزمات هي تلك العملية المنظمة والمستمرة التي تهدف الى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة في توجيه الإمكانيات والموارد المتاحة، للتعامل الفعال مع الأزمات المحتملة ومواجهتها في جميع مراحلها، مع الاستعداد لمواجهة المواقف الطارئة غير المخططة التي قد تصاحب الأزمة، والتخفيف من آثارها ثم توجيهها لتحقيق المصالح القومية.

فالتخطيط هو العامل الأساسي لنجاح عملية إدارة الأزمات، حيث يساهم التخطيط الجيد في منع حدوث أزمة وتلافي عنصر المفاجآت المصاحب لها، ويتيح التخطيط لفريق العمل بإدارة الأزمات القدرة على إجراء رد فعل منظم وفعال لمواجهة وإدارة الأزمة بكفاءة عالية.

ويجب أن يعتمد التخطيط على:

1. خلفية تاريخية عن الأزمة وبيانات تاريخية عن أزمات مماثلة.
2. أهداف المصالح المشتركة في الأزمة ومدى شرعيتها وتأثيرها على المصلحة العامة.
3. إمكانية وقدرات الأطراف ومدى فاعليتها لتحقيق الهدف.
4. السمات الشخصية والاتجاهات لقادة وقيادات الأطراف.

وتعتمد إدارة الأزمات على شقين رئيسيين هما:

**1- حصر العداءات المحتملة:**

العوامل التي تساعد على نشوبها والحصر التاريخي للأزمات، والعوامل المسببة لها والدروس المستفادة منها.

**2- تعظيم القدرات لمجابهة الأزمات:**

ترتبط الإدارة الجيدة للأزمات بقدرة المجتمع على إدارة الأزمة أو إيجاد وسيلة لتفاعله الإيجابي معها، ويختلف أسلوب وأدوات إدارة الأزمة طبقاً لطبيعة المرحلة التي تمر بها الأزمة.

عوامل نجاح إدارة الأزمات

**1. إدراك أهمية الوقت:**

إن عنصر الوقت احد أهم المتغيرات الحاكمة في إدارة الأزمات، فالوقت هو العنصر الوحيد الذي تشكل ندرته خطراً بالغاً على إدراك الأزمة، وعلى عملية التعامل معها، اذ ان عامل السرعة مطلوب لاستيعاب الأزمة والتفكير في البدائل

واتخاذ القرارات المناسبة، والسرعة في تحريك فريق إدارة الأزمات والقيام بالعمليات الواجبة لاحتواء الأضرار، او الحد منها واستعادة نشاط المنظمة.

**2. إنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات:**

الخاصة بكافة أنشطة المنظمة، وبكافة الأزمات والمخاطر التي قد تتعرض لها، وآثار وتداعيات ذلك على مجمل أنشطتها، ومواقف للأطراف المختلفة من كل أزمة او خطر محتمل، والمؤكد ان المعلومات هي المدخل الطبيعي لعملية اتخاذ القرار في مراحل الأزمة المختلفة، والإشكالية ان الأزمة بحكم تعريفها تعني الغموض ونقص في المعلومات، من هنا فان وجود قاعدة أساسية للبيانات والمعلومات تتسم بالدقة والتصنيف الدقيق وسهولة الاستدعاء قد يساعد كثيرا في وضع أسس قوية لطرح البدائل والاختيار بينها.

**3. القدرة على حشد وتعبئة الموارد المتاحة:**

مع تعظيم الشعور المشترك بين أعضاء المنظمة او المجتمع بالمخاطر التي تطرحها الأزمة، وبالتالي شحذ واستنفار الطاقات من أجل مواجهة الازمة والحفاظ على الحياة، وتجدر الإشارة إلى ان التحديات الخارجية التي تواجه المنظمات أو المجتمعات قد تلعب دوراً كبيراً في توحيد فئات المجتمع وبلورة هوية واحدة له في مواجهة التهديد الخارجي.

**4. الاستعداد الدائم لمواجهة الأزمات:**

ان عملية الاستعداد لمواجهة الأزمات تعني تطوير القدرات العملية لمنع او مواجهة الأزمات، ومراجعة إجراءات الوقاية، ووضع الخطط وتدريب الأفراد على الأدوار المختلفة لهم أثناء مواجهة الأزمات، وقد سبقت الإشارة الى عملية تدريب فريق إدارة الأزمات، لكن عملية التدريب قد تشمل في بعض المنظمات ذات الطبيعة الخاصة كل الأفراد المنتمين لهذه المنظمة، وتشير أدبيات إدارة الأزمات إلى وجود

علاقة طردية بين استعداد المنظمة لمواجهة الكوارث وثلاثة متغيرات تنظيمية هي حجم المنظمة، والخبرة السابقة للمنظمة بالكوارث، والمستوى التنظيمي لمديري المنظمة.

**5. توافر نظم إنذار مبكر تتسم بالكفاءة:**

والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيل هذه الإشارات الى متخذي القرار.

**6. نظام اتصال يقيم بالكفاءة والفاعلية:**

لقد أثبتت دراسات وبحوث الأزمة والدروس المستفادة من إدارة أزمات وكوارث عديدة ان اتصالات الأزمة تلعب دوراً بالغ الأهمية في سرعة وتدفق المعلومات والآراء داخل المنظمة، وبين المنظمة والعالم الخارجي، وبقدر سرعة ووفرة المعلومات بقدر نجاح الإدارة في حشد وتعبئة الموارد وشحذ طاقات أفراد المنظمة، ومواجهة الشائعات، وكسب الجماهير الخارجية التي تتعامل مع المنظمة، علاوة على كسب الرأي العام أو على الأقل تحييده.

طرق التعامل مع الأزمة

هناك العديد من الطرق المختلفة للتعامل مع الأزمة منها:

**1. إنكار الأزمة:**

يتم فيها التعتيم الإعلامي على الأزمة وإنكار حدوثها وعدم الاعتراف بوجود أي خلل في الكيان مع الادعاء بسلامة كل شيء إذا ما تسربت بعض الأنباء عن الأزمة، مثال أزمة الركود والسيولة التي واجهة الاقتصاد المصري.

**2. كبت الأزمة:**

يتم فيها استخدام العنف والقوة لتدمير العناصر الأولية للأزمة وبشكل عام، وعدم الاستجابة لأية ضغوط وذلك حتى لا تتصاعد الأزمة وتظهر للعديد من الأفراد، والتحرك هنا يكون سريعاً ومباشراً والتعامل مع كل المشتبه فيهم لإحداث الأزمة والقضاء عليهم فوراً، مثال تدخل الجيش الصيني لسحق انتفاضة الطلبة في الميدان السماوي.

**3. إخماد الأزمة:**

يتم فيها استخدام العنف البالغ والتعامل الصريح عن طريق الصدام العلني مع كل القوة المؤثرة على الأزمة مع تصنيفيتها بدون مراعاة لأي أحاسيس أو مشاعر أو قيم، ويتم اللجوء لهذه الطريقة إذا ما وصلت الأزمة لمرحلة التهديد الخطير والمباشر للعيان، وأنه في حالة استمرارها سينهار هذا الكيان ويجب المحافظة عليه حتى يمكن الحفاظ على الحياة، مثال مواجهة الجيش الصهيوني للانتفاضة الفلسطينية.

**4. بخس الأزمة:**

يتم فيها التقليل من شأن الأزمة، ومن تأثيرها ومن نتائجها، ولكن يتعين أولاً الاعتراف بالأزمة، كحدث تم فعلاً، ولكن غير مهم قليل الشأن سيتم التعامل معه بالأساليب المناسبة، للقضاء عليه حتى يستعيد الكيان توازنه واتساقه وأداء عناصره بشكل سليم، مثال مشكلة تمرد الأمن المركزي عام 1986.

**5. تنفيس الأزمة:**

يتم فيها إخراج ما نفوس مصادر الأزمة من غليان للحد من انفجارها، ولإستخدام هذه الطريقة شروط:

- دراسة تصارع المصالح وتصارع الحقوق.

- دراسة قوى الضغط على الأزمة.
- معرفة أطراف العلاقات وما هي المصالح والحقوق.
- دراسة الأزمة دراسة مستفيضة ومتعمقة.
- إيجاد وسائل التنفيس المناسبة التي تستغرق الجهد فتضعف قوى الأزمة الرئيسية وتتفتت، مثال الانتخابات الصورية في نظم الحكم الديكتاتورية والأفلام والمسلسلات التي تنقض رموز الحكم.

**6. تمييع الأزمة:**

يتم ذلك من خلال تشكيل لجان (أساسية – فرعية – منبثقة) لبحث الأزمة ومعرفة من هم الذين أدوا إلى وجودها، ومن ثم التعامل معهم، وعادة ما تأخذ اللجان فترة مناسبة من الزمن، حيث تجتمع وتؤجل اجتماعتها مرات ومرات حتى ينسى الجميع الأزمة وأسبابها، مثال أزمة الرياضة في مصر.

**7. تفتيت الأزمة:**

يتم فيها تفتيت قوى الأزمة إلى جزيئات يسهل التعامل معها منفردة مع اعطاء كل جزيء بدائل مختلفة تستوعب كل جهوده وتقلل من خطورته، ويتم التفتيت على ثلاث مراحل:

- مرحلة الصدام: حيث يتم مواجهة الأزمة بعنف ومن خلال هذا الاصطدام يتحدد مدى تماسك هذه القوى ومقدار استعداد كل منها للاستمرار في الصدام، وتحمل تكلفته ومدى تراجع بعضها أو استعداده للتراجع.

- مرحلة إعطاء البدائل: حيث يتم إعطاء كل فريق من قوى الأزمة بعد تفتيت جهودهم بدائل مختلفة ومتشعبة ومتفرقة، ومن ثم يسهل التعامل مع كل فريق على حدة وبالطريقة الملائمة لمن يدير الأزمة.

- مرحلة التفاوض مع كل فريق: حيث يتم استقطاب وامتصاص وابتلاع وإذابة كل فريـق على حدة عن طريق التفاوض معه من خلال رؤية علميـة شـاملة، مثـال تعامـل إسرائيـل مـع العالم العربي، وعقد اتفاقيات منفصلة مع الدول العربية.

**8. عزل قوى الأزمة:**

يتم فيها معرفة قوى الأزمة والمؤثر فى أحداثها، ومن الذى يقوم بتصعيدها حتى إذا ما تم عزله عن الأزمة حدث خلل، وعدم توازن لها وانتهت أو على الأقل تم التقليل من شأنها، حتـى يتم اختيار طريقة أخرى مناسبة لها تقل حدة عن الأولى فى حالة استمرار وجود هـذه القـوى، ويتم عزل القوى بالتدريج أولا عزل القـوى الصـانعة للأزمـة ثـم القـوى المؤيـدة تليهـا القـوى المهتمة، مثال قيام ثورة يوليو 1952 بالقضاء على الملكية والقوى المؤيـد لهـل والمهتمـون بـأمر بقائها

**9. احتواء الأزمة:**

يتم فيها محاصرة الأزمة وحصرها فى نطاق ضيق ومحدود وتجميـدها عنـد المرحلـة التـي وصلت إليها مع استيعاب الضغوط المولدة لها فى نفس الوقت لإفقادها قوتهـا، مثـال الأزمـات العمالية من إضرابات واعتصامات وأعـمال شـغب مـن حيـث إبـداء الـتفهم والإنصـات الجيـد لقيادات الأزمة ومطالبتهم بتقـديم مطـالبهم، ثـم مطـالبتهم بتوحيـد رغبـاتهم ثـم مطـالبتهم بتشكيل لجنة تمثلهم لبدء الحوار والتفاوض.

**10. تدمير الأزمة ذاتياً:**

يتم ذلك عن طريق تفجير الأزمة من الداخل مـع المواجهـة المبـاشرة أيضـاً، ويـتم اللجـوء إليها في خالة غياب كامل عن المعلومات أو فى حالة معرفة كاملة، ولكـن لا مفـر مـن الصـدام، ويتم ذلك عن طريق:

- استقطاب بعض العناصر القوية ذات التأثير على قوى الأزمة، وإيجاد صراع بين مؤيدي هذه العناصر وبين باقي العناصر التى لا تزال متمسكة بتيار الأزمة، مما يمزق الأزمة ويجعل هناك خلل متسعا فيها.
- إيجاد قادة جدد وزعماء أكثر اعتدالاً وتفهماً، واستعداد لتولي قيادة الأزمة، مثال تعامل الأمن مع المظاهرات والاعتصامات الطلابية.
- تصفية العناصر القائدة للأزمة عن طريق تجريمها وإفقادها مصداقيتها ونزاهتها.
- ضرب المناطق الضعيفة للأزمة، حتى تتداعى أعمدتها وتفقد قوتها.

**11. تحويل مسار الأزمة:**

تستخدم فى حالة الأزمات بالغة العنف والخسارة والتي لا يمكن وقف تصاعدها أو التعامل مع قوة الدفع المولدة لضغوطها، ويمكن تحويل مساره والاستفادة من قوي الأزمة، وقائدها بتحويله إلى شخص إيجابي ينتمي إلى من قام مسبقاً بالتمرد عليه، مثال عن اكتشاف أمريكا فيرس كمبيوتر استطاع أن يدمر العديد من الحاسبات وكان سبب الأزمة شاب متخصصاً في هذا الأمر، مما دفعها إلى عدم محاكمته، ولكن طالبته بإعداد برامج مانعة ضد اختراق فيروس الكمبيوتر لأجهزتها، وفي نفس الوقت استخدام هذا الشاب لإنتاج فيروسات ضد أجهزة الدول المعادية لها إذا لزم الأمر.

**12. تصعيد الأزمة:**

تستخدم عندما يجد الفرد نفسه أمام حالة غير واضحة المعالم وحتى يتم حل الأزمة، لابد من تصعيدها بشكل أو بآخر حتى تصل إلى نقطة الفصل فى حل الأزمة، مثال لجوء آل جور للمحكمة العليا للفصل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

**13. الوفرة الوهمية:**

يتم إيجاد انطباع وهمى لدى الجماهير بأن هناك وفرة في الشئ محل الأزمة، وذلك لوقف الفزع والهلع التى تصيب متضرري الأزمة، مثال الأزمات التموينية وأزمات السيولة في البنوك.

**14. الاحتياطى الوقائى:**

يتم هنا الاستناد إلى نظرية حد الأمان حتى يستلزم معرفة المناطق الضعيفة التي يمكن للأزمة أن تخترقها ومن ثم إعداد احتياطي تعبوي وقائي يمثل حاجزا وقائيا لمواجهة أي أختراق، مثال ومن أبرز استخدمات هذه الطريقة في المصانع بالنسبة للمواد الخام.

**15. المشاركة الحقيقية فى التشخيص والعلاج:**

يتم استخدامها عندما تتصل الأزمة بالأفراد والبشر عموماً، وتستخدم في المجتمعات الراقية التي تتبع الشوي والديمقراطية بحرية، وفي نفس الوقت يملك مدير أو قائد الأزمة حب الأفراد له واقتناعهم به، ومن ثم فإنه يطلب مشاركة الرأي في التعامل مع الأزمة التي يواحهها، ويتم هنا الإفصاح عن الأزمة وعن مداها وعن خطورتها، وعن الخطوات التي اتخذت في سبيل التعامل معها، وما هو المطلوب من الجميع اتخاذه من سلوك لإنجاح الخطة الموضوعة والمتفق عليها، ودور كل مشارك في الخطة، ومن ثم القضاء على الأزمة، مثال موقف الرسول صلى الله عليه وسلم فى غزوة بدر.

قواعد وأُسُس التعامل مع الأزمات الاقتصادية الدولية

يحتاج إلي توفير تجهيزات مختلفة حتى يمكن النجاح في إدارة الأزمة وبالشكل الذي يحقق الأهداف المطلوبة، فيتناول المؤلف ثمانية تجهيزات منها:

**1. غرفة عمليات إدارة الأزمات:**

تقوم الدول الكبرى بتجهيزها بالكمبيوتر ووسائل الاتصال والمراقبة والتصنت والتشويش والتشفير ومؤمنة ضد أي حريق، وأحياناً توضع علي سيارات متحركة لتكون قريبة من موقع الأحداث أو طائرة في حالة الدول المتقدمة.

**2. الإعلام:**

هي أشد خطورة وفاعلية وأداءً لصنع الأحداث والتأثير على مجرياتها، وعلى اتجاهاتها، وذلك لما يتوفر للإعلام من قدرات هائلة تساعد على الانتقال السريع واجتياز الحدود وتخطي العوائق.

**3. أدوات التأثير:**

ذلك لوقف تصاعد الأزمة أو التعامل معها والقضاء عليها، ومن أهم هذه الأدوات الاجتماعات الشخصية، وعقد المؤتمرات والمحاضرات واستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية.

**4. أدوات الامتصاص:**

هو استيعاب الأزمة، ومن أدواتها الاعتراف بها واللجوء لحل وسط خاصة في مسائل التعويض المادي المناسب، أو إعادة الحقوق لأصحابها، وكذلك التحكم والاحتكام إلى أطراف خارجية محايدة أو تغيير القيادات الفاسدة التي شوهت النظام.

خطوات القائد وقت الأزمات

**الخطوة الأولى:** تكوين فريق عمل لوقت الأزمات: وتستطيع أن تجعلهم يعملون معاً، وتقودهم أنت على أسس راسخة نحو:

- تقوم الأعمال على المسؤولية، وتحقيق التقدم والبحث عن الأفضل.

- تشجيع من يستحق الثناء، وتجاهل من يحاول أن يسرق الأضواء.
- تعلم كيف تركز على نقاط القوة، وكيف تتجاوز نقاط الضعف.
- القدرة على تطوير الإنسان، ومراعاة مشاعره، وتلك هي الإدارة.
- وجود عنصر القيادة في مكونات الإدارة.
- العمل على تهدئة المواقف الثائرة.
- ملاحظة أن هناك من يراقبك.
- النظر إلى العمل بصفته مثلثاً أضلاعه، الإبداع - الطاقة - التغيير.
- الترفع عن صغائر الأمور.
- ضع نصب عينيك كيف يفكر، ويتصرف القادة الناجحون وافعل كما يفعلون.
- ضع نظاماً لتقويم نفسك، وأدائك بصفة دورية.
- كن على دراية بما يدور في أذهان فريق العمل حولك.
- لا تستند على الآخرين، ولا تجعلهم يعتمدون عليك.
- وفي المواقف الصعبة يجب عليك أن تكون معهم واضحاً أميناً، وصريحاً، ومع غيرهم كتوماً موجزاً.
- الاحترام قبل الحب.
- لا تستخدم العنف لأنه يعقد الأمور.
- أحسن اختيار الأفراد عند تكوين فريق جديد أو إضافة أعضاء جدد.
- اعرف كيف تحض وتحفز الفريق.

**الخطوة الثانية:** تحديد الأهداف وقت الأزمات:

- لن تستطيع قيادة الناس إلا بنصرة آمالهم، ودائماً استحضر في ذهنك:
- أن السفينة التي تبحر بلا هدف لن تنال ثقة راكبيها، ولا طاقمها معك.
- عندما يكتشف الناس عادة تحسين، وتوضيح أهدافهم سوف يفعلون هـذا تلقائيـاً في أعمالهم.
- ساعد من يعملون معك على أن يروا مستقبلهم بأنفسهم وبأعينهم.
- قدّر لنفسك قبل الخطو موضعها، وعلم من حولك كيف يقدرون، تسلم ويسلموا.
- قال فيلسوف القرن العشرين (الفريد نيومـان)، لا يعـرف معظـم النـاس مـا الـذي يريدونه تماماً، حتى يبلغوا حاجاتهم متأكدين دائماً من احتياجهم لتلك الحاجات.
- الطريق الواضحة والمحددة معالمها أفضل ما يوصل إلى الهدف المحدد، وهي بعـض أجزائه.
- الأمس لا يصنع تقدماً، مع أنه أكثر أماناً وأقل تهديداً، لكن يمكن أن نجعله مخزون الخبرة ليصنع مع الغد مستقبلاً بطريق غير مباشر.
- لا ينبغي أن تكون الأهـداف مجـرد أشـياء جديـدة نقـوم بهـا في المسـتقبل، لكنهـا مسئولية والتزام في حل المشكلات.
- انطلق وأنت تخطو للأمـام، ولا تخطـط لتجنـب الفشـل فقـط، فـإن ذلـك يـبخس تطلعاتك وطموحاتك.
- لا تضيع همتك في الحلول السهلة، بل ركز على الأهداف الفعالة.
- لا تكـن ذلـك القائـد الـذي يسـمح للحرائـق أن تنشـب، ثـم يوظـف كـل طاقاتـه لإخمادها، عليك دائماً، أن تتوقع المخاطر.

- ادفع الحواجز التي تقابلك رغم المخاطرة، لكن بتقدير الأمور جيداً.
- ضع تصوراً واضحاً لأهداف يمكن تحقيقها، وذلك لاكتشاف واقع جديد، ثم لا تتوقف عن العمل المتفاني المرن من أجل الوصول إليها.
- اجعل أهدافك قابلة القياس، وواقعية ومليئة بالتحدي، ولا ترض بغير القمم بديلاً.

**الخطوة الثالثة:** تخطيط الوقت أثناء الأزمات:

إذا انتظرت ولم تخطط، وتغيرت أولويات العمل فجأة، وربما كان عجز الناس عن التخطيط نابعاً من عجزهم عن التنبؤ بالمستقبل، وفقرهم إلى المعلومات التي تكفل هذا التخطيط، ومضيعة الوقت تتركز في أربع نقاط:

1- أن تتحمل مسؤوليات مرؤسيك بدلاً منهم.

2- أن تقضي وقتاً طويلاً فيما تحب من أعمال.

3- أن تكرر ما تفعل أو ما تقول.

4- أن تقوم بأعمال الآخرين.

**وإليك نصائح استخدام الوقت:**

- توقف عن الأعمال غير المفيدة ولابد أن يكون لسلة المهملات نصيب.
- حاول أن تقتصد، ولا تسرف فيه.
- رتب أعمالك مما يسهل عليك أداءها، وابدأ بالصعب.
- كن مرناً في تخطيط وقتك وتعلم أن تقول، لا.
- سجل الوقت كتابة ولا تعتمد على الذاكرة.

- تخلص من الذين يضيعون وقتك.

- نسق أفكارك واحترم وقت الآخرين.

**الخطوة الرابعة:** الارتفاع بالمعنويات وقت الأزمات:

لتكن المعنويات على رأس الأولويات، فمن الصعب أن تجمع بين الأداء الرفيع والروح المعنوية المنخفضة، لهذا كان من أهم مسؤوليات القائد الحقيقي مراقبة علامات تدهور أو حتى انخفاض الروح المعنوية داخل المنشأة، ومن أكبر العلامات لهذه الحال عدم وجود تعاون أو حماس أو التزام بين فريق العمل، والبحث عن أخطاء الآخرين وخلق المشكلات، مع غياب متفش بين الأفراد العاملين، كذلك التأخير المتكرر عن مواعيد العمل، وأيضاً عدم فهم الفريق لطبيعة العمل وسوء التواصل والتعامل بينهم على أساس من العداء المتحفز، والدكتاتورية في القيادة، وكثرة التغيير والبناء التنظيمي المهلهل، وتجاهل العوامل النفسية لكل من القائد أو طاقمه، وعدم التشجيع، وطموحات القائد التي تسخر الجميع، ثم التدريب الناقص.

وانطلاقاً من هذه المحاذير، يتحتم على القائد أن يسعى إلى خلق بيئة تتمتع بالروح المعنوية العالية المتحفزة والطموحة إلى الأفضل، مما يجعل الفريق كله يستمتع بعمله معاً ومع قائده، بعقل إداري متفتح وببناء مشاعر يعبر بها إليهم، ويعبر بها بعضهم إلى بعض، واعتراف مشجع منه بإنجازهم مع عدل مطلق بينهم ودفعهم إلى تنمية ذواتهم.

**الخطوة الخامسة:** الإبداع والتجديد في المواقف العصيبة:

قد يكون الإبداع ضرورياً لاختيارنا عندما تشتد المواقف؛ فالطرق القديمة تؤدي إلى المشكلات الحالية، وفي هذه الحالة تكون الطرق الجديدة هي المخرج، ويكون دائماً لدى العقلية الإبداعية إحساس بالتفتح على البدائل المتطورة، والرغبة القوية في اقتحام المستقبل بلا خوف من المجهول، مع تشجيع أعضاء الفريق جميعاً أن يكونوا

مبدعين مولعين بالجدل البناء والبحث عما هو جديد، مع دعم مضطرد متوال حتى لا تخبو في أنفسهم جذوة الابتكار، وكيف تكون مبدعاً، هنا تكمن في الاهتداء بهذه النقاط:

- خصص وقتاً تفكر فيه وحدك.
- اجعل أفكارك مترابطة تؤدي إحداها إلى الأخرى.
- لا تتخل عن أفكارك الجديدة لمجرد رفضها من الآخرين.
- تأن في إخراج فكرتك الجديدة حتى يكتمل نموها.
- أطلق فكرتك عندما تصل إلى لحظة البصيرة.
- قيّم فكرتك بموضوعية، واسأل نفسك هل هي مناسبة، أم ممكنة، أم مقبولة فقط؟
- أعداء الإبداع أربعة، تذكرها دائماً الاعتياد، والخوف، والتسرع، والجمود.

**الخطوة السادسة:** حل المشكلات وقت الأزمات:

لا تتصارع مع المشكلات، بل تذكر هذه النصائح:

- استخدم أسلوب الإشراف وليس المراقبة، ودع الأمور تسير كما خطط لها.
- الدعابة والعبارات المناسبة قد تنقذك من مآزق كثيرة.
- استعد وتهيأ عقلياً لحل المشكلة، وذلك بتصفية الذهن، ثم النظام والترتيب، فالالتزام بما يتوصل إليه.

**ومن خطوات حل المشكلة ما يلي:**

1. حدد المشكلة وفرق بين الأسباب والظواهر.
2. اجمع كل المعلومات الممكنة حول المشكلة، وأجر المشاورات مع من واجه مثلها من قبل.
3. ضع قائمة بالحلول الممكنة جميعاً.
4. اختبر الحلول من حيث إنها متاحة، أو ممكنة أو لها آثار جانبية.
5. اختر أنت والفريق الحل المناسب، ثم الزمه ولا تبالغ في الحذر.
6. تذكر أقوال هؤلاء:

- كثير من الناس يدينون بالنجاح العظيم الذي حققوه للمشكلات الصعبة التي واجهوها (شارلز سيرجيون).
- أفضل أن أغير رأيي وأنجح، على أن أتشبث به وأفشل (روبرت شولز).
- عندما نبتلى بالصعوبات، يهبنا اللـه العقول (أميرسون).
- لا تتخل عن حقك في أن تخطئ (بيرل مارك هام).
- الاعتذار الذي لا يصاحبه تغيير، يعتبر إهانة في حق نفسك (تيس روز).
- ليس المهم حجم المعركة، ولكن نتائجها (أيزنهاور).

**الخطوة السابعة:** التغيير وقت الأزمات:

لا يوجد شيء ثابت ومتغير في نفس الوقت، إلا التغيير نفسه، ولذلك فإنك يجب أن تدرك الآتي:

- إما أن تسعى نحو التقدم بخطى حثيثة، أو تتخلف عن الركب.

- من الطبيعي أن تواجه مقاومة داخلية وخارجية عند قيامك بالتغيير.
- ضع رؤية متكاملة للتغيير.
- إن القائد هو الذي يدير عملية التغيير.
- أساس التغيير الناجح أن لا تستخدم عنصر المفاجأة، واجعل تفكيرك في التغيير شاملاً.

مراحل عملية التغيير

- إخبار فريق العمل بأن هناك تغييراً في الطريقة إليهم، وهذه أولى مراحل العملية.
- مرحلة المشاركة كي تشجع على بناء الثقة.
- مرحلة الاتصال والتدريب.
- مرحلة المعلومات.
- تذليل الصعاب.
- في النهاية عملية تكريس الجهود والتقويم.

وهنالك خطوات يجب اتباعها لتحقيق بداية ناجحة للفكرة الجديدة:

- توضيح أسباب التغيير.
- إقناع أهل الحل والعقد.
- مناقشة المخاطر التي ينطوي عليها التغيير.
- إعلان حماسك نحو الفكرة.
- مشاركة أصحاب النفوذ.

- عرض المشروع كما هو، وليس كما يتصوره الناس.
- تشجيع الاختلاف في الرأي.
- وضع أهداف قصيرة المدى لكل فرد.
- مواجهة المشكلات الناتجة عن التغيير، ومعالجتها بسرعة كبيرة.
- إظهار النتائج المتوقعة.

مواجهة الأزمات والكوارث باستخدام نظم المعلومات

تعد المعلومات هي العنصر الأساسي الذي يقلل الشك ويزيد من درجة الثقة في موقف أو قرار معين، وتتحدد قيمة المعلومة بمقدار الخسائر الناجمة عن عدم معرفتها، وقد تطور في الآونة الأخيرة استخدام الحاسب الآلي، وما صاحبه من طفرة كبيرة في تكنولوجيا المعلومات، ومن ثم أمكن تصميم النماذج الرياضية المعقدة المتخصصة، التي تستفيد من سرعة ودقة الحاسب الآلي في تنفيذ التطبيقات المختلفة، التي يتم فيها تناول قدر هائل من البيانات الوصفية والرقمية.

ويعرف نظام المعلومات بكونه عبارة عن مجموعة من العناصر ذات صلة فيما بينها تهدف الى المساهمة في تنظيم أسلوب اتخاذ القرار ورفع مستوى الكفاءة الفعالة لنظام وطبيعة الأداء، ويتم ذلك بتقديم المعلومة وتوفيرها في صور متعددة حسب طبيعة الموقف، وبما يتناسب مع اختلاف شخصية ونمط المنظمة والقيادات المسؤولة عن اتخاذ القرار بها.

وقد تطور علم بحوث العمليات كتطبيق لتكنولوجيا الحاسب الآلي بحيث أمكن تنفيذ نماذج المحاكاة للوصول الى الحل الأمثل لمواجهة مشكلة، أو أزمة بعينها كما يحددها المتخصص طبقاً للمعايير التي يضعها متخذ القرار، ونتيجة لهذا التطور في نظم المعلومات، فقد أصبحت تشكل أسس التخطيط المسبق لدعم اتخاذ القرار في

مراحل معالجة الأزمات والكوارث عن طريق استنباط نماذج التنبـؤ والمحاكـاة التـي تسـاعد في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

نظم المعلومات Information Systems

كـما تعتـبر المعلومـات مـن المـوارد الهامـة مثـل رأس المـال والأفـراد وغيرهـا مـن المـوارد التنظيمية، ويميز المورد المعلوماتى بأنه لا يكتسب قيمته من شكله المـادى الملمـوس ولكـن بمـا يمثله أو يعبر عنه، ويستخدم الباحث أو المدير أو متخذ القرار المـورد المعـرفي في إدارة وتوجيـه هذا المورد لتحقيق الهدف المطلوب في الوقت المناسـب، وإدارة الأزمـة شـأنها شـأن أي نشـاط إداري يتطلب القيـام بـه تـوافر البيانـات الخـام والمعلومـات، وتعتـبر الوظيفـة الأولى فى نظـام المعلومات هي جمع البيانات التي نحتاجها من مختلف المصادر:

- **البيانات:**

تعرف البيانات بأنها تمثل مجموعة من الحقائق أو الأفكـار أو المشـاهدات أو الملاحظـات أو القياسات، حيث تكون في صورة أعداد أو كلـمات أو رمـوز كى تصـف فكـرة أو موضـوعا "أو حدثا" أو هدفا أو حقيقة ما، وتكون البيانات إما في صورة عددية أو إحصائية أو وصفية.

- **المعلومات:**

المعلومات هى البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد مستقبلاً، وتقدم المعلومة إما في شكل جداول أو رسـوم بيانيـة ومنحنيـات أو مـؤشرات تجمـع أكـثر مـن بيـان، وتكون غالباً ناتجة عن عمليـات حسـابية عـلى البيـان الخـام، حيـث تتحـدد جـودة المعلومـة بقدرتها على تحفيز متخذ القرار ليتخذ موقفاً معيناً.

النظام.

وتعنى كلمة **System** باليونانية، الترابط العضوى بين الأجزاء المختلفة، والإنسان نظام يتكون من عدة نظم فرعية **Subsystems** مثل الدورة الدموية والدورة التنفسية والدورة الهضمية.

وعلى هذا فان النظام هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء أو العمليات أو الوظائف المرتبطة فيما بينها تؤدي وتنجز وظيفة متكاملة محققة هدفاً محدداً، وتعد وظيفة إعداد وتنظيم المعلومات للاستخدام، عنصراً هاماً في الصراع الدائر حالياً، لاستغلال الوقت، حيث يذهب جزء غير قليل من الوقت في أعمال التسجيل والبحث والاستيعاب للمعلومات.

ويقدر الوقت الذي ينفقه المديرون سواء في إعداد المعلومات أو توصيلها الى الآخرين بحوالي 80% من الوقت الكلي المنفق على أعمالهم، وتوجد هذه المعلومات في العديد من المصادر ذات الصور المختلفة كالتقارير، والخطط والتحليل الخاص بموقف معين وغيرها، وقد بدأ استخدام الحاسب الآلي في تنظيم وإعداد المعلومات عام 1954م في إعداد قوائم الأجور والمرتبات بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أصبح الحاسب الآلي أداة فعالة ووسيلة ضرورية لزيادة كفاءة وفاعلية نظم المعلومات، ويعزى ذلك إلى:

1- سهولة تطبيق التكنولوجيات المتطورة المرتبطة بالتطبيقات المختلفة لنظم المعلومات على الحاسب الآلي، التي يستخدمها محلل، ومصمم نظم المعلومات في دعم اتخاذ القرار.

2- قدرة الحاسب الآلي على توفير طريقة منظمة ومتماسكة وأسلوب منهجي مرتب، يعبر عن مجموعة معينة من المفاهيم المعدة مسبقاً من قبل محلل مصمم النظم.

تصنيف نظم معلومات الحاسب

يمكن القول إن نظم المعلومات المرتبطة بالحاسب الآلي، هي تلك النظم التي تستخدم أجهزة وبرمجيات الحاسب الآلي، وقواعد البيانات والإجراءات والأفراد لتجميع وتحويل، وإرسال المعلومات في المنشأة أو المؤسسة، بغرض حل المشاكل الروتينية، أو دعم متخذ القرار بالبدائل اللازمة لموجهة الأزمات الطارئة وغير المتوقعة.

**ويمكن تصنيف نظم معلومات الحاسب الآلي الى:**

- **نظم معالجة المعاملات** Transaction Processing Systems:

لقد ظهرت هذه النظم في منتصف الخمسينات، حيث ينصب عملها على تجميع وتشغيل البيانات، وتعتمد على الحاسب الآلي في معالجة وتحليل العمليات المالية للمؤسسات بحيث يتم تسجيلها وتبويبها وتلخيصها، أي أنه يمكن بطبيعة الحال استخدام هذه النظم لأداء المهام الهيكلية والاعتيادية، ومثل هذه النظم لا تخدم متخذى القرار حيث تخدم بصفة أساسية المستويات الإدارية الصغيرة.

- **نظم المعلومات الإدارية** Management Information Systems:

والذي يوفر نظام المعلومات الإدارى الأساس اللازم لتكامل المعلومات من حيث إعدادها وتنظيمها واستخدامها وتخزينها، فعادة ما يحتوي نظام المعلومات على العديد من التطبيقات والبرامج الخاصة بالعديد من الأفراد والمتخصصين الذين يعملون في مجالات مختلفة داخل المؤسسة، وقد ظهرت نظم المعلومات الإدارية في منتصف الستينات بهدف توفير المعلومات اللازمة لمستوى الإدارة الوسطى، لمساعدتها في إتمام وظائفها من تخطيط، ورقابة، واتخاذ قرارات، تحتاج الى قدر من الخبرة، والتقدير الشخصى.

- **نظم المكاتب الآلية** Office Automation Systems:

هي النظم المساعدة في إتمام الأعمال المكتبية داخل المنظمة، وتعتبر برامج معالجة الكلمات مثالاً واضحاً على هذا النوع من النظم، وهي ببساطة تساعد على إتمام الأعمال المكتبية بصورة أوضح، ولا تستخدم بطبيعة الحال في دعم اتخاذ القرار.

- **نظم دعم اتخاذ القرار** Decision Support Systems:

وهي نظم معلومات تعتمد على الحاسب الآلى بهدف تقديم المساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمهام شبه الهيكلية، عن طريق الدمج بين عناصر قاعدة البيانات والنماذج الكمية، الإحصائية، الرياضية، بحوث العمليات، بالإضافة لأخذ وجهة نظر متخذ القرار.

ويمكن تصنيف القرارات التي يتم دعمها بواسطة هذا النوع من النظم الى نوعين هما:

**1- القرارات البنائية:**

وهى تلك القرارات الفورية التي تتخذ إستجابة لسياسات مختلفة معدة مسبقا يتم تغذيتها مما يسمى (قاعدة قرارات)، ويمكن القول بأن القرارات البنائية (المبرمجة) هي التي لها إجراءات قرار سابق التجهيز.

**2- القرارات غير البنائية:**

وهي تلك التي تتخذ للتعامل مع المشاكل غير المحددة والمتشابكة أو غير الهيكلية، حيث يمكن تحديد جزء من المعاملات بدقة والجزء الآخر ذو طبيعة احتمالية يكون غالباً من الصعب تحديده، والتعرف على سلوكه، ومن ثم لا يمكن إعداده مسبقاً، وذلك لندرة القرارات أو عدم وضوحها أو لسرعة تغير هذه القرارات، كما أنها تأخذ في الغالب وقتا "كبيرا" من متخذ القرار.

خصائص نظم دعم القرار

1. تقدم نظم دعم القرار الدعم لكل المستويات الإدارية وخاصة الإدارة العليا.

2. تقدم نظم دعم القرار الدعم في مجال القرارات المستقلة، أو القرارات التابعة التي يتطلب القرار الواحد أن يتخذ بأكمله نتيجة التشاور والتفاعل بين مجموعة من الأشخاص.

3. توفر نظم دعم القرار الدعم اللازم في مختلف مراحل اتخاذ القرار، بدءاً بالإدراك وتحديد المشكلة إلى مرحلة الاختيار النهائي لأفضل البدائل.

4. يجب أن تكون نظم دعم القرار مرنة بحيث يمكن تعديلها بحيث تتلاءم مع الظروف المحيطة.

5. تمكن نظم المعلومات متخذ القرار من إيجاد حلول للمشاكل محل الدراسة، وأيضاً اختيار عدد من الحلول المختلفة مع الاحتفاظ بنشاطه الأساسي، وهو التحكم والرقابة على عملية اتخاذ القرار.

6. تجمع نظم دعم القرار بين قواعد البيانات والنماذج الرياضية والإحصائية.

7. تساعد متخذي القرار في تنفيذ المهام شبه الهيكلية.

8. تعتمد على التفاعل البشري - الآلي عن طريق تقديم الإمكانيات الاستفسارية للحصول على إجابات لسلسلة من الأسئلة على غرار "ماذا....لو؟" التي يضعها مصمم النظام لطرح السيناريوهات البديلة أمام متخذ القرار.

مزايا نظم دعم القرار

- إمكانية اختبار أكبر عدد من البدائل.
- الاستجابة السريعة للأوضاع غير المتوقعة.
- توفير الوقت والتكلفة.
- إمكانية تجربة تجربة أكثر من سياسة مختلفة للحل.
- إمكانية الوصول إلى قرارات موضوعية تأخذ في الاعتبار وجهة نظر متخذ القرار.
- زيادة فاعلية عملية اتخاذ القرار.
- تضييق الهوة بين مستويات أداء متخذي القرار.

مراحل دعم اتخاذ القرار

تمر عملية دعم اتخاذ القرار بثلاث مراحل مختلفة تم توضيحها بنموذج "هربرت سيمون" 1960م كأساس لعملية دعم اتخاذ القرار، حيث يمكن استخدام هذا النموذج لوصف القرارات السريعة والقصيرة المدى بالإضافة الى القرارات الاستراتيجية طويلة المدى، وينقسم نموذج (سيمون) الى ثلاث مراحل رئيسية هى: مرحلة الاستخبارات، مرحلة التصميم، ومرحلة الاختيار:

**المرحلة الأولى:** الاستخبارات:

تبدأ مرحلة الاستخبارات لعملية دعم القرار من خلال مبدأين هما:

**1- اكتشاف المشكلة:**

ويقصد به التعرف على أي شيء لا يتفق مع الخطة السابق تحديدها أو مع المعايير القياسية الموضوعة، وبالتالي يكون الهدف الذي يسعى من أجله متخذ القرار واضحاً.

**2- السعي الى الفرص المتاحة:**

ويعنى إيجاد بعض الظروف التى تبدو أنها تقدم لمتخذ القرار لتحقيق عائد أفضل.

بعد اكتشاف المشكلة وصياغتها فى المرحلة السابقة فإن المشكلة التي لها حل وحيد لا تعد مشكلة في ذاتها بل هي حقيقة لا بد من التسليم بها، أما إذا كان للمشكلة أكثر من حل فإن وجهات النظر بشأنها تتعدد وتتباين قوة وضعفاً.

وخلال هذه المرحلة يجب على متخذ القرار أو المساعدين له إعداد ملخص عام عن الحلول البديلة الممكنة، مستعيناً في ذلك بالأساليب العلمية الحديثة، وأدوات التصميم المستخدمة في علوم إدارة وتحليل وتصميم النظم.

والجزء الهام فى عملية اتخاذ القرار هو استخراج البدائل، ومهمة استخراج البدائل عمل خلاق وإبداع يمكن تعلمه، والعملية الإبداعية تتطلب وجود معارف دقيقة لمجال المشكلة وحدودها بالإضافة الى الدوافع لحل المشكلة، ويمكن تعزيز الإبداع بواسطة وسائل مثل السيناريوهات، التفكير العقلي، قوائم الاختبار، وقوالب عملية القرار.

**المرحلة الثانية:** مرحلة تصميم نظام دعم القرار:

تحتوى مرحلة تصميم نظام دعم القرار على عدة خطوات، حيث تبدأ بالتخطيط ثم البحث وتحليل النظام، ثم الوصول الى تصميم وتكوين النظام، وأخيراً تنفيذ

البرامج ومتابعة التغيرات للخروج بالتعديل المطلوب، نتيجة دروس وحقائق التنفيذ الفعلي.

**المرحلة الثالثة:** الاختيار:

تعتبر هذه المرحلة هي جوهر عملية اتخاذ القرار، حيث يواجه متخذ القرار مجموعة بدائل متعددة، ويجب اختيار أحدها الذى سيطبق ويلتزم به أفراد المنظمة أو المؤسسة، وقد يبدو ذلك سهلاً، ولكن في الواقع توجد صعوبات كثيرة تجعل من مرحلة الاختيار عملية معقدة ومن ذلك تعدد الأفضليات، عدم التأكد **Uncertainty** تعارض المصالح **Conflict of Interest** الرقابة، اتخاذ القرار الجماعي.

نماذج التنبؤ والمحاكاة ونظم دعم القرار **Forecas And Simulation Models**

إن جوهر نظم دعم اتخاذ القرار هو التنبؤ والإنذار المبكر وصياغة السيناريوهات المبنية على نماذج المحاكاة، حيث تقوم نظم دعم القرار بعمل المزج بين البيانات المتاحة مع الرؤي الشخصية لمتخذ القرار، ويتم كله داخل بوتقه من النماذج الرياضية للتنبؤ والمحاكاة، وفيما يلي نعرض السمات العامة والتطبيقات المختلفة للنموذجين.

**1- نموذج التنبؤ:**

تلعب نماذج التنبؤ دوراً هاماً في إمداد متخذى القرار بالتنبؤات والمعلومات الهامة بوقت كاف قبل وقوع الأزمات الناتجة عن المخاطر، سواء كانت مخاطر ناتجة عن ظواهر طبيعية أو كانت بفعل الإنسان ولكنها غير متعمدة.

وتلعب الأساليب الكمية (الرياضية والإحصائية) وتكنولوجيا الحاسب الآلي، وكذلك تكنولوجيا الاتصالات والاستشعارات من البعد دوراً أساسياً في عملية

التنبؤ، حيث تتيح هذه التكنولوجيات إمكانية القياس والمراقبة والرصد، وبالتالي إمداد فريق دعم القرار بالتحذيرات والتنبؤات بالأزمات الممكن حدوثها، ومن ثم يمكن تجنب الآثار السلبية أو أخذ الاحتياطات اللازمة للتخفيف من المخاطر، وغالباً ما تستخدم الطرق الإحصائية في تحليل ودراسة قاعدة البيانات التاريخية المتاحة والاستفادة منها في التنبؤ باحتمالات حدوث أزمات متشابهة في المستقبل.

**2- نموذج المحاكاة:**

من ناحية ثانية توجد استخدامات أخرى للنماذج الرياضية من خلال صيانة السيناريوهات اللازمة لعمل مجموعة من البدائل التي يمكن لمتخذ القرار اختيار بديل منها.

والمثال على ذلك هو عمل سيناريوهات للسيول المدمرة باستخدام نماذج هيدروليكية ذكية، تقوم بمحاكاة شكل السيل والجريان السطحي له، مع امكانية استخدام عمليات الاستشعار من البعد التي يمكن ان تعطي معلومات مؤكدة عن أنواع السحب وأماكن تجمعها وتحركها وخصائصها المختلفة، ويمكن من خلال دراسة هذه السيناريوهات بواسطة متخذ القرار، الوقوف على حجم وامتداد المخاطر الناتجة عن مختلف السيناريوهات وتقدير الوقت اللازم لمواجهة الأزمة الناتجة عن مثل هذه المخاطر، وتقوم مثل هذه النماذج على منهجية الحل المرضي، بمعنى انها لا تسعى الى إيجاد الحل الأمثل.

نظم دعم القرار الجماعي

ان نظام دعم القرار الجماعي هو نظام تفاعلي مبني على الحاسب الآلي، ويقوم بتسهيل إيجاد الحلول للمشاكل المتشابكة غير المهيلكة، وتتميز عملية اتخاذ القرار في هذه الحالة بأن متخذي القرار يعملون معاً، كفريق متكامل يجمعهم اجتماع أو مؤتمر ما أو مشكلة بعينها، والغرض هو الوصول الى قرار موحد يجمع بين الخبرات

المختلفة، فهناك طرف يعني بالإجراءات المتعلقة بخسائر الأرواح، وآخر يعنى بالإجراءات الأمنية، وثالث يعني بالتعويضات المالية والشؤون الاجتماعية، أو الجانب الإعلامي لأزمة ما، وكل هؤلاء يعملون في إطار الأزمة المنوط بهم مسئولية اتخاذ القرار اللازم لمواجهتها، ولضمان التنسيق لابد من أن تكون هناك أداة واحدة فقط تقدم الدعم لهم جميعاً، وهي في حالتنا هذه نظام دعم القرار الجماعي، ويهدف الى إيجاد بيئة عمل فعالة لمتخذي القرار المشتركين في إدارة أزمة ما.

ويتسم نظام دعم القرار الجماعي بالخصائص التالية:

- نظام جماعي وليس فردياً.
- يستخدم تكنولوجيا الاتصالات استخداماً (مكثفاً).
- يهدف إلي الحد من السلوكيات السلبية، كالاستهتار بالوقت ومحاولة فرض الرأي.
- يهدف إلى دعم السلوكيات الإيجابية، كالمشاركة فى الرأي وتحفيز التفكير العلمي.

ويتألف نظام دعم القرار الجماعى من مجموعة من المكونات المادية المختلفة، التي من أهمها:

1- تكنولوجيا عقد المؤتمرات من على البعد **tele-conferenee**.

2- اتخاذ القرار من على البعد **Remote Deeisions**.

3- غرف اتخاذ القرار.

4- شبكة اتصال لاتخاذ القرار.

يعتبر نظام دعم القرار الجماعي امتداداً لنظام دعم اتخاذ القرار التقليدي في اتجاه دعـم أكثر فاعلية، ومن ثم فإن النظام الجماعي هو نظام دعم اتخـاذ قـرار، مضـافاً إليـه التعـديلات الآتية:

- تدعيمه بشبكة مكثفة للاتصالات.
- تدعيمه بوسائل لزيـادة الفاعليـة، والمشـاركة الفكريـة مـن خـلال نمـاذج للاقـتراح والترتيب والدرجات، تهدف جميعها للوصول إلى رأي موحد عام.
- تدعيمه بوسائل تأمين مصداقية وإعتمادية أكثر من التي يوفرها نظام دعـم القـرار الفردي.

الأزمة المالية العالمية الحديثة

مفهوم الأزمة المالية

هــي التــداعيات الناجمــة عــن أزمــة الرهــون العقاريــة التــي ظهــرت عــلى الســطح في العام 2007 بسبب فشـل ملايـين المقترضـين، لشراء مسـاكن وعقـارات في الولايـات المتحـدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي، ووصلت تبعاتهـا إلى اقتصادات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير مـن كبريـات البنـوك والمؤسسـات الماليـة العالمية.

ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمـة الرهون العقارية التي ظلت تعتمل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، لم يخـف الكثير من المسؤولين خشيتهم مـن أن تطـيح بـنظم اقتصـادية عالميـة وأن تصـل تـداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم.

او هي حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية تم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض أزمات، السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال.

ومن الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة بأنها ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة.

الخصائص الأساسية للأزمة المالية

1. نقص المعلومات الكافية عنها.
2. سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.
3. حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
4. تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.
5. التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها.
6. أن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التيتؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

مراحل تطور الأزمة المالية منذ اندلاعها

يمكننا ان نبرز اهم المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام 2007 في الولايات المتحدة وبدأت تطال أوروبا، كما يلي:

- فبراير 2007: عدم تسديد قروض الرهن العقاري(الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، هذا التراكم في الولايات المتحدة سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

- أغسطس 2007: البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة.

- أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى أعلنت انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

- يناير 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي)، خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50 %، كإجراء استثنائي؛ ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان.

-17 فبراير 2008: الحكومة البريطانية أممت بنك نورذرن روك.

- مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض.

- مارس 2008: جي بي مورغان تشيز أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي (بير ستيرنز) بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

- 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري.

- فريدي ماك وفاني ماي، تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

- 15 سبتمبر 2008: اعترف بنك الأعمال ليمان براذرز، بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية، وهو بنك أوف أميركا شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك ميريل لينش.

- عشرة مصارف دولية اتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف؛ إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

- 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤمان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين، في العالم، أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79 % من رأسمالها.

- 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية واصلت تدهورها والقروض يضعف في النظام الماليظ، والمصارف، والمركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

- 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني، لويد تي أس بي اشترى منافسه، أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس، السلطات الأمريكية أعلنت أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

- 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداء من أجل التحرك فوراً بشأن خطة إنقاذ، والمصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

- 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.

- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس في البورصة، بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛ وفي الولايات المتحدة اشترى بنك جي بي مورغان منافسه واشنطن ميوتشوال بمساعدة السلطات الفدرالية.

- 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس؛ بينما أوروبا جرى تعويم فورتيس، من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأميم بنك برادفورد وبينغلي.

- 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت انهارت بعد ساعات، قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانع المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

- أعلن بنك سيتي غروب الأميركي أنه يشتري منافسه بنك واكوفيا بمساعدة السلطات الفدرالية.

- 1 نوفمبر 2008: مجلس الشيوخ الأميركي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

أسباب الأزمة المالية الحديثة

**أولاً: أزمة الرهن العقاري:**

يعتبر موضوع الرهن العقاري السبب الرئيس والمباشرللأزمة، حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي2001 و 2006 البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، ويتم بموجبه التعاقد بين ثلاث أطراف بين مالك لعقار ومشتري وممولبنك أو شركة تمويل عقاري على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشترى بمبلغمعين ويدفع المشترى جزءاً من الثمن

(10% مثلاً)، ويقوم الممول في ذات العقد، بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة واعتباره قرضاً في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول، ويسدد القرض على أقساط طويلة 30 سنة بفائدة تبدأ عادةبسيطة في السنتين الأوليتين، ثم تتزايد بعد ذلك ويسجل العقار باسم المشتري، ويصبح مالكه له حق التصرف فيه بالبيع أو الرهن، وكون البنوك أغفلت التحققمن الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في الأول ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض، مما خلق طلباً متزايداً على العقارات إلى أن تشبعالسوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد، وكانت البنوك قد باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام وبالتالي ترتب على الرهن العقاري، كم هائل من الديون مرتبط بعضها ببعض، في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين عن السداد، وبالتالي حدثت المشكلة.

كما توسعت المؤسسات المالية في إعطاء القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات، والتي زادت عن 700 مليار دولار، لكن ارتفاع معدل الفائدة العام، أدى إلى إحداث تغير في طبيعة السوق الأميركية تمثل في انخفاض أسعار المساكن، الأمر الذي شكل بداية اشتعال الأزمة إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، فبدأت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات هذه القروض الكبيرة المتراكمة، وأدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة الأوروبية والآسيوية بالسوق المالية الأمريكية، إلى أن تطال الأزمة شركات القروض العقارية والمصارف وصناديق التحوط، وشركات الاستثمار، والأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، وبلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو 100 مليار دولار، مما أدى إلى تراجع أسهم المؤسسات المالية المقرضة، وهبوط مجمل الأسواق المالية الأمريكية ثم الأسيوية والأوروبية تبعاً لها.

**ثانياً: التوريق أو الخصم:**

عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، يقوم باستخدام هذه المحفظة من الرهون العقارية، لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، حيث أن البنك لميكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، فالبنك يقدم محفظته من الرهون العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أديتركز الإقراض في قطاع واحد (العقارات) على زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات على تفاقم هذا الخطر، بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

وإذا تعثر مالكي العقارات عن السداد أوانخفضت قيمة العقارات في الأسواق، فإن حملة السندات يسارعوا إلى بيع مالديهم فيزيد العرض وينخفض سعرها، وتزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشركات التوريق، وهكذا يمكن القول إن التو ريق بما ينتجه من تضخم لقيمة الديون وانتشار حملة السندات الدائنين وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية.

**ثالثاً: المشتقات المالية:**

ان أثر المشتقات على الأزمة يظهر في أن التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة ، تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل، ونظراً لانهيار أسعار الأسهم

والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث ذعر في الأسواق المالية نتيجة لتزاحم الجميع على تصفية مراكزهم، فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضًا كبيراً أدى إلى شلل هذه الأسواق، ومن العجب أن من أهم أهداف هذه المشتقات هو مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث وأظهرت الأزمة عجزها حتى عن حماية نفسها.

**رابعاً: نمو نشاط المضاربات:**

إن النمو المتعاظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم، لذلك فقد أجريت المضاربات في **u1571** أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة، وغير مستندة إلى أسس اقتصادية سليمة، مما تسبب لاحقا في عرقلة التسديد وحصول أزمة.

ونتج توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة عن الأرباح العالية المحققة فيه، ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، كل ذلك شجع المستثمرين على التوسع الكبير في الاستثمار في هذاالقطاع، وأدى إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة، التيسرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى والدول الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة.

**خامساً: نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة:**

حيث تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى، مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أوالرقابة على المنتجات المالية الجديدة، مثل

المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتـالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

أبرز ضحايا الأزمة المالية الحديثة

1. بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية، أكبر الصناديق الأميركية العاملة في مجال الادخار والإقراض لمجموعة جي بي مورغان المصرفية العملاقة بـــ 1.9 مليـار دولار.
2. بنك الاستثمار الأميركي (ليمان برذارز) يعلن عن إفلاسه بعد فشـل جهـود المسـؤولين الأميركيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الاتحادي الأميركي لإنقاذ البنك.
3. بنك ميريل لينش أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحـدة يضـطر لقبـول عرض شراء من (بنك أوف أميركا) خشية تعرضه للإفلاس.
4. الحكومة الأميركية تعمل عـلى تـأميم الجـزء الأكـبر مـن نشـاط شركـة (أي آي جـي) العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار.
5. انخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية.
6. الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقاذ بنك (أتش بي أو أس) عن طريق قيام بنك لويدز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنية إسترليني.
7. عشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في أميركـا وبريطانيـا يفقـدون وظائفهم.
8. انهيار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولنديـة (فـورتيس) في البورصـة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

9. بنك واكوفيا، رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة- بيع لمؤسسة سيتي غروب المصرفية الأمريكية ضمن موجة الاندماجات في السوق الأمريكية لمواجهة تبعات الأزمة المالية.

بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكية

يمكننا ذكر ابرز بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكية من خلال ما يلي:

1. السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.

2. يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ ويملك أعضاء الكونغرس الأمريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار.

3. تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

4. يكلّف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة.

5. رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.

6. منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

7. تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
8. منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.
9. استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
10. يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
11. يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
12. تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
13. يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
14. اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

المقومات الأمريكية لإدارة الأزمات الدولية

لقد اجتهدت الولايات المتحدة الأمريكية في مباشرتها، لإدارة أزمات دولية تدخل ضمن استراتيجيتها ومصالحها على استثمار الشرعية الدولية، من خلال الارتكاز إلى قرارات من الأمم المتحدة تتدخل بموجبها زجريا بشكل عسكري أو غير عسكري في هذه الأزمات، وباستغلال الإمكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتيحها لها المنظمات الإقليمية كحلف شمال الأطلسي وبعض المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، مثلما هو الشأن بالنسبة لصندوق النقد والبنك الدوليين والمنظمة العالمية للتجارة ومجموعة السبعة الكبار التي انضمت إليها روسيا بصفة

مراقب، وبخاصة بعد أن بوأت، الولايات المتحدة، نفسها راعية للسلام العالمي وصرحت علنا بأن ضمان الأمن القومي الأمريكي هو بمثابة حماية للأمن العالمي.

وتتدخل منفردة متحملة تبعات وتداعيات تدخلها هذا، لتقوم بتبريره فيما بعد، وسعياً منها لتأبيد زعامتها وهيمنتها ومواجهة كل ما من شأنه عرقلة أو التشكيك في هذه الهيمنة، تلجأ الولايات المتحدة أحياناً إلى افتعال أزمات تستخدمها، كوسيلة لتصفية حساباتها مع بعض الأنظمة، وتديرها بسيناريو محبوك ومعد مسبقاً يفرز أوضاعاً دولية وإقليمية، تتماشى ومصالحها الاستراتيجية، وإذا علمنا أن مفهوم القوة ينقسم إلى عناصر متميزة هي:

1- أعمال التأثير والنفوذ التي تؤثر بها الدولة على غيرها من الدول.

2- الإمكانيات المستخدمة في توجيه التأثير أو النفوذ الوجهة الناجحة.

وأن الولايات المتحدة تمتلك إمكانيات هائلة، وعلى مختلف الأصعدة مكنتها من التربع على مكان الصدارة في إدارة الأزمات الدولية، وتتنوع هذه الإمكانيات بين ما هو اقتصادي عسكري وسياسي، وعلى الصعيد الاقتصادي، تمكنت هذه الدولة ومنذ الحرب العالمية الثانية من أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، فاستطاعت بناء نظام اقتصادي دولي يخدم أغراضها من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزها نظام (بريتون وودز) التي تهيمن عليها (30 % من التمويل الخاص بالبنك وصندوق النقد الدوليين).

وعن طريق حقوقها التصويتية بهذه المؤسسات وقدرتها على اختيار رؤسائها ووجود مقرهما فوق ترابها، وهو ما مكنها من تعبئة سياسة كل من المؤسستين لخدمة مصالحها، كما نجحت في تأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقرار على الصعيد الدولي من حيث طاقة الإنتاج والمردودية أيضاً، واعتماد التقنيات العالية الجودة، وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل

التجاري الدولي، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها، كاليابان ودول الاتحاد الأوروبي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقا لشروطها، هذا بالإضافة إلى تمكنها من اختراق جل اقتصاديات بلدان العالم.

وهذه الإمكانيات والقدرات التي تميز الاقتصاد الأمريكي المرتكز إلى الاتصالات والمعلومات والإعلام والترفيه تستثمرها الولايات المتحدة بشكل جيد في إدارة الأزمات الدولية من خلال نهج سياسة العقوبات الاقتصادية، أو سياسة المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية التي أضحت وسيلة فعالة لتنفيذ سياستها الخارجية، وعلى المستوى العسكري تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة لاستثمارها في هذا المجال تصل إلى حدود 270 مليار دولار، أي ما يوازي 30% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بحوالي 900 مليار دولار.

تأثير أزمة الائتمان العالمي على العالم العربي

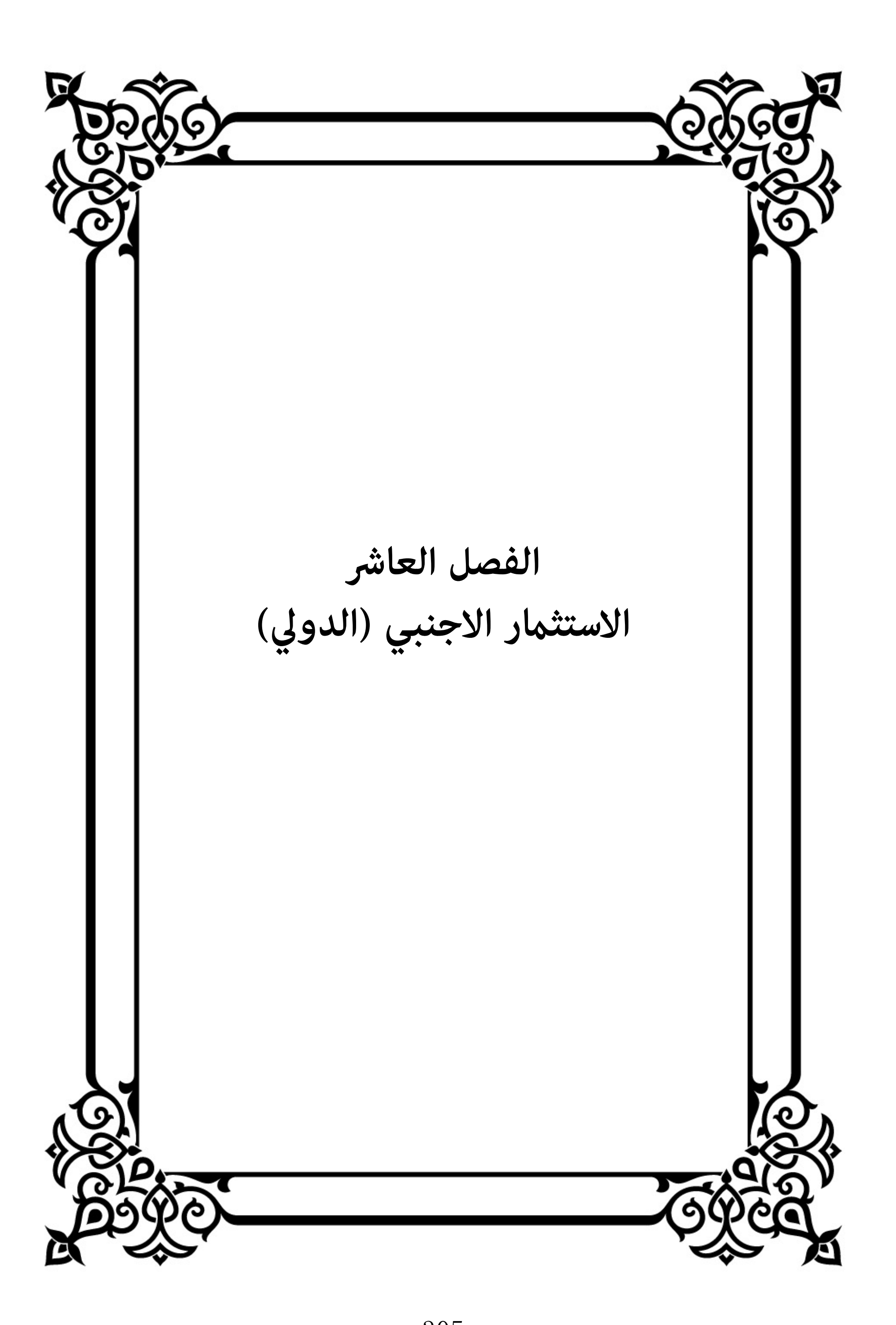
لقد بقيت أسواق الأسهم العربية بمنأى عما يحدث في الأسواق العالمية، وشهدت خلال الأسابيع القليلة الماضية من شهر سبتمبر 2007 تقلبات شبه طبيعية، والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية اللاعبين في هذه الأسواق هم من المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد يذكر على الساحة العالمية، إضافة إلى قلة الترابط بين أسواقنا والأسواق الدولية.

أما المستثمرون من بنوك ومؤسسات وشركات عالمية والذين استثمروا في السندات المغطاة بأصول عقارية فقد تأثروا بشكل مباشر بالأزمة المالية الراهنة و تعرضوا لخسائر يصعب تقديرها، وانكشاف المصارف العربية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدودًا، فمعظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات. وحسب استطلاع أجرته شركة التصنيف

الائتماني (ستاندرد آند بورز)، أخيراً فإن مجموع استثمارات بنوك المنطقة في سندات الرهن العقاري، ذات التصنيف الائتماني المنخفض لا يزيد على % 1 من مجموع أصول هذه البنوك، كما إن التقلبات الحاصلة في أسواق المال العالمية سيكون لها بعض الأثر على البورصات العربية، خصوصاً أسواق الأسهم التي تسمح للمحافظ العالمية الاستثمار فيها، ففي فترات الأزمات يتجه المستثمر إلى تخفيض نسبة المخاطرة لديه ويتحول من الأسواق الناشئة إلى استثمارات أكثر سيولة وأمانًا، مثل السندات الحكومية، وعلى الرغم من صغر حجم تدفقات محافظ الاستثمار العالمية إلى أسواقنا المحلية إلا أنها ساهمت أخيراً في تحديد التوجه العام للبورصات العربية.

ويشار إلى أن أكبر أسواق الأسهم الإقليمية من حيث القيمة السوقية، ألا وهو سوق الأسهم السعودية، لا يسمح للأجانب بامتلاك الأسهم، إلا بشكل غير مباشر عن طريق صناديق الاستثمار التي تديرها البنوك المحلية، في حين أن أسواق كل من الإمارات والكويت ومصر وقطر والأردن تشهد وبشكل متصاعد زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية في بورصاتها، كما إن أكبر المخاطر التي قد تنجم عن الأزمة المالية الحالية هو احتمال حصول تباطؤ اقتصادي عالمي؛ فالهبوط الذي سجل أخيراً في أسعار العقارات السكنية في أمريكا، وغيرها من الأصول والذي صاحبه ضغوط إضافية على عملية الاقتراض له أثر سلبي على المستهلك الأمريكي المثقل أصل لا بأعباء الديون، مما يؤدي إلى ظهور أزمة في قطاع الائتمان عن طريق بطاقات الائتمان وارتفاع في معدلات تخلف الشركات عن سداد ديونها، وهذه كلها بوادر لعملية تباطؤ اقتصادي قد تطول أو تقصر بحسب السياسة المالية والنقدية للولايات المتحدة، وسيشعر القائمون على السياسة النقدية في دول المنطقة أنهم مضطرون لمجاراة السياسة النقدية التوسعية التي أخذت الولايات المتحدة بإتباعها أخيراً، وهو ما يؤدي إلى انخفاض

أسعار الفائدة المحلية وأسعار صرف العملات العربية المرتبطة بالدولار وسيزيد من الضغوط التضخمية التي ظهرت مؤخراً في عدد من دول المنطقة.



# الفصل العاشر
# الاستثمار الاجنبي (الدولي)

الاستثمار الاجنبي (الدولي)

مفهوم الاستثمار

هنالك عدة مفاهيم للاستثمار يمكن ذكرها كما يلي:

هو الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلاً عن أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار الإضافات إلى المخزون، فضلاً عن رأس المال الثابت.

او هو الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات، الآلات، والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع.

أو هو اكتساب الموجودات المادية والمالية، المتاحة في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية أومادية أومعنويه مستقبلية للمستثمر والمجتمع، فقد تكون مالية تتمثل فى شكل ارباح للمستثمر، ومن خلالها تصب لمصحة الدولة من خلال زيادة معدل الانتاج والفرص التصديرية وإنخفاض نسبة البطالة، وزيادة القوة الشرائية للعملة المحلية، ومنها ارتفاع مستوى معيشة الفرد والمجتمع.

اما المفهوم الاقتصادي للاستثمار، فهو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار، ومن هن فأن الاستثمار يتمحور حول مدة حياة الاستثمار، والمردودية وفعالية، والعملية الاستثمارية، والخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار.

أهمية الاستثمار

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية:

- زيادة الدخل القومي.

- خلق فرص عمل.

- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

أهداف الاستثمار

**تتمثل أهداف الاستثمار في ما يلي:**

**1- حماية الأموال من انخفاض قوتها الشرائية نتيجة التضخم**: إن هدف المستثمر يتمثل في تحقيق مكاسب رأسمالية، وعوائد جارية تحقق المحافظة على القدرة الشرائية لنقوده المستثمرة.

**2- تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول:** يكون هدف المستثمر تحقيق عائد جاري مقبول مع نسبة زيادة مقبولة في قيمة رأس مال المستثمر على الدوام، حيث أن المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها تعتبر هدف المستثمر، ومضافاً إليها العائد المحصل.

**3- تحقيق أكبر دخل جاري:** يركز المستثمر بالغ اهتمامه على الاستثمارات التي تحقق أكبر عائد حالي ممكن بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى.

**4- حماية الدخول من الضرائب:** يكون هدف المستثمر في هذه الحالة الاستفادة من خلال استثماره هذا من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات والتنظيمات

المعمول بها، حيث أنه إذا قام بتوظيفها في غير هذا النوع سيتم إخضاعه إلى شرائح ضريبية عالية

**5-تحقيق أكبر نمو ممكن للثروة:** يميل إلى تحقيق مثل هذا الهدف المضاربون، حيث يختارون الاستثمارات التي لها درجة مخاطرة عالية، ويقبلون عندها ما يترتب عن اختيارهم، إما بتحقيق توقيعاتهم أو تخطئتها

**6- تأمين المستقبل:** عادة ما يقوم بمثل هذا النوع من الاستثمارات الأشخاص الذين بلغوا سناً معيناً، وهم على أبواب التقاعد حيث ميلهم لتأمين مستقبلهم يحملهم على استثمار ما لديهم، من أموال في الأوراق المالية ذات العائد المتوسط المضمون دورياً مع درجة ضعيفة من المخاطرة.

رأس مال الاستثمار المباشر

تقسم عناصر معاملات رأسمال الاستثمار المباشر، بناءً على إتجاه حركة رؤوس الأموال (استثمار مباشر في الخارج عن مستثمر مقيم في الاقتصاد المعد للبيان، واستثمار مباشر في الاقتصاد المعد للبيان من مستثمر مقيم في الخارج)، وتتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر في:

- رأس مال حقوق الملكية **Equity Capital**: ويشتمل على حصص الملكية في الفروع، وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة، وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.

- العوائد المعاد استثمارها **Reinvested Earnings**: وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه، وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

- رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين فيما بين الشركات **Intra-Company Loans**: ويشمل هذا البند اقتراض أو إقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين، بين المستثمر المباشر من جهة، المؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى.

- تصنف القروض الممنوحة من المستثمر المباشر إلى مؤسسات الاستثمار المباشر، والعكس ضمن هذا البند الفرعي.

محفزات الإستثمار

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار، بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزاً لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى إستتثمارات نذكر منها:

1- المترتبة عن توظيف مدخراتهم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحتملة.

2- ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار، وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواءِ كانوا محليين أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية، وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين والمستثمرين.

3- من دوافع الاستثمار، توفر سوق مالي كفؤ وفعال، يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال، وبصفة عامة يعطي فرص الاستثمار لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب، من حيث أداة الاستثمار، والتكلفة والمخاطرة، وما يميز السوق المالي، من حيث الكفاءة في توفير صفة الديناميكية، وسرعة الاستجابة للأحداث، وتوسيع هذا السوق، والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص بهذه المعاملات المالية في مجال الاستثمار.

أدوات الاستثمار

يقصد بأداة الاستثمار، ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر، مقابل المبلغ الذي يستثمره، وهناك عدة أدوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية، وهي كما يلي:

**أ- الأوراق المالية:**

حيث تعتبر الأوراق المالية من أهم و أبرز أدوات الاستثمار، لما تتميز به من امتيازات هامة للمستثمر، لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار، وللأوراق المالية عدة أصناف تختلف عن بعضها حسب معايير ومقاييس مختلفة، حسب معيار الحقوق التي تعود لحاملها، منها ما هو أدوات ملكية، مثل الأسهم(**les actions**) بأنواعها المختلفة، كالأسهم العادية والممتازة، ومنها ما هو أدوات دين مثل السندا (**les obligations**)، والأوراق التجارية وغيرها.

أما من حيث معيار الدخل المتوقع من كل ورقة مالية، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل، كالأسهم التي يتغير دخلها من سنة إلى أخرى، وفي حين هناك أوراق مالية أخرى، كالسندات التي تكون مداخيلها ثابتة ومحددة بنسبة ثابتة من قيمتها الاسمية، كما تختلف أيضاً الأوراق المالية من حيث درجة الأمان التي توفرها بالنسبة لحاملها،

إذ نلاحظ أن السهم الممتاز يوفر درجة أمان أعلى من السهم العادي، والسند المضـمون بعقـار مثلاً يوفر درجة أمان أكثر نظراً لما يوفره لحاملة، من حيازة الأصل الحقيقـي المرهـون لصـاحب السند، في حالة توقف المدين عن دفع الدين.

**ب- العقارات كأداة للاستثمار:**

يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر، كشراء عقار حقيقـي (مبـاني أو أراضي)، وإمـا بشكل غير مباشر عندما يشتري المسـتثمر سـند عقـاري، صـادر عـن بنـك اسـتثماري في مجـال العقارات، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحـدى (صـناديق الاسـتثمار) العقاريـة، وتقـوم هـذه المؤسسات بشراء سندات تحصـل بواسـطتها عـلى أمـوال تسـتعملها فـيما بعـد لشراء أراضي أو إنجاز مباني.

**ج- المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار:**

إن المشروعات الاقتصادية، يمكن اعتبارها من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي، منهـا ما هو صناعي وزراعي و تجاري، ومن ثم فإنها تعتمد على أموال حقيقيـة، كـالآلات والمعـدات والمباني، ووسائل النقل والعمال والموظفين، وبالتالي فإن مزج كل هذه العوامل (عوامل الإنتاج) يؤدي إلى خلق "قيمة مضافة، وتنعكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام (**PIB**) للـوطن، لهذه الأسباب فإن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية لـه علاقـة مبـاشرة بالتنميـة الاقتصـادية للمجتمع.

**د- العملات الأجنبية كأدوات للاستثمار:**

تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسـواق المـال العالميـة، خاصـة في العصر الحاضر، إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحـاء العـالم وتحتـل حيـزاً كبـيراً في عمليـات البورصة، فهناك أسواق مالية موجـودة في نيويـورك، وطوكيـو، وبـاريس، وفرانكفـورت، ولنـدن وغيرها، ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية أنه يتأثر بعدة عوامل اقتصـادية وسياسـية، كعوامل ميزان المدفوعات، والقروض الدولية، وأسـعار الفائـدة، وظـروف التضـخم والانكـماش الاقتصادي، والأحداث السياسية، وعامل العرض والطلب... إلخ.

**ه- المعادن النفيسة كأدوات للاستثمار:**

لقد أصـبحت المعـادن النفيسـة، كالـذهب والفضـة والبلاتـين، أداة مـن أدوات الاسـتثمار الحقيقي، تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها، عن طريـق الشراء والبيـع المبـاشر، وإيـداع الذهب لدى البنوك، من أجل الحصول على أرباح، أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضـة، مـثلما يحدث في سوق المعاملات الأجنبية.

كما أن أسعار المعادن النفيسة شهدت في الآونة الأخيرة تـدهوراً حـاداً بعـدما وصـلت إلى ذروتهـا في بدايـة الثمانينـات، ثـم انخفـض سـعرها بعـدما ارتفـع سـعر الـدولار، لـذا أصـبح المستثمرون يفضلون استثمار أموالهم في شراء الدولار.

**و- صناديق الاستثمار كأدوات للاستثمار:**

صندوق الاستثمار هـو عبـارة عـن أداة ماليـة، تكونـه مؤسسـة ماليـة متخصصـة، كالبنوك أو شركة استثمار لها دراية، وخبرة في مجال تسـيير الاسـتثمارات، وذلـك بهـدف تجميع مدخرات الأفراد من أجل اسـتخدامها في المجـالات المختلفـة للاسـتثمار، تحقـق للمشـاركين في هـذا الصـندوق إيـرادا، وفي حـدود معقولـة مـن المخـاطرة، وفي هـذا

المضمار يمكن اعتبار صندوق الاستثمار، كأداة استثمار مركبة، بحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها، حيث أن القائمين على تسيير شؤون الصندوق يمارسون المتجارة بالأوراق المالية، بيعاً وشراء، أو المتاجرة بالعقارات والسلع إلى غير ذلك من أدوات الاستثمار المختلفة.

أساليب الاستثمار

يمكننا ان نورد أهم أساليب الاستثمار كما يلي:

**1- الأسلوب المحافظ:**

يركز هذا الأسلوب على المحافظة على رأس المال المستثمر، وذلك بتجنب المخاطر التي قد تهدده، وغالباً ما يجدي هذا النمط مع كبار السن من المستثمرين ممن هم على مشارف التقاعد، وممن تتقلص فرصهم في تعويض أي رأس مال قد يخسرونه.

**2- الأسلوب الجريء:**

هنا ينطوي هذا الأسلوب على الأخذ بمخاطر أعلى مقارنة بالأسلوب السابق وذلك لأجل تحقيق عوائد أكبر، وقد يقوم المستثمر الجريء بشراء أسهم لشركات غير معروفة أو جديدة، ربما توزع أرباحاً طائلة أو يكون سبيلها للفشل.

**3- الأسلوب المعتمد على القيمة:**

ان المستثمر الذي يركز على القيمة يبحث عن أوراق مالية يعتقد بأنها تباع بأقل من قيمتها العادلة، ويفترض أنها قد ترجع إلى أسعارها العادلة ما أن يكتشف المساهمون مستوى قيمتها العادل.

**4- الأسلوب المعتمد على النمو:**

يسعى هذا الأسلوب الاستثماري إلى اقتناء الأسهم التي يتوقع ارتفاع أسعارها، وبالتالي عوائدها وذلك بمستوى أكبر من مجمل عوائد الأسهم المتداولة في السوق، وبالطبع فإن هذه الاستثمارات يصاحبها الكثير من المخاطر.

**5- الأسلوب المتنوع:**

ويجمع هذا الأسلوب بين القيمة والنمو في آن واحد، وهو ما يعني أن المستثمر يسعى إلى الموازنة بين الاستثمارات التي تقيم بأقل من سعرها العادل، وتلك التي يتوقع لها النمو العالي.

**6- الأسلوب المعاكس:**

ويقوم المستثمرون المعاكسون لأسباب مختلفة بشراء الأوراق المالية التي يتجنبها الآخرون.

الاستثمار الاجنبي (الدولي)

مفهوم الاستثمار الاجنبي

هو جميع الفرص المتاحة للمستثمر في خارج حدوده الوطنية يعتبر استثماراً اجنبياً للبلد المستثمر فيه، بغض النظر عما اذا كان شخصاً طبيعياً او معنوياً، وتتم هذه الاستثمارات اما بشكل مباشر او غير مباشر.

او هو قيام المستثمر الاجنبي بادارة مباشرة للمشروع الاستثماري المقام في خارج الحدود الجغرافية لبلده، سواء كان مشروعاً انتاجياً أم خدمياً، وينطوي هذا النوع من الاستثمارات على علاقة طويلة الاجل وعلى التملك الجزئي او الكامل للمستثمر الاجنبي للمشروع، واما الاستثمار الاجنبي غير المباشر، والذي يكون من خلال قيام

المستثمر بشراء حصة في محفظة مالية لشركة استثمار محلية، دون ان يخوله ذلك ادارة الشركة او السيطرة عليها، وتكون هذه الاستثمارات عادةً قصيرة الاجل.

النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر الدولية

**هناك بعض النظريات التي تفسر دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر وهي:**

**1- نظرية التحركات الدولية لرأس المال:**

تعتبر هذه النظرية الاستثمارات المباشرة كتحركات في راس المال، حيث ترجع هذه التحركات إلى الاختلاف في أسعار الفائدة بين الدول، فالدول النامية التي تعانى من ندرة في رأس المال ترتفع فيها أسعار الفائدة، وتجتذب رؤوس الأموال الغنية ذات الوفرة في رؤوس الاموال.

**2- نظرية المنشأة الصناعية:**

تختلف هذه النظرية عن النظرية الأولى في أنها تبتعد عن الفرض النظري للمنافسة الكاملة، وتبني تحليلها على افتراض عدم كمال السوق.

**3- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:**

تنسب هذه النظرية إلى كل من بكلي، كاسون، دانـنج، جـمان، وهـي تؤكـد عـلى أهمية امتلاك المزايا الاحتكارية حتى يمكن قيام الاستثمار المباشر في الخارج، كما أن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة يمكن من تحقيق جودة الانتاج.

**4- نظرية المنهج العلمي:**

تعتمد هذه النظرية على عمل استقصاءات أو استبيانات توجه إلى الشركات المستثمرة في الخارج عن الدوافع، والعوامل التي تدعوها إلى الاستثمار في الخارج،

وتقسم هذه النظرية العوامل التي تدعو إلى الاستثمار في الخارج إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1. مزايا المكانية للدولة المستضيفة للاستثمار.
2. مزايا الاحتكارية التي تملكها الشركات المستثمرة.
3. عوامل أخرى تبرر الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة.

**5- النظرية الانتقائية:**

ان قائدها هو (داننج) حيث يرى أن الاستثمار الاجنبي المباشر دالة في ثلاث متغيرات هي:

- المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة.
- المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي.
- المزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر (الدولي)

1. نقل مستويات التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الى البلد، حيث يعتبر الاستثمار الاجنبي من افضل الوسائل لنقل التكنولوجيا الأنتاجية والمهارات الادارية من بلد الى اخر، خاصة من الدول المتقدمة الى الدول النامية.
2. توظيف العمالة المحلية واستثمار الموارد البشرية غير الموظفة.

3. الاستثمار الاجنبي مصدر مهم للضرائب التي يحصل عليها الاقليم من الشركات الاجنبية مما يسبب أسهاماً أيجابياً في زيادة الناتج المحلي الاجمالي للاقليم.
4. تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الانتاج، وزيادة الدخل القومي.
5. انتاج السلع والخدمات للسوق المحلية.

انواع الاستثمار الأجنبي الدولي

**ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين:**

**أ) الاستثمار الأجنبي غير المباشر:**

وهو يخص الاستثمار في المحفظة أو التوظيف للمنقول، ويقصد به شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية، بمعنى آخر يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية، مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة، بل ينصب الاهتمام بالمحفظة على سلامة رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها.

وفي السابق كان لهذا النوع من الاستثمار تطورات كبيرة في الأسواق الدولية، خاصة مع اتساع أسواق الأورو دولار، وتشير الدراسات الحديثة إلى تطور هذا النوع من الاستثمار، غير أنه يبقى عرضة للتطورات نتيجة للأزمات المالية، وبذلك اتجهت الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لمرونته خلال الأزمات المالية.

**ب) الاستثمار الأجنبي المباشر:**

وهو يختلف عن الاستثمار في المحفظة لكونه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في

إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

وتسعى الدول النامية إلى اجتذاب قدر أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للمزايا التي تترتب عليه وكذا تأثيره على الاستثمار المحلي والنمو الأقوى من تأثير القروض والاستثمار بالمحفظة عليه.

أشكال الاستثمار الاجنبى المباشر (الدولي)

**هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الاجنبي المباشر هي:**

**1) الاستثمار الخاص:**

يتمثل الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص أساساً في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصاً في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحاً ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

**2) الاستثمار الثنائي:**

ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعني الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الاجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الاجنبي، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع.

**3) الاستثمار الاجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية:**

تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة، وفي قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي

**يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها:**

1- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

2- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

3- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر، كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جرياً

وراء الربح والفائدة، وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

4- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

5- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

محددات النظريات الاقتصادية في الاستثمار الأجنبي الدولي

**1- محدد سوق المنتجات:**

إن أي محدد أو نظرية تفسر تدفق الاستثمار الأجنبي، لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار محدد أو نظرية تنوع المنتجات في البلد المضيف، فنظرية تنوع المنتجات ترجع للاقتصادي **R-CAVES** الذي حاول إبراز التكاليف التي تستوجب على المستثمر الأجنبي مقارنة بالمنافسين المحليين أو المنافسين الأجانب المتواجدين من قبل في هذا البلد، ومن بين هذه التكاليف نذكر تكاليف الحصول على المعلومة، التكيف مع الشروط الاجتماعية، التشريعية والاقتصادية أو المعرفة الغير كاملة لقنوات التوزيع، وأمام هذه التكاليف تصبح إمكانية تنويع المنتج إستراتيجية فعالة إذ تسمح للمستثمر الأجنبي اختراق أسواق دول مضيفة، وقبل التفصيل في هذه النظرية كان لا بد من التطرق لملاحظة هامة، وتتمثل في مقدرة المستثمر الأجنبي إعطاء منتجه أشكال مختلفة، مما يعني مرونة التنظيم الصناعي وامتلاك التكنولوجيا اللازمة والقدرة على التكيف مع هيكلة السوق.

كما انه تتنويع نفس المنتوج يكون في سوق محدود بالضرورة من خلال التنويع في شكل أو علامة المنتوج، فتنويع المنتجات حسب هذه المعطيات يعتبر مصدر محدد ومقيد لدخول أو اختراق فتنويع نفس المنتوج يكون في سوق محدود بالضرورة من خلال التنويع في شكل أو علامة المنتوج، فتنويع المنتجات حسب هذه المعطيات يعتبر مصدر محدد ومقيد لدخول أو اختراق المستثمر الأسواق الأجنبية إذ تمثل للمؤسسة سلاح مثالي للدفاع، والملاحظ أن التنويع في المنتوج من خلال ابتكار أو تجديد المنتج يكون أقل بالمقارنة مع تغيير المنتجات المتواجدة حيث يكون التجديد أو الابتكار على مستوى التسويق فقط وتظهر هذه الميزة خاصة في المنتجات الصيدلانية أو صناعة السيارات، فالتنويع يرتكز على ثلاث أدوات أساسية التقديم، والمظهر، والأداء.

**2- محدد سوق العوامل:**

إن استثمار المؤسسة في دول أجنبية يرجع لعدة حوافز وفوائد خاصة، والتي تميزها على باقي منافسيها المحليين، وهذه الحوافز كافية لكي تستثمر المؤسسة ببلد آخر، ولكن كان إلزاماً الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الدخول إلى الدول الأجنبية وهذا على مستوى عوامل مصادر الحوافز أو تعدد الفوائد، إذ يمكن ذكر، مثلاً المؤهلات الخاصة للمؤسسة في التسيير أو التسويق، التكنولوجيا، القدرة المالية...الخ، إن المستثمر الأجنبي يتمتع بمصدر أموال أحسن من بقية منافسيه في البلد المضيف بسبب الشبكة المالية التي تربطه بالمؤسسة الأم حيث تخصص المؤسسة كل مواردها المالية لتحقيق هذا الاستثمار نظراً لانخفاض وضعف تكلفة الفرصة في هذا البلد، أي ارتفاع العائد بالمقارنة مع بلده الأصلي أو بلدان أخرى، ومن ناحية أخرى عند تساوي الموارد الذاتية بين المؤسسات، فالمؤسسات الأجنبية تحصل على شروط تفضيلية مقارنة بغيرها من المنافسين المحليين في مجال منح القروض، وكذلك توجه

الفـرد للاسـتثمار في هـذه المؤسسـات (الأسـهم) بسـبب صـورة وعلامـة المؤسسـة المتعـددة الجنسيات، أو بسبب ارتباطها بالبنوك الدولية الموجودة في البلد المضيف.

**3- محدد حجم المؤسسة:**

ضمن مختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتمحور حـول الهيكلـة المهيمنـة عـلى السوق، لابد من التطرق إلى الاقتصاد الصناعي المعبر على قدرة المؤسسة على مسـتوى التنظـيم الصناعي، فكثيراً من المشاكل يجب إيضـاحها حـول ارتبـاط هـذا المتغـير مـع تـدفق الاسـتثمار الأجنبي المباشر.

- تتمثـل الصـعوبة الأولى في أنـه لابـد مـن التمييـز بـين الاقتصـاد الصـناعي ذو الأصـل التكنولوجي المرتبط بحجم المؤسسة أو الوحـدة المنتجـة والاقتصـاد الصـناعي المـرتبط بعمليـة تنسيق النشاطات في المؤسسة فالنموذج الأول ما هو إلا عبارة عن نموذج كلاسيكي.

- النموذج الثاني، فهو نتيجة للتنظيم بالمؤسسة الذي يأخذنا، مثلما عـبر **H-HYMER** إلى مشكل الفعالية داخل المعلومة.

إن هذان النموذجان يدفعان المؤسسة إلى الاسـتثمار بالخـارج، حيـث أن حجـم المؤسسـة يعتبر عامل متيح للإنتاج في الخارج، كما أن هناك علاقة في غالب الأحيان بـين حجـم المؤسسـة ورغبة المؤسسة في التوسع إلى أسواق أجنبية، ونريد في هذه النقطة أن نلـح عـلى ميـزة متاحـة وليست مسببة للاقتصاد الصناعي؛ لأنه لا يمثل كلية قـدرة أو إمكانيـة خاصـة للمؤسسـة التـي تستثمر بالخارج، فكل المؤسسات التي تطمح لتحقيق بعض الأرباح والتي تمارس نشـاطها كليـاً أو جزئياً داخل الإطار الجغرافي الوطني، وفي بعض الأحيـان رغـم امـتلاك الحجـم المناسـب مـن طرف المؤسسة لا يمكنها من تحقيق على الأقل مـا يقابـل مـا تتمتـع بـه مـن ميـزات وقـدرات تكنولوجية وتجارية.

وبالتالي فانه يظهر لنا جليا أن الاقتصاد الصناعي يلعب دور تجميعي في سلوك المؤسسة أي رغبتها في الاستثمار بالخارج لأنه يعمل على تقوية قدرات المؤسسة الخاصة، ولكن لا يمكنه أن يحل مكانها إذ يمثل الاقتصاد الصناعي سلطة تحفيزية من خلال تمكين المؤسسة من تقوية فعالية القدرات الخاصة بها عن طريق إتاحة تطبيق الاقتصاد في المؤسسة، والتي تستخدمها في معظم تعاملاتها إذ تمكنها من تحقيق الطلب على منتجاتها بأقل وقت، وبالتالي تحقق هذه العملية أكثر ربح للمؤسسة، ويجب مراعاة الجزء الثاني من المشاكل التي من المهم إيضاحها، إن الاقتصاد الصناعي سبب متيح وليس مسبب إذ يفضل إمكانية التصدير على عملية الإنتاج بالخارج، ولكن هنا نطرح السؤال هل المؤسسة تتخذ الاقتصاد كمرجعية أم العكس أي تفضل الإنتاج بالخارج على التصدير.

**4- محددات طبيعية ومحددات مسببة:**

إن هناك عدة عوامل تعمل على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها توفر رأس المال، تنويع المنتجات، الاقتصاد الصناعي، وجملة هذه العناصر تعمل على دفع المستثمر للاستثمار خارج البلد الأصلي، إذ تعتبر كافية لتغطية النقائص التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة أساساً في تكلفة المعلومة والمخاطرة التي تتبع سعر الصرف والمحيط السياسي، فتوفر رأس المال يسمح للمؤسسة بتجنب الأعباء المرتفعة للقرض في البلد المحلي وكذلك تنويع المنتوج يعطي عائد مرتفع بفضل خصوصية وعلامة المنتج، وكذلك يعتبر الاقتصاد الصناعي عامل متيح لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الملاحظ لهذه الميكانيزمات يدرك أن أغلبيتها مرتبط بسياسة الدولة المضيفة التي تضع معظم المبادئ المسيرة للسوق، وبالتالي فان لهذه السياسة أوجه مختلفة إما بصورة عراقيل تجارية أو عراقيل جمركية وأخرى اجتماعية، فمثلاً العراقيل الجمركية

تعمل على منع تدفق منتوج المؤسسة وبالتالي بطريقة غير مباشرة تمنع توطن المؤسسة حسب اقتصاديات السلم أو وفورات الحجم، فهناك علاقة وثيقة بين تصدير المنتجات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فمعظم الدول تضع عراقيل تجارية أو جمركية بهدف التقليل من عملية تصدير المنتجات، ومن جهة أخرى تقوم بتقديم تسهيلات وتحفيزات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فهناك دراسات تجريبية تؤكد لنا ذلك من خلال سعي الدول لتضييق الخناق على الصادرات ومن ناحية أخرى تقديم تسهيلات وتحفيزات لا نظير لها، ومثال ذلك قيام كندا بوضع جملة من العراقيل التجارية والقانونية لمنع دخول منتجات مؤسسات الولايات المتحدة على الرغم من وجود التقارب بين الدولتين، وعلى عكس ذلك فهي تقدم تسهيلات لا منتهية للمؤسسات الأم الأمريكية للاستثمار بكندا.

**5- محدد نماذج الارتباط:**

إن النظريات المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر المتطرق إليها سابقاً مبنية على معايير مختلفة، كمعيار سوق المنتجات أو العوامل ومعيار تمركز المؤسسة واتساع حجمها، إذ أن اتساع حجم المؤسسة يسمح لها بامتلاك قدرات خاصة غير متوفرة عند بقية منافسيها الآخرين المحليين، ولذا يظهر الفرق جليا عند مقارنة مؤسسة أجنبية بمؤسسة محلية وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

**- ما مدى تأثير حجم المؤسسة الأجنبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟**

إن نماذج الارتباط ذات طبيعة مختلفة إذ لا تعتمد بشكل كبير على القدرات الخاصة للمؤسسة، بل تمحور أدائها من خلال إستراتيجيات المؤسسة المختلفة عن بقية المؤسسات المنافسة وتتمثل هذه الاستراتيجيات في إستراتيجية المتابعة، الدفاع، التعاون.

إن إستراتيجية المتابعة والدفاع مبنيـة عـلى أسـاس أن المؤسسـة لا يمكنهـا تجاهـل نشـاط المنافسين، فيكفي أنها ستتبع مثلا سلوك مماثل من طرف المنافسين بمجـرد اسـتثمارها في دولـة أجنبية، وبالتالي فلابد من اتخاذ إستراتيجية دفاعية سليمة لتحقيق التوازن الدائم لها، وكثيراً ما تقع تفاعلات وتصادمات للمؤسسة مع بقية المنافسين، لذلك لابـد مـن تبنـي إسـتراتيجية عـلى عدة خيارات والمتمثلة في السلوك الذي تتخذه المؤسسة نسبة للمحيط، ففي حالة التأكد تتخذ المؤسسة سياسة معينة والعكس في حالة عدم التأكد، وتعتبر عملية استثمار المؤسسـة بالخـارج خيار من خيارات الإستراتيجية الدفاعية للمؤسسة أمام جملة الاسـتراتيجيات المعاديـة لهـا مـن طرف بقية المنافسين.

**6- نظرية المحفظة والاستثمار الأجنبي:**

في إطار نظرية المحفظة التي تهدف إلى إيجاد توازن أمثل بـين العائـد والمخـاطرة، وعليـه سوف نبحث عن مكان الاستثمار الأجنبي وعلاقته بنظرية المحفظة، كما إن الاسـتثمار الأجنبـي المباشر يؤخذ بعين الاعتبار في قرار المؤسسة حيث أنه يتيح لها من خلال عملية التنويع خفـض درجة المخاطرة ويظهر ذلك جلياً في البيان من خلال مقارنة حد الفعالية حيث يحتوي أحدهما على الاستثمار الأجنبي المباشر والآخر لا يحتوي على ذلك.

فمن خلال حد الفعاليـة **F1** المعـبر عـن محفظـة أصـول ذات مخـاطرة فعالـة، التوفيقـة الممكنة للأصول بدون مخـاطرة مـع هـذه المحفظـة الفعالـة لا تضـمن لنـا توفيقـه واقعيـة أو حقيقية، وهذا مثلما هو موضح في الشكل الموالي، ففي حالة أن المستقيم (**X**) له ميل أكبر من ميل المنحنى **F1** وبالتالي لا يتم التضامن بين المستقيم (**X**) والمنحنى **F1** وعليه فالنقـاط عـلى محور المستقيم (**X**) لا تحقق هذه النظرية.

**7- نظرية مخاطرة الصرف:**

إن نموذج المحفظة يسلط الضوء على الأسواق المالية، كمحدد للاستثمار الأجنبي ولكن نظرية مخاطرة الصرف التي تعود للاقتصادي **ALIBER** الذي يعتبر الظاهرة النقدية، كمحدد أساسي ووحيد موجه للاستثمار الأجنبي على عكس الاستثمار المحلي، فمشكلة سعر الصرف بالنسبة له غير مطروحة.

حوافز للاستثمار في الأسواق الأجنبية

1. حوافز اقتصادية لتخفيض القيود في دول أوروبا الشرقية، والذي خلق حافظ مفضل لجذب المستثمرين والدائنين الأجانب إلى تلك الدول.
2. التنوع الدولي والتي تكون المحفظة الكلية للمستثمر غير معتمدة على عملة بلد واحد، وبذلك تكون الاختلافات عبر الحدود في الشروط الاقتصادية يمكن أن تسمح بفائدة تقليل الخطر، حيث أن محفظة الأسهم، مثلاً تعبر عن شركات عبر الدول الأوروبية هي أقل خطورة من محفظة الأسهم المعبرة عن شركات موجودة في بلدان أوروبية واحدة.
3. سعر الصرف والذي يعبر عنها بعملة من المتوقع أن قيمتها ترتفع مقابل العملة الوطنية لبلدانهم.
4. معدلات فائدة أجنبية كبيرة، والتي تعوض نوعاً ما من خلال أضعاف العملة المحلية عبر فترة من الزمن مقصودة أو معينة.

السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة

ان السياسات الاقتصادية نقطة هامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تمثل الورقة الرابحة التي تحاول الدول المضيفة اللعب عليها، وتتمثل في:

أ- السياسات الاستثمارية: وتتمثل في وضوح وثبات قوانين الاستثمار، حيث عدم إصدار تشريعات موضوعها الاستثمار أو ترك النصوص الخاصة بهذا الموضوع موزعة بين أكثر من تشريع يجعل المستثمر في وضع يصعب عليه فهم النصوص التي تحقق الاستقرار، وتحقق لاستثماراته النمو بل تجعله يفتقد هذه النصوص من أساسها، وتتضمن السياسات الاستثمارية ضمنيا كونها محفزاً هاماً ومحدداً رئيسياً لحركية الاستثمار، فسهولة إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار، وكذلك عدم تعقيد إجراءات الحصول على الوثائق المرتبطة بالعملية الاستثمارية، كما أن سهولة إجراءات الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية تؤثر بشكل واضح في التوجهات الاستثمارية.

ب- سياسة التجارة الخارجية: مع التوجه العالمي، لإقامة تكتلات اقتصادية كبرى في ظل تحرير التجارة العالمية وانفتاح الأسواق العالمية، وبعد انتهاء جولة الاورغواي للمفاوضات التجارية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أفريل 1995، أصبح إعفاء السلع وعوامل الإنتاج من الرسوم الجمركية والرسوم المختلفة والضرائب، أمراً حتمياً تفرضه هذه الاتفاقيات لمجموعات الدول وإلغاء القيود الجمركية لتفعيل الاستثمارات داخل البلد.

يوجد هنالك استثناء حول تطبيق تخفيضات جمركية، إذ أثبت تأثير هذا التخفيض على القطاعات الداخلية أو على ميزان المدفوعات، وتعتبر القيود غير الجمركية بمثابة هاجس مستمر لمسيرة التجارة الخارجية وبالتالي هاجس معيق لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لاتسامها بعدم الشفافية والوضوح في أهدافها وإجراءات تطبيقها، وتصدر في الغالب في شكل قوانين وتشريعات وإجراءات وتصريحات تكون في بعض الأحيان مكتوبة وأحياناً تصدر في شكل تعليمات محددة لا يعرفها إلا المكلف بالتنفيذ، وتكون أحياناً أخرى في صورة تعليمات غير مكتوبة مثل: إجراءات التأخير على المنافذ الجمركية والتعسف في تطبيق الشروط الصحية

والمعايير والمواصفات والمقاييس الفنية، وهذا ما يصعب معالجتها وصعوبة التعرف عليها، وقد يعد هذا من أثقل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، حيث أنه عند تفحص تجربة بعض البلدان في إنشائها مناطق حرة أدى ذلك إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي بكثافة.

ت- سياسة الضريبة: يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي استثمار، و تلعب الضريبة دوراً مهما كأداة للتأثير على الميل الاستثماري، ذلك أن زيادة الضرائب المباشرة نسبية كانت أم تصاعدية تؤدي إلى التخفيض من قيمة الاستثمار، وبالأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، كما نجد أن الهيكل المالي للاستثمار ذو حساسية تجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فإذا كانت معدلاتها مرتفعة أعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي.

وتستعمل الضرائب في توجيه وتشجيع الاستثمارات ككل من خلال إعفاءات الضريبية الدائمة أو المؤقتة أومن خلال التخفيضات في قيمها، وذلك من أجل تحديد فروع النشاط أو الترقية وتكثيف فروع قائمة تماشيا مع السياسة الاقتصادية، كما تعتبر الضريبة سلاحا ذو حدين، فمن جهة تؤدي إلى جذب الاستثمار المباشر ومن جهة أخرى تفقد خزينة الدولة الكثير من الموارد

ث- سياسة الخوصصة: لم تعد الخوصصة خياراً بل أصبحت ضرورة من اجل تحسين مناخ الاستثمار ككل، ورفع كفاءة المؤسسات، وتحقيق المزيد من الكفاءة الاجتماعية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وجعل الاقتصاديات الوطنية أكثر تماشياً مع الاقتصاديات العالمية.

لقد اكتسبت خوصصة المؤسسات العامة أو تحويل ملكيتها أو إدارتها إلى القطاع الخاص أهمية متزايدة، وذلك من أجل إصلاح الأوضاع الاقتصادية نتيجة التحول

الكبير في استراتيجيات التنمية من استراتيجيات شمولية ارتكزت على التوجيه المركزي للموارد وللإدارة الاقتصادية، وأدت إلى هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وتفشي القيود الإدارية في جميع جوانبه إلى إستراتيجية ترتكز على آلية السوق لتخصيص الموارد، وتستهدف تحرير الاقتصاد من القيود، وانفتاحه على الخارج وإفساح المجال أكبر أمام القطاع الخاص لاسيما المستثمرين الأجانب، وكذلك مساهمة الخوصصة في معالجة ضعف الأداء الاقتصادي وبروز إختلالات مالية وهيكلية وتفاقمها، وكذلك الحاجة الملحة لتبني إصلاحات مالية وهيكلية تطول جميع جوانب الاقتصاد، كما نجد أن إجبارية فتح الاقتصاد أمام القطاع الخاص أدى إلى تطبيق سياسات من شأنها فتح المجال أمامه أهمها خوصصة المؤسسات، وذلك بالتخلي على المجالات التي تقل فيها الكفاءات تركيز الدولة على المجالات الهامة و المتصلة بها، والتي تسعى لإنشاء بيئة كلية مستقرة محفزة للنمو والإشراف عليها وتشجيعها، وتجدر الإشارة هنا إلى التجربة الفرنسية في هذا المجال لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عملية الخوصصة.

ج – السياسة التمويلية: تقسم اقتصاديات الدول من الناحية التمويلية إلى نوعين، اقتصاديات تعتمد على النظام البنكي في التمويل، ويتميز هذا النوع بسرعة تقديم القروض و سرعة انتقال الأموال، واقتصاديات تعتمد على الأسواق المالية في التمويل عن طريق البورصة من خلال شراء الأسهم والسندات كطريقة للتمويل، وبالتالي فالدولة كلما كانت لها أكثر متاحات وطرق للتمويل، كلما زاد ذلك من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

د- التشريعات والإطار القضائي: يستدعي تفعيل الاستثمارات تهيئه الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تخول للمستثمر حرية الاختيار والملكية للمشاريع الاستثمارية، كما يقتضي سن القوانين التجارية التي تتعلق بطبيعة ونطاق الاستثمارات.

أشكال الاستثمار الدولي

1 - الاستثمار الدولي في ظل التأكد.

2 - الاستثمار الدولي في ظل نقص بعض المعلومات.

3 - الاستثمار الدولي في حالة غياب المعلومات.

4 - الاستثمار الدولي في ظل تضارب المعلومات الوصفية.

5 - الاستثمار الدولي في ظل المنازعات والصراعات.

محددات الاستثمار الدولي

مجال الاستثمار الدولي إلى أن جودة الاستثمار ذو عَلاقة باقتصاد الدولة المضيفة، ولا يجب أن يكون الحافز للاستثمار الدولي المتدفق لدولة مضيفة ما، مجرد حاجة تلك الدولة للاقتِراض لإصلاح الخلل في مِيزان المدفوعات، أو تغطية أعباء الديون الدولية، ولكن يرى البعض أن حجْمَ الاستثمار الدولي لدولة ما، يجب أن يسانِد الإصلاحات الهيكلية لاقتصاد تلك الدولة.

ويجب أن تؤدي مرحلة التفاوض على الاستثمار الدولي بين الجهة (المستثمر الدولي) والدولة المضيفة، إلى عملية تعلم وثقافة استثمارية دولية راقية، تؤدي في النهاية إلى تحديد اتجاه وكفاءة المشروعِ الاستثماري، وتحقيق المصالح المشتركة بعدالة، ويجب على الدولة المضيفة للاستثمار الدولي التفرقةُ بين الإستراتيجيات المختلفة للتصنيع ومجالاته المتاحة للمستثمر الدولي، ومن تلك الإستراتيجيات ما يلي:

1 - إستراتيجية إخلال الإنتاج الصناعي المحلي محل الواردات.

2 - إستراتيجية التصنيع بغرض التصدير.

3 - إستراتيجية الإنتاج الدولي في مناطق الأفشور.

وكذلك يجب أن تحدد الدولة المضيفة للمستثمِر الدولي الغرض والمناخ المناسبَ للتطبيق الاقتصادي للتكنولوجيا الجديدة والاستخدام الفعال لنتائج البحوث والتطوير، وإذا لم يتم ذلك سوف يصعب في النهاية جذب الاستثمار الدولي القائم على تِقنيات متقدمة.

وتفضل بعض الدول المضيفةِ للاستثمار الدولي البحوث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمةَ في الصناعات التصديرية؛ حتى تستطيعَ مواجهةَ المنافسة بالجودة، وليس فقط المنافسة بالأسعار، وتستطيع الشركاتُ الدولية هنا منح بعض تراخيص التشغيل وتطبيق التكنولوجيا الحديثة لرجال الأعمال المستثمرين في الدول المضيفة، ويعد هذا أحد دوافع المستثمِر الدولي وأحدَ ركائز الملكية الدولية للمشروعات، وتوفر الشركات الدولية خبرات إدارية في المجالاتِ المتنوعة لإدارة الاستثمارات الدولية في الدولة المضيفة، كما يأخذ شكل عقود إدارية، وتراجع الشركات الدولية درجة تمركز الصناعات أو النشاط الذي تفضِّله الدولُ المضيفة، وعادة ما يميل المستثمِر الدولي إلى تفضيل الصناعات ذات المنافسة الاحتكارية التي تتمتع بفروع ذات انتشار دولي ومركز تنافسي.

وتعد دوافع الموقع، أو مكان الاستثمار إحدى محدَّدات الاستثمار الدولي؛ حيث يسعى المستثمر الدولي إلى فتح أسواق جديدة في دولة ما لاعتبارات سياسية، أو اقتصادية، أو غيرها؛ لذلك تأخذ الدولة المضيفة هذا البعد في المفاوضات التجارية واتفاقيات الاستثمار.

وتشير الدراسات إلى أن المخاطر السياسية ليست المؤشر الأول في اتجاه الاستثمارات الدولية، لكن تحتَل المكانة الثانية بعد تأثير الاعتبارات الاقتصادية، ومع ذلك يمكِن القول بأن عدم الاستقرار السياسي مِن أهم المؤشرات تجاه تدفقِ رأس المال؛ حيث يتم النظر إلى كل مِن سياسةِ الباب المفتوح للاستثمار الدولي أو سياسة

التقيِيد على أنها مؤشرات لعدَم جاذبية مناخ الاستثمار في الدولة، ولذلك يحتاج مناخ الاستثمار الدولي إلى برمجة بشكل واضح؛ حتى تحقق الدولة المضيفة الأهداف المخططة.

تعتمد الإستراتيجية الدولية للاستثمار الدولي على سلسلة القيمة المضافة المحققة من المراحل المتعددة التي يسيطِر عليها، مما يضاعف القدرة التنافسية، ولكن هناك بعض القيود على الاستثمار الدولي في سبيل تحقيق تلك الإستراتيجية الدولية، ومن تلك القيود:

1. الأثر التراجعي للاستثمار الدولي في الفروع بالدولة المضيفة؛ بسبب إلغاءِ الضرائب، ومِن ثَم انخفاض المركز التنافسي.
2. يؤدي دخول منافسين جدد في الدولة المضيفة إلى التأثير على المركز الاحتكاري لفروع الشركةِ الدوليةِ (المستثمِر الدولي).
3. لم يصبح المركز الاحتكاري للتكنولوجيا أحدَ المكونات القوية في إستراتيجية الملكية التي تسعى إليها الشركات الدولية في التفاوض بين المستثمر الدولي والدولة المضيفة.

مخاطر الاستثمار الدولي

كثير من الاستثمارات الدولية هي أكثر خطورة من الفرص المحلية، ولكن الثمار المحتملة مِن الناحيةِ المقابلة كبيرة وأكثر، وإن الاستثمار في الخارج يمكن أن يَكون مربحاً على المدى الطويل، إلا أن هناك عدداً من مخاطر الاستثمار الدولية التي سينظر فيها قبل الاستثمار على الصعيدِ الدولي، وتلك المخاطر هي جزء لا يتجزأ مِن اللعبة الاستثمارية، لكنها بنفس الوقت تساعد على التخطيطِ للمستقبل، والتخفيف منها بقدر الإمكان يعد جانباً هاماً من جوانب الاستثمار الدولي؛ لذلك فمن الأفضل

للمستثمر الدولي أنْ تكون لديه فكرة جاهزة، مع بعض خططٍ طويلة الأجل تمتد من فترة خمس إلى عشر سنوات؛ مِن أجل تخفيض مخاطِر الخسارة جراء ركود السوق، المخاطر التي تحتاج إلى أن توضع في الاعتبار عند الاستثمار دولياً، أي في الخارج هي كما يلي:

**أولاً: الارتباطات بين الأسواق الدولية والمحلية:**

يعتقد عموماً أن هناك ارتباطاً كبيراً بين الأسواقِ المحلية والدولية منها، والذي هو في الحقيقة مفيد للمستثمر الدولي؛ حيث إن الاتجاهات الأخيرة تبين أن هذه العلاقات المتبادلة آخذة في الازدياد، لكنَّ هذه الارتباطات تزيد على ما يبدو خلال حصول هبوط وانخفاضٍ في الأسواق، هذا الموضوع مقْلق؛ لأنه إذا كانت ستعود بالفائدة على المستثمرين خلال تراجع في الأسواق المحلية؛ فإن السوق الدولية سيؤثر عليها بطريقة سلبية؛ بل أكثرَ من ذلك، فقد يكون هذا الاتجاه في الواقع أكثر انتشاراً في الأسواقِ المستقرة، مما هو عليه في الأسواق الناشئة.

**ثانياً: ارتفاع التكاليف:**

الاستثمار في الأسواق الدولية يمكن أن ينطوي على تكاليف أعلى تجاهَ المستثمر؛ نتيجة لارتفاع تكاليف معاملات اللجان والسوق وغيرها، وكذلك أثر ارتفاع تكاليف إدارة المحافظ بسبب زيادة تكلِفة البحث، وهلم جراً، هذا يكون له تأثير سلبي على المستثمرين الدوليين، وينبغي النظر أيضاً إلى تكلِفة ضرائب الاستثمار وغيرها من الضرائب غير المتوقعة في البلدان الأجنبية، حتى تقلبات أسعار العملات في بعض الأحيان يمكن أن تكون باهظة التكلِفة بالنسبة للمستثمِر الدولي.

**ثالثًا: العامل النفسي لدى المستثمر:**

في أي استثمار يوجد للمستثمر علم نفسي يَلعب دوراً هاماً في الاستثمارات الدولية ؛ حيث يمكن المستثمرَ مِن عَقد استثمارات طويلة المدى ولفترة قليلة، بدلاً من

الوقوع في خسائر، وذلك عن طريق البيع في وقت مبكر، إجمالاً معظم المستثمرين يَعتقدون أن الأسواق الدولية ليست متقلبة، ولكن مِن المرجح أن تتعرض لخسائر، صحيح أن التقلب موجود، ولكن يمكن تخفيفه مِن خلال التنويع في صناديقِ الاستثمار الدولية، إن الإفراط الحذِر بين المستثمرين عندما يرون خسارة في الاستثمارات الدولية، يؤدي بهم إلى البيع في أقرب وقتٍ مع مستوى مماثل للخطر في السوق المحلية، فينبغي على المستثمِر أن ينظر في محفظته بالكامل قبل اتخاذ قرارات متسرعة، وخصوصاً إذا كان السوق المحلي ما زال قوياً، وهنا تلعب العوامل النفسية دورها، فمِن الخطأ وضع الاستثمارات الدولية في عزلة.

إن مفتاح الاستثمار في الأسواق الدولية هو وضعُ المستثمر لإستراتيجية تجعله مرتاحاً، وألا يتخلى قبل الأوان، وتعتمد أيضاً على قدرة الفرد في قبول التقلبات اليومية، فالمستثمرون الأذكياء فهموا أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست المكان الوحيد في العالم لاستثمار رؤوس الأموال وكسب المال.

**رابعًا: مخاطر أسعار الصرف:**

يتعرض المستثمِر الدولي لنوع من المخاطر يطلق عليها مخاطر الصرف، الناجمة عن التقلب في أسعار الصرف بين العُملات، وعادةً ما يقاس التقلب في سعر الصرف بمعدل العائد الشهري الذي يحققه المستثمر الذي يمتلك رصيداً مِن عملة معينة، والذي يُقاس بالمعادلة:

م = س - س*/ س*= س/ س*-1

حيث (م) تمثل معدل العائد الذي يحققه المستثمر، و(س) تمثل سعْر صرف عملة معينة في بداية الشهر، و(س*) تمثل سعر الصرف في نهاية الشهر.

**خامساً: المخاطر السياسية:**

يُعرف بريلي مايرز **BREALY MAYERS** المخاطر السياسية بأنها: المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون الدوليون في نقض الحكومة لوعودها لسبب أو لآخر، وذلك بعدَمِ تنفيذِ قرار الاستثمار، وهو مصطلح يستخدم عادة لوصف مختلف المخاطر، التي تأتي مِن ممارسة الأعمال التِّجارية تحت ولاية حكومة أجنبية ونظامِها القانوني.

الآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

لهذه الاستثمارات مزايا محتملة، إذا ما أحسن توجيهها ومراقبتها، نذكرها بشي من التفصيل:

1. لعل أبرزها أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئاً جامداً على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية، ولهذا فهي تعتبر بديل ناجح للقروض الخارجية الربوية، التي هي من منظور إسلامي خسارة محققة الوقوع.
2. تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسة في اقتصاد الدول النامية::

أ. فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

ب. فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

ج. الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات، والمعدات، والخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية، والتسويقية، الأمر الذي يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي، وفي الدول الإسلامية تجارب مهمة، فإلى جانب البترول هناك الصناعات

البتروكيماوية، القائمة في عدد منها على أساس المشاركة مع شركات أجنبية، فضلاً عن استفادة العديد من هذه الدول من الاستثمار الأجنبي في تطوير البنية الأساسية، كالطرق، ومحطات توليد الكهرباء، ومشاريع الري والمياه، والموانئ، والمطارات، وغيرها من المنافع، التي ما كان لها أن تتحقق في غياب الاستثمار الأجنبي المباشر.

د. الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة علي إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة  الإيرادات التي تعاني منها.

3. يساهم الاستثمار الأجنبي في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة، وهذا لا يتحقق لمصادر التمويل الأجنبي الأخرى، مثل المنح والقروض.

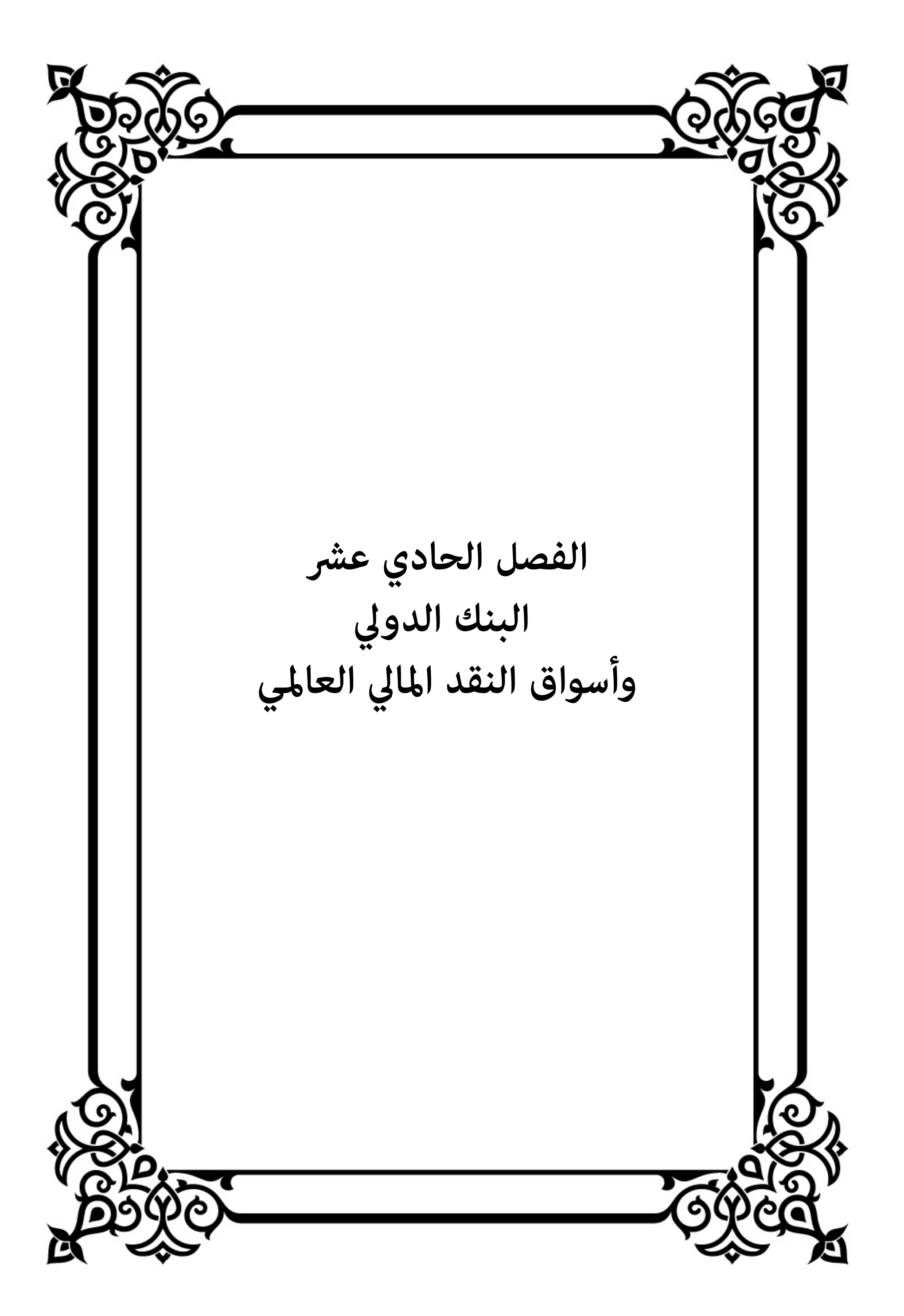
4. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

5. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية، وطائفة من المنافع الاجتماعية، لاقتصاد الدولة المضيفة، ومن أمثلة ذلك:

أ. يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي، من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الاستثماري، وتوصيل شبكات المياه والكهرباء... الخ.

ب. يترتب على الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي، نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج.

ج. يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية، وتسويقية، واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير.



# الفصل الحادي عشر
# البنك الدولي
# وأسواق النقد المالي العالمي

## البنك الدولي وأسواق النقد المالي العالمي

### أولاً: البنك الدولي:

### نشأة البنك الدولي

لا بد من الإشارة إلى أن البنك الدولي ليس مجرد بنك لتمويل التنمية فقط، بل هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات المالية التي تشكل في مجموعها مؤسسة البنك الدولي، وتعمل مجتمعة على تحقيق أهدافه، وأولى هذه المؤسسات ما يعرف بالبنك الدولي للتنمية والتعمير (**IBRD**)، لكن هناك إلى جانب ذلك ما يعرف بالوكالة الدولية للتنمية (**IDA**) وكل من هاتين المؤسستين، يقوم بتقديم قروض ومنح للمشروعات والبرامج التي تعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب ذلك هناك مؤسسة التمويل الدولية (**IFC**)، والتي تعمل مع القطاع الخاص والمستثمرين في المؤسسات الاستثمارية والتي تركز نشاطها في دول العالم الثالث.

كما يبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي 185 دولة تصب مصالحها وآراؤها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة ومقره واشنطن، فعضوية البنك تأتي بعد حصول الدولة على عضوية صندوق النقد، وبحيث يتم تحديد القوة التصويتية لكل دولة عضو وفقا لحصتها النسبية في رأس مال كل من المؤسستين، وحددت هذه الحصة بناء على المكانة الاقتصادية قياسا إلى الدول الأخرى، ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك الدولي يجب أن تنضم أولاً إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسس التمويل الدولي، والتي اتفق على إنشائها مع صندوق النقد الدولي في المؤتمر الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأميركية في يوليو/تموز 1944.

ويهدف البنك إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيراً، وتساعد

في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة، ولا يوجد ارتباط بين حصة الدولة في رأس المال المدفوع وكمية القرض الذي يمكن أن تحصل عليه، إذ يأتي الجزء الأكبر من التمويل من قروض البنك من الأسواق المالية العالمية التي يضمنها الجزء غير المطلوب من رأسماله، وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها وتكون هذه المساعدة إما بإقراض الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي حيث تقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهباً أو دولارات أميركية، ما يعادل 18% من عملتها الخاصة والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته.

مفهوم البنك الدولي

هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية، وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في (بريتون وودز) بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الأعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظراً إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية والتي في مرحلة تحول.

مفهوم مجموعة البنك الدولي

هي مجموعة تضم البنك الدولي ثلاثة منظمات أخرى، بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية:

- مؤسسة التمويل الدولية التي تشجع استثمارات القطاع الخاص عن طريق مساندة البلدان والقطاعات عالية الخطورة.

- وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التي تقدم تأمينات (ضمانات) ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في البلدان النامية والمقرضين لها.

- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي يسعى إلى تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة.

السلع العالمية

لقد قدم البنك الدولي خلال الأعوام القليلة الماضية موارد كبيرة للأنشطة التي ترمى إلى إحداث تأثيراً عالمياً، من ضمن هذه الأنشطة الإعفاء من الدين، فبموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تلقى 26 بلداً فقيراً، إعفاءات من الديون وفرت عليهم 41 بليون دولار بمرور الوقت، وسوف يتم استخدام هذه الأموال التي ستوفرها تلك البلدان من إعفاءات الديون في مشروعات الإسكان والتعليم والصحة وبرامج الرفاه الاجتماعية للفقراء.

التزم البنك الدولي ومعه 189 بلداً، وعدد كبير من المنظمات بشراكة عالمية غير مسبوقة لمكافحة الفقر، وصاغت هذه الشراكة ما يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي حددت أهدافاً محددة، يجب الوفاء بها بحلول 2015 في مجالات معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات وفيات الأطفال وصحة الأم والأمراض والحصول على مياه شرب آمنة.

ومن بين الشراكات العالمية العديدة الأخرى، وضع البنك الدولي دعم مكافحة فيروس/مرض الإيدز على قمة جدول أعماله، فالبنك الدولي أكبر ممولي برامج مكافحة مرض الإيدز في العالم على المدى الطويل، وتصل التزامات البنك الحالية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى أكثر من 1.3 بليون دولار، تم تخصيص نصفها للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية، اما الفساد والاحتيال،

فيعمل البنك الدولي مع البلدان المختلفة لدعم جهود مكافحة الفساد، فالبنك لديه عدد من الآليات لمنع الفساد والاحتيال في المشروعات التي يمولها البنك.

مؤسسات البنك الدولي

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات هي:

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

2- مؤسسة التنمية الدولية.

3- مؤسسة التمويل الدولي.

4- هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف

5- المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار.

وتختص هذه المؤسسات بجوانب مختلفة من التنمية، لكنها تستخدم إفاداتها النسبية للعمل بطريقة متعاونة نحو الهدف الأساسي نفسه ألا وهو تقليل نسبة الفقر، ويرمز إلى البنك الدولي أحياناً باسم البنك، ويقصد به البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية، ويشير تقرير البنك للعام المالي 2001 إلى قيام المؤسسة بإقراض الدول الأعضاء ما يزيد على 17 مليار دولار، وينتخب مجلس المحافظين الرئيس لفترة مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد ويشير تقرير البنك للعام المالي 2001 إلى قيام المؤسسة بإقراض الدول الأعضاء ما يزيد على 17 مليار دولار.

ادوار البنك الدولي

من اهم ادوار السياسة المالية للبنك الدولي في تحقيق التبعية، حيث تعتبر السياسة المالية التي يتبعها البنك الدولي من خلال المنح والقروض الممنوحة للدول،

وخصوصاً دول العالم الثالث من أهم العوامل التي تكرس مفهوم التبعية، كـون هـذه القـروض مربوطة بقيود وشروط تفرض على الدول المدينة إتباع تعليمات البنك تجاه التعامل مع هـذه القروض وإمكانية الحصول عليها، حيث تفرض الأطراف المانحة داخل البنـك الـدولي سياسـات، وبرامج تعمق من تبعية الدول المدينة لرأس المال الدولي، وذلـك وفـق الشروط والمعـايير التـي تحدد مسبقاً من قبل البنك، وتكون المنح والقروض مرهونة بتطبيقها.

وتكمن خطورة المنح والقروض التي تحصل عليها دول العـالم الثالـث مـن تفـاقم الـديون الخارجية، والتي لا تقف عند الحـدود الاقتصـادية والاجتماعيـة، بـل إنهـا تتجـاوز إلى تعـريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد الضغوطات، والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميـز بهيمنـة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية التي تحاول فرض سيطرتها على الدول الناميـة ودول العالم الثالث من خلال سياستها المالية، وهيمنتها على المؤسسات المالية الدولية، فـيرى الـبعض أن هذه الأموال قادرة على التأثير في سـيادة الـدول، وتلعـب دور الشرطـي الـذي يلـزم الـدول المدينة بتوجهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساساً بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي وفرض تبعيتها للبنك الدولي والدول المحركة له، مما يعني انه يجـب عـلى دول العالم الثالث النضال ضد البنك الدولي ودوره الاستعماري والعمل عـلى حـل مشـكلة المديونيـة من خلال تنمية القدرات الداخلية لهذه الدول، بما يتيح لها الاستغناء عن المنح والقروض التـي يتم الحصول عليها من البنك الدولي ضمن شروط وقيـود تكـرس واقـع تبعيتهـا نتيجـة لازديـاد دوره المالي الذي أصبح أكثر أهمية في السياسات المالية، مما عـزز مـن تبعيـة البنـوك الداخليـة لسياساته بحيث أصبحت البنوك التجارية تعتمد قرارات الصرف التي يصدرها البنك الدولي.

ولا شـك في أن تفـاقم القـروض التـي تحصـل عليهـا دول العـالم الثالـث مـن البنـك الـدولي، وخصوصـاً الـدول العربيـة عرضـها لكثـير مـن الضـغوط القاسـية، ووضـع

إمكانية حرية الحركة الاقتصادية والسياسية لها تحت القيود الناتجة عن المنح والقـروض التـي تحصل عليها من البنك الدولي ومؤسساته، مما أدى بـالبعض إلى الـدعوة لإنشـاء صـندوق نقـد عربي أو مؤسسة مالية عربية تكون وظيفتها الأساسية تقديم المساعدة والقروض المالية للـدول العربيـة، وبـذلك لم يعـد هنـاك حاجـة للجـوء إلى المؤسسـات الماليـة العالميـة لطلـب المـنح والمساعدات التي تزيد من تبعيتها لهذه الجهات وهيمنتها عـلى قرارهـا السـياسي والاقتصـادي الداخلي من خلال هذه القروض.

أما بالنسبة للدول الآسيوية فقد كانت الصورة مختلفة، حيث أن المنافسـة مـن المقرضـين الآخرين اقل انتشاراً وأكثر تحديداً، بالنسبة إلى دولـة أو قطـاع معـين ووجـدت مختلـف هـذه الـدول أن البنـوك التجاريـة تقـدم شروطـا أفضـل مـن الشروط التـي يقـدمها البنـك الـدولي للمشروعات الصناعية حيث ضاعت منـه فرصـاً للإقـراض بسـبب المنافسـة التـي وجـدها مـن القروض الرسمية، والتي يجب أن تكون نموذجا يحتذى به من قبل دول العالم الثالث من اجـل الحد من شروط التمويل التي يفرضها البنك الدول على هذه الـدول والتـي تعـزز مـن تبعيتهـا لشروطه وسياساته المالية.

ومن خلال النظر إلى المنح والقروض التي يتم تقديمها لدول العالم الثالـث نلاحـظ انه كثـيراً مـا توجـه هـذه المعونـات للـدول ذات الـدخل المتوسـط وليسـت إلى الـدول الفقيرة بالفعل، إضافة إلى أن معظمها تكون مـن تصـميم الـدول المانحـة التـي تحـدد الدول التي تستحق هذه القروض، وهو ما يعبر عن اتجاه الدول التي تتحكم في البنـك الدولي إلى إتباع سياسات مالية ليست بالضرورة لدعم هـذه الـدول والنهـوض بهـا بقـدر مـا تكون أداة لخدمة أهداف، ومصالح هذه الدول في المنطقة على الرغم مـن أن البنـك الـدولي تعهد بتقديم معونات للدول التي تواجه مشاكل تحدث نتيجة أزمات اقتصـادية واجتماعيـة

ويتزايد اهتمام البنك الدولي بتقديم القروض لتنمية الموارد البشرية، حيث عمل على تمويل مشاريع تتعلق في مجال التربية والتعليم، كما أصبح اكبر مصدر للتمويل على الصعيد الحكومي ومتعدد الإطراف، كما انه يركز على مكافحة الفقر في العالم الثالث، ومراقبة الاستراتيجيات الاقتصادية لكل دولة من خلال تقديم القروض والمساعدات والسعي لمكافحة الفساد من خلال تزايد تأكيد البنك الدولي على ضرورة قيام الحكومات في الدول النامية ودول العالم الثالث على إتباع نظام الخصخصة، وهو ما يؤكد أن السياسة التي يتبعها تهدف إلى تعميق تبعية هذه الدول إلى الدول الممولة للقروض التي تحصل عليها هذه الدول عن طريق البنك.

كما شهدت دول العالم الثالث والدول النامية تطورات اقتصادية خلال عامي 2005/2004، إلا أن هذه التطورات كانت نتيجة عوامل خارجية ستظل تهيمن إلى حد كبير على تشكيل مظهر النمو الاقتصادي لهذه الدول بالرغم من تحليل وتوصيف البنك الدولي للتحديات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول، إلا انه ما زالت تسيطر عليه العقلية القديمة فيما يتصل بالتفكير حول آفاق النمو الاقتصادي في هذه الدول والتي تمثل العقبة في إبقاء هذه الدول حبيسة لإنتاج المواد الاستهلاكية الأولية، وان كان منحها فرصة للتوسع في أنشطة الخدمات الاقتصادية فانه يبدو أن مقترح البنك في هذا الشأن يستند إلى نظرية التبعية التي تفرض على دول العالم الثالث أن تبقى رهن سياسته المالية التي ترسمها الدول التي تهيمن عليه من اجل خدمة مصالحها وأهدافها الخاصة.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن البنك الدولي قد فشل في تحقيق نظريته الخاصة بالاستثمار الخارجي والتي تسببت في إحباط انسياب الاستثمار الأجنبي للعديد من الدول النامية ودول العالم الثالث حيث أن المناخ الملائم للاستثمار الذي تراه تلك المؤسسات شرطا ضروريا للاستثمار ليس متوفرا بسبب ضعف البنية التحتية في هذه

الدول، كما أن الانفتاح الاقتصادي الذي يشير إليه البنك الدولي وما يؤدي إليه من تحويل للتقنيات الجديدة لم يعد أمراً مجدياً.

ومن أشكال التبعية التي تحققها القروض التي يقدمها البنك الدولي ما يلي:

تعتبر القروض والمنح التي يقدمها البنك الدولي لدول العالم الثالث أداة لتحقيق تبعية هذه الدول من خلال التزامها بما يترتب على هذه القروض من شروط تكرس تبعية هذه الدول تجاه البنك والتي تتجلى في المجالات التالية:

**1- التبعية الاقتصادية:**

إن تزايد اعتماد الدول النامية ودول العالم الثالث على التمويل الخارجي واللجوء إلى البنك الدولي من اجل الحصول على المنح والقروض لتمويل مشاريعها وموازنتها، أدت إلى تفاقم حجم الديون الخارجية التي خلقت العديد من التغيرات التي قيدت هذه الدول بشروط وقيود اقتصادية معينيه تخدم سياسة، وأهداف البنك الدولي في تعزيز تبعية هذه الدول ونظامها المالي للخارج، والتي عرضت حرية صانع السياسة الاقتصادية ومتخذ القرارات الهامة بهذه الدول للخطر الشديد، بحيث أصبح يتعين عليه مراعاة الضغوط والمصالح الخاصة بالجهة المانحة والأخذ بعين الاعتبار العمل على تحقيق مصالحها وأهدافها عند تصميم السياسة الاقتصادية لدولته، مما أدى في النهاية إلى التحول عن الطريق الإنمائي الذي كانت تختاره الدولة بوعي واستقلالية والسير في طريق أخر حدده البنك الدولي، كشرط من شروط الحصول على هذه المنح والمساعدات والذي في اغلب الأحيان لا يؤدي الأهداف المنشودة من التمويل والتي تم الاعتماد على المنح والقروض المقدمة من البنك الدولي من اجل تحقيقها لهذه الدول وترجع هذه التبعية سواء كانت سبباً أو نتيجة للمديونية الخارجية إلى حاجة دول العالم الثالث إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية، فالحاجة إلى رؤوس الأموال دفعت بهذه الدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى

الاقتراض من البنك الدولي والاعتماد على المنح والقروض الخارجية، مما جعلها تعاني من التبعية المالية للبنك الدولي والذي نتج عنه اندماج مؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي الدولي، مما جعل النظام المالي لهذه الدول مرهون بالتغيرات والتقلبات التي تطرأ على النظام المالي العالمي.

كما انعكست السياسة التي يتبعها البنك الدولي في تعميق تبعية اقتصاد دول العالم الثالث للدول المتقدمة على النقل الأفقي للتكنولوجيا أي استيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها وطنياً أو قومياً أو إقليميا، وقد اختار معظم دول العالم الثالث اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة باعتقاد أن ذلك سيمكنها من اقتصاد الوقت والنفقات، لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم مع الطبيعة الإنتاجية للدول النامية مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا، كما اقتصاد بلدان العالم الثالث المدينة ومنها الدول العربية يتعرض لمؤامرة مالية دولية بعد أن تم توريطها في مديونية مفرطة، والذي يتمثل في احتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجية الإستراتيجية التي بنتها هذه الدول عبر جهودها الإنمائية المضنية خلال عقود من الزمن على نحو يعيد لها السيطرة الأجنبية فبعد وصول أزمة الديون إلى مستوى حرج وبعد التعثر في سداد خدمتها ظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية في هذه الدول، أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه البلدان، وقد لقي هذا الطرح صدى واسعاً في نفوس الدائنين لأنه يحسن من محافظهم المالية ويحول الديون المشكوك في تحصيلها إلى أصول إنتاجية ذات عوائد مستمرة، وهنا يتحول الدائنون إلى مستثمرين، وهو ما يؤدي إلى إخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المدينة إلى مزيد من الرقابة والتبعية الخارجية.

**2- التبعية السياسية:**

لم تقتصر المنح والقروض التي تحصل عليها الدول النامية، ودول العالم الثالث إلى تعميق تبعيتها المالية والاقتصادية إلى البنك الدولي، بل تعداه إلى تحقيق تبعية النظام السياسي بهذه الدول إلى الدول المانحة والبنك الدولي، فالقروض لبست فقط مشروطة بشروط مالية اقتصادية، بل أيضاً تكون مرهونة بمواقف سياسية يجب على الدول التي ترغب بالحصول على المنح والقروض تبنيها، من اجل حصولها على هذه الأموال، ويكمن ذلك في تبني، وتأييد هذه الدول لسياسة الدول المانحة والقيام بتبني نظامها السياسي وتطبيق النظام المالي المتبع بهذه الدول بغض النظر عن ماهية هذا النظام وفي كثير من الأحيان لا تتلاءم الأنظمة المالية المتبعة في الدول الغربية مع طبيعة وتكوين النظام الاجتماعي في بلدان العالم الثالث، كما أنها تعرض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد الضغوطات والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية التي تحاول فرض سيطرتها على الدول النامية ودول العالم الثالث، من خلال سياستها المالية وهيمنتها على المؤسسات المالية الدولية والتي تهدف إلى تحقيق أهدافها من خلال استخدام المنح والقروض، كأداة ضغط على دول العالم الثالث لتحقيق أهدافها وإطماعها عن طريق فرض تبعية هذه الدول لسياستها من اجل تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.

صندوق النقد الدولي

يعد صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة، والذي أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام **1945** للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 186 بلداً، وهو المؤسسة

المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

كما يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه يتضح من اسمه صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات، تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان، ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي:

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه.

- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت، وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

هنالك العديد من الأفراد يعملون ولهم انطباع بأن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة ذات سلطة عظيمة واستقلاليو كبيرة، ويفترضون أنه يقرر أفضل السياسات

الاقتصادية لكي يتبعها أعضائه، ثم يملي هذه القرارات على أعضائه، وبعد ذلك يتأكد أن أعضائه تعمل وفقها. ولا يوجد شيء أبعد عن الحقيقة من تلك المقولة. فبالإضافة لكونها غير مملاة من قبل الصندوق، فإن الأعضاء أنفسهم يملون على الصندوق السياسات التي سوق يتبعونها، ويجري تسلسل الأوامر بوضوح من حكومات البلدان الأعضاء إلى الصندوق وليس بالعكس، وعند تحديد التزامات الأعضاء الفرديين قبل الصندوق، أو عند إتمام تفاصيل اتفاقيات القروض مع أحد الأعضاء، فإن صندوق النقد الدولي لا يتصرف من فراغ، وإنما كوسيط بين إرادة أغلبية جميع الأعضاء وهذا البلد العضو.

ويمثل مجلس المحافظين أعلى حلقة في سلسلة السلطة، ويتكون من محافظ من كل دولة عضو، و156 محافظا مناوباً، ونظراً لأن المحافظين ومناوبيهم هم وزراء المالية أو محافظي البنوك المركزية، فإنهم يتحدثون رسميا عن حكوماتهم، وتختص اللجنة المؤقتة بتقديم المشورة بشأن إدارة النظام النقدي الدولي، كما تقدم لجنة التنمية النصح بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان الأكثر فقراً، ونظراً لانشغال المحافظين ومناوبيهم بالعمل المتواصل في بلادهم، فإنهم لا يجتمعون معاً، إلا في الاجتماعات السنوية للتعامل مع شئون الصندوق بصورة رسمية وكمجموعة واحدة.

وأثناء بقية العام، ينقل المحافظون رغبات حكوماتهم لتدخل في نطاق العمل اليومي لصندوق النقد الدولي عن طريق ممثليهم، الذين يشكلون المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، والذي يقع بالمقر الرئيسي في واشنطن، ويشرف المديرون التنفيذيون البالغ عددهم 22 مديراً، والذين يجتمعون في جلسات رسمية ثلاث مرات كل أسبوع على الأقل، على تنفيذ السياسات التي تحددها الحكومات الأعضاء من خلال مجلس المحافظين.

وفي الوقت الحاضر، يمثل سبعة مديرين تنفيذيين بلداناً بمفردها، وهي بلدان الصين وفرنسا وألمانيا واليابان والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات

المتحدة، أما المديرون التنفيذيون الخمس عشرة الآخرون، فيمثل كل منهم تكتلا للبلدان الباقية البالغ عـددها 149 بلـداً، ونـادراً مـا يتخـذ المجلـس التنفيـذي قراراتـه عـلى أسـاس التصـويت الرسمي، ولكنه يعتمد على تحقيق الإجماع بين أعضائه، وهو الإجراء الذي يقلل من احـتمالات حدوث المواجهة على القضايا الحساسة ويعزز من الاتفاق على القرارات التي تم التوصل إليها.

كما ان لصندوق النقد الدولي هيئة موظفين تتكون من حوالي ألفي فـرد، يترأسـها العضـو المنتدب، والذي يعتبر أيضاً رئيس المجلس التنفيذي الذي يختاره، وجرى العرف عـلى أن يكـون العضو المنتدب شخصاً أوروبياً، أو على الأقل شخص غير أمريكي، (كما جرى العرف أيضا على أن يكون رئيس البنك الدولي شخصا أمريكيا)، ويتم اختيار الهيئـة الدوليـة للمـوظفين مـن حـوالي 100 بلد، وتتألف أساساً من الاقتصاديين إلى جانب المتخصصين في الإحصاء والعلماء في البحوث والخبراء في المالية العامة والضرائب وعلماء اللغويات والكتبة والعمالة المساعدة، ويعمل معهم أعضاء هيئة الموظفين في المقر الرئيسي للصندوق بواشنطن، على الرغم مـن وجـود عـدد قليـل يتجه للمكاتب الصغيرة في باريس وجنيف وبالأمم المتحـدة في نيويـورك أو يمثـل الصـندوق في مهام مؤقتة في البلدان الأعضاء، وعلى خلاف المديرين التنفيذيين، الذين يمثلـون بلـداناً معينـة، فإن أعضاء هيئة الموظفين هم موظفون دوليون، وهو مـا يعنـي أنهـم يعنـون بشـؤون الـدول الأعضاء في مجموعها عند تنفيذ سياسات الصندوق، ولا يمثلون المصالح القومية لدولهم.

أهداف الصندوق الدولي

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

1. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمـة تهيـئ سـبل التشـاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

2. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.
3. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
4. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية.
5. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.
6. العمل وفق الاهداف المذكورة آنفا، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

مجال اختصاص صندوق النقد الدولي

يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل، وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي، ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني، أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.

كما يركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان، أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف، وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي، بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.

الخدمات التي يقدمها صندوق النقد الدولي

1- البنك شريك في العمل على فتح الأسواق وتقوية الاقتصادات، ورسالته تتمثل في تحسين نوعية الحياة وزيادة الرخاء للناس في كل مكان، وخاصة أفقر سكان العالم، ولاعتقاده بأن الأهداف الاجتماعية، لا بد أن تعتمد على دعامة من الاستقرار الاقتصادي، فإنه يجلب إلى طاولة التنمية قدرته على جمع المال للمشاريع الانمائية بأدنى الأسعار السوقية للفائدة وعلى إقراض عملائه هذا المال لأغراض انتاجية.

2- يحاول البنك التصدي لمهمة توسيع الدائرة بالتوجه إلى أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية وإشراكهم في هذا المسعى، فالبنك يدرك أن ذوي الشأن في التنمية ليسوا فقط الحكومات بل المجتمع المدني بأكمله بقطاعيه العام والخاص وبمجموعة منظماته غير الحكومية وبنسائه وأطفاله وأفقر فقرائه.

3- يساعد الصندوق الدول الأعضاء من خلال إدارته لمعهد تعليمي في واشنطن، يتيح عـن طريقـه المسـاعدة الفنيـة للبلـدان الأعضـاء في مجـالات متخصصـة معينـة تقـع ضـمن نطـاق اختصاصاته.

4- يوفر البنك القروض لحكومات البلـدان الناميـة لتمويـل الاسـتثمارات وتشـجيع النمـو الاقتصـادي بالاضـطلاع بمشـاريع المقومـات الأساسـية، مثـل الطـرق والمـدارس والمستوصـفات وشبكات الري وبأنشطة من قبيل إعداد المعلمين وتحسين برامج التغذيـة للأطفـال والحوامـل، وقروضه قد تموّل كذلك تغييرات في تركيب اقتصـادات البلـدان لجعلهـا أكـثر اسـتقراراً وكفـاءة وتوجها إلى السوق.

5- يصدر من خلاله مجموعة واسعة من المطبوعات المتعلقة بالأمور النقدية الدولية.

6- يقدم معهد صندوق النقد الدولي منذ إنشائه في المقر الرئيسي بواشنطن في عـام 1964 دورات تدريبية لثمانية آلاف مسؤول من 150 بلد عضـو يـرتبط عملهـم ارتباطـاً وثيقـاً بمجـال عمل الصندوق، ومعظـم المشـاركين موظفـون بـوزارات الماليـة والبنـوك المركزيـة وغيرهـا مـن الوكالات المالية الرسمية الأخرى، وقد نجح المعهد نجاحاً كبيراً عبر الـزمن في تعريـف المتـدربين فيه بالكيفية التي يعمل بها النظام النقدي وطبيعة الدور الـذي يلعبـه الصـندوق في عملياتـه، كما ساعد التدريب في المعهد أيضاً في تنميط طرق تجميع وعرض إحصاءات ميزان المـدفوعات والإحصـاءات النقديـة والماليـة الأخـرى في أنحـاء العـالم، وذلـك مـن أجـل منفعـة الأعضـاء في مجموعهم.

7- تتجه بلدان عديدة إلى الصندوق للمساعدة في عـلاج المشـكلات في هـذه المجـالات أو في تـوفير أحـد الخـبراء للعمل مع الوكالات المالية الحكومية حتى يتم تطوير الخبرة المحلية الكافية، ولقد تكررت مثل تلك الطلبـات للحصـول عـلى المسـاعدة خـلال السـتينات والسـبعينات بصـفة خاصـة، عنـدما كـان عـلى عـدد كبـير مـن الـدول التـي

نالت استقلالها حديثاً القيام بإنشاء بنوك مركزية، وإصدار عملات جديدة، واستحداث نظم للضرائب، وإدارة النظم المالية والنقدية الأخرى للدول ذات السيادة الحديثة، وقد استجاب الصندوق عن طريق إرسال الخبراء من هيئة الموظفين الخاصة به أو المستشارين المدربين، وذلك لنقل المعرفة والتدريب اللازمين.

8- خلال التسعينات، فإن قرار بلدان أوروبا الشرقية والجمهوريات التي كانت فيما سبق تشكل الاتحاد السوفيتي بالتحول من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، وبالدخول في النظام النقدي الدولي قد جاء بطلبات مكثفة، وبصورة لم تحدث من قبل، بحيث تضغط على طاقة الصندوق للتزويد بالمساعدة الفنية. والمطالب الحالية هي مطالب خاصة بالمساعدة المتخصصة في نظم المحاسبة، وإعداد المحاسبة، وتصميم الأدوات النقدية، والمنافع الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، وتطوير أسواق النقد، وتنظيم البنوك والإشراف عليها، والإحصاءات، والبحوث، والقانون، والسياسة الضريبية، والإدارة والتدريب.

9- يصدر الصندوق أيضاً (سلسلة كتيبات) تشرح سياساته وبرامجه، وأوراق المناسبات حول القضايا الأطول أجلا للتمويل والتجارة، بالإضافة إلى مسح الصندوق، وهو تقرير يصدر كل أسبوعين ويبرز المقالات عن الاقتصادات القومية والتمويل الدولي، وصحيفة أكاديمية نظرية فصلية أوراق العاملين تحتوي على النتائج الأساسية للبحوث الاقتصادية التي تقوم بها هيئة العاملين بالصندوق، بالإضافة إلى عدد من الكتب عن المجالات القانونية والمؤسسية والاقتصادية للنظام النقدي الدولي.

10- جعل الوصول إلى البيانات المالية والنقدية وبيانات الدين الخارجي لكل عضو من الصندوق قناة متفردة تنقل تلك المعلومات إلى الأعضاء في مجموعهم، ويعتبر الصندوق المشاركة في البيانات الإحصائية أحد العوامل التي لا غنى عنها للخاصية التعاونية التي تميز المؤسسة. وعلى ذلك، فمنذ إنشاء الصندوق تقريباً، وهو

يقوم بإصدار مطبوعات إحصائية شهرية وسنوية فيما يعرف باسم (الإحصاءات المالية الدولية) والتي لا تكتفي بمجرد استمرار جعل البلدان الأعضاء على علم بالوضع المالي، لنظرائها من الأعضاء، ولكنه يشكل كذلك مصدراً لا يضارع من المعلومات الإحصائية للبنوك والمعاهد البحثية والجامعات ووسائل الإعلام.

ثانياً: النقد المالي العالمي:

مفهوم الاسواق المالية

هي الآلية التي يمكن بواسطتها شراء وبيع الادوات المالية بكلفة تداول قليلة، كما انها الالية التي تجمع كلاً من البائعين والمشترين في مكان واحد أو وسيلة أو آلية مشتركة لتسهيل عمليات البيع والشراء، وتشكل الاسواق المالية حجر الزاوية في النظام المالي العالمي، حيث انها تقوم على خدمة المدراء الماليين والافراد على حد سواء، كما تسهل للحكومات والشركات بالحصول على تمويلها من خلال هذه الاسواق، والاسواق المالي تمثل الهيكلية التي يتم من خلالها تدفق الاموال.

مفهوم اسواق النقد

هي الاستثمار بالموجودات المالية لفترات زمنية قصيرة، وهذه الاسواق نؤلف بديلاً جيداً للنقد، كما أنها تسهل العمليات المالية في الاسواق الاولية والثانوية، تمثل اسواق النقد الآلية التي تتم بموجبها عمليات الاقراض لآجال قصيرة(أقل من سنة).

مفهوم أسواق المال الدولية

هو مجموعة المؤسسات المالية التي تتولى دور الوساطة المالية بين طالبي الأموال وعارضيها على مستوى العالم أجمع، ومن أهم المؤسسات التي يتألف منها هذا السوق:

1- صناديق التمويل والإدخار.

2- شركات التأمين وشركات الأموال.

3- البنوك التجارية والمتخصصة.

4- مؤسسات أخرى.

أهداف الاسواق المالية

تهدف الاسواق المالية أساساً الى توجيه فائض المال من الافراد والمؤسسات الى المؤسسات الاستثمارية والبنكية على اختلاف أنواعها وتوجهاتها، وتحديداً تقوم الاسواق المالية بالمهام التالية:

1- المساعدة في اتمام العمليات التجارية الدولية.

2- تحويل المخاطر المالية باستخدام استراتيجيات مالية.

3- تسهيل الحصول على رؤوس الاموال من ذوي الفوائض المالية.

دور الاسواق المالية وآليات عملها

من اهم الادوار للاسواق المالية ما يلي:

1- مساعدة الحكومة والشركات على جمع النقود للمشاريع الإنمائية.

2- تسهيل جمع السيولة النقدية لنمو الشركات.

3- تحفيز حكومة الشركات.

4- توفير فرص استثمارية لصغار المستثمرين.

5- تأمين سيولة لتبادل الأسهم المطروحة في السوق الأولية.

6- إعادة توزيع الثروة.

7- تحفيز المدخرات نحو الاستثمار.

8- تعد مؤشرات الأسهم مقياس للأداء الاقتصادي.

**اما آليات عمل الاسواق المالية فتقوم بتنفيذ الاتي:**

1. عمليات التوفير: تؤمن آليات جيدة لذوي الفوائض المالية لتحقيق مردود وتأمين لفوائضهم المالية.
2. تطوير السياسات المالية: سياسات تثبيت الاسعار وتقليل التضخم المالي.
3. السيولة النقدية: المحافظة على نسب السيولة التي تحقق أفضل الاوضاع السوقية وذلك باستخدام السياسات المالية المباشرة وغير المباشرة بهدف المحافظة على نسبة السيولة المرغوبة من قبل الهيئة النقدية المركزية.
4. تقليل المخاطر المالية: وذلك من خلال تطبيق بعض الآليات والاستراتيجيات التي تعمل على الحد أو منع المخاطر المالية باختلاف أنواعها.
5. توفير آليات دفع مناسبة لتسديد التزامات المؤسسات والافراد، مقابل البضائع والخدمات التي يحصلون عليها من المصادر المختلفة (الشيكات، الحوالات، القبولات البنكية وغيرها) **ATM** الكمبيالات.

أنواع الاسواق المالية

1. أسواق النقد: هي الاسواق التي تتعامل بالاوراق المالية والنقد لمة قصيرة حدها الاقصى سنة.
2. أسواق البضائع: هي الاسواق التي تضم المشترين والبائعين للبضائع من محليين ودوليين وتتعامل عادة بالاعتمادات المستندية والقبولات البنكية والحوالات.

3. أسواق رأس المال: التي تتعامل بالفوائض المالية والاقراض بأدواته المختلفة لآجال أكثر من سنة.
4. أسواق المشتقات المالية: تتعامل بالمشتقات المالية، مثل الخيارات والمستقبليات.
5. أسواق التامين: التي تهتم بالتأمين على الممتلكات والافراد والصحة والحياة، وتأمين شحن ووصول البضائع.
6. أسواق الصرف الاجنبي: التي يتم من خلالها تبادل العملات العالمية المختلفة بأسعار متذبذبة وتعتمد على قوى من أهمها الاقتصادات الوطنية وقوى العرض والطلب.

تجزئة أسواق المال الدولية

لقد جرت العادة على تجزئة أسواق المال الدولية إلى سوقين وهما:

1- السوق رأس المال الدولية: ويهتم بالتدفقات الدولية لرؤوس الأموال طويلة الأجل، ويعتبر هذا السوق إحدى المصادر المهمة للتمويل الدولي من خلال دورها، كوسيط مالي بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم بتعبئة المدخرات الوطنية إضافة إلى المدخرات الأجنبية من جهة، وتقديمها بشكل إستثمارات طويلة الأجل من جهة أخرى، ولا تقتصر مهام هذه الأسواق على توفير القروض الدولية المقيمة بالعملات القيادية فحسب، وإنما تشتمل على أسواق الأوراق المالية كأحد عناصرها الأساسية، وهو سوق تباع وتشترى فيه الحقوق من الأوراق المالية سواء كانت حق ملكية (أسهم) أو حق دين سندات، وذلك وفقاً لقواعد وتقاليد معينة.

2- السوق النقدية الدولية: والتي يهتم بالتدفقات الدولية لرؤوس الأموال القصيرة الأجل، وقد إنتشرت في أنحاء العالم على هيئة مراكز مالية خارجية **Offshare Centres** تتولى إدارة، وتسيير عمليات الصيرفة الدولية من خلال

سن القوانين التي تسهل تلك العمليات وتوسيع نطاقها على الصعيد العالمي، أما أهـم أهـدافها فهو توفير ظروف أفضل للإستثمارات المتعددة الجنسيات.

مميزات أسواق النقد

1. هي أسواق مالية قصيرة الآجل وقريبة من النقد.
2. تتعامل بالاوراق المالية ذات الاستحقاقات القصيرة الاجل (سنه أو أقل).
3. المتعـاملون الاساسـيون في هـذه الاسـواق، هـم البنـوك التجاريـة وبنـوك الاسـتثمار وشركات القبـولات الماليـة والشركـات الغـير بنكيـة، مثـل شركـات التمويـل والتـأمين والصرافة.
4. تتضمن أسواق فرعية ذات ميزات خاصة، كأسواق النقد والقبولات المالية والسندات القصيرة الاجل(سندات الخزينة).
5. تتميز بالتعامل الفوري والشفوي لعقد الصـفقات، والتـي يمكـن تـدوينها فـيما بعـد لتوكيدها، وهذه الصفقات عادة تتم دون وسطاء ماليين.

أدوات أسواق النقد

- **النقد المركزي(الفدرالي):**

هي عقود نقدية قصيرة الاجل (غالباً ما تكون لليلة واحدة فقـط)، وهـي قـروض بنكيـة غير مدعومـة بضـمانات ماليـة أو غيرهـا، البنـوك ذات الفـائض النقـدي تقـوم بـاقراض النقـد المركزي، بينما البنوك ذات العجز النقدي تقوم بالاقتراض من النقد المركـزي، وعـادة تسـتخدم أسعار الاقراض المركزي كهدف تسعى اليه البنوك المركزية في تطبيق سياساتها النقدية.

- **الاوراق التجارية:**

هي قروض مالية زمنية غير مغطة بضمانات تصدرها المؤسسات ذات السمعة التجارية الجيدة، وذلك بهدف تمويل احتياجاتها النقدية القصيرة الاجل، ان معظم هذه الاوراق آمنة الدفع لكونها تصدر عن شركات معروفة لجمهور المستثمرين، ويمكن التنبؤ بأدائها السابق لعدة شهور ماضية، وتكوين فكرة عن وضعها المالي، وتصدر هذه الاوراق بفئات تبدأ من 100000 ويمكن أن تصل الى مليون دينار، وبنسبة خصم على السعر الاسمي لها، وفترات الاستحقاق لها تتراوح من يوم الى 270 يوم، وتباع هذه الاوراق غالباً من خلال وسطاء ماليين(85%) وتدفع قيمتها عند الاستحقاق، ولا تتداول هذه الاوراق التجارية بالاسواق الثانوية (البورصات).

- سندات الخزينة:

زهي من أكثر أدوات أسواق النقد تداولاً، ويمكن اصدارها لفترات استحقاق: 3,6,9,12 شهراً، وهي سندات حكومية تباع بنسبة خصم معينة، وعند الاستحقاق يتم دفع قيمتها كاملة، وهذه السندات لها شهرة واسعة، ويتداولها الافراد والمؤسسات لكونها مضمونة من الحكومة.

- شهادات الايداع:

هي وثائق لودائع نقدية تصدرها البنوك للافراد والمؤسسات بنسبة فائدة مغرية ولمدة زمنية محددة تثبت على الشهادة، يتم دفع الفائدة حسب النص الوارد بالشهادة، ويمكن للمستثمرين الحصول على ودائعهم قبل الاستحقاق، ويصحب ذلك دفع مخالفة جزائية حسب الشروط الموضوعة بالشهادة، تصدر هذه الشهادات بأسماء أصحابها أو المستفيدون منها وتدفع في وقت الاستحقاق، ولا يمكن تداولها بالاسواق المالية الثانوية (البورصات).

- القبولات البنكية:

أوراق مالية (كمبيالة) تبرم في الصفقات التجارية وخصوصا الدولية لكون أطراف العمليات التجارية غير معروفين لبعضهم، وهذه الاوراق ذات استحقاقات قصيرة الاجل(أقل من سنة)، وتصدر بنسبة خصم على القيمة الاسمية لها، ويرفق بها ضمان بنكي بالسداد، ويمكن لهذه الاوراق المالية التداول بالبورصات المالية.

- أتفاقيات أعادة الشراء:

ان أدوات أقتراض قصيرة الاجل يتم الاتفاق بين الطرفين البائع والمشتري على بيعها بسعر معين، واعادة شرائها بالمستقبل بسعر يتم الاتفاق عليه، وتستخدم بالعادة في العقود المتعلقة بالاوراق المالية الحكومية (مضمونة الدفع من الحكومة)، وبذلك فان المقرضين لا يعانون من مخاطر عدم السداد، وتتراوح مدة هذه الاتفاقيات من ليلة واحدة الى 30 يوما وقد تكون أطول من ذلك، ولكن لا تصل مدتها الى سنة.

أهمية أسواق النقد

1. توفير مصدر مالي لا تضخمي لتغطية الاحتياجات الحكومية القصيرة الاجل.
2. تأمين سيطره فاعلة للبنوك المركزية في تنظيم السياسة النقدية.
3. تنظيم وتسهيل نشاطات البنوك التجارية.
4. يكون أداة مهمة في تطوير أسواق رأس المال.
5. مصدر مالي يسهم في تطوير التجارة والصناعة للبلد.

المتعاملون في أسواق النقد

تستند أسواق النقد على ثلاثة ركائز:

**1- وحدات الفائض النقدي Surplus Units:** وهي الفئات التي لديها مدخرات وتبحث عن توظيف لها قصير الاجل يحقق لها أعلى عائد وأقل مخاطرة.

**2- وحدات العجز النقدي Deficit Units:**ومن كافة الشرائح، الافراد، الشركات، المضاربين، الحكومة، الوسطاء الماليين والسماسرة التي تحتاج الى تمويل لسد عجوزات نقدية قصيرة الاجل.

**3- الوسطاء الماليين:** الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمثلون جسر التعاون بين الطرفين السابقين: الوسطاء، بنوك الاستثمار، البنوك التجارية، وغيرها من المؤسسات المالية.

سوق الدولار واليورو

أولاً: سوق الدولار:

من أهمية الدولار كعملة عالمية ما يلي:

1. الثبات النسبي مما أوجد رغبة لدى البنوك المركزية في العالم بالاحتفاظ به، كأصل أحتياطي للتسويات المالية الدولية.
2. المركز القيادي للاقتصاد الامريكي وسيطرة أمريكا على التجارة الدولية.
3. جعل منه أكثر العملات العالمية تداولا.
4. يعتبر الدولار المرجعية الاساسية لتسعير العملات العالمية والمحلية.

للاسباب أعلاه والشروط العالية التي كان يتبعها البنك الفدرالي الامريكي للمحافظة على ودائع الافراد، فقد أدى ذلك الى الاحتفاظ بعملة الدولار خارج الولايات المتحدة الامريكية، وبالدرجة الاولى في أوروبا التي كانت، ولا تزال تمثل عصب التجارة العالمي مع الولايات المتحدة الامريكية، ومن هنا جاءت تسمية الدولار في السوق الاوروبية باليورو دولار، وليس لذلك علاقة بعملة اليورو الاوروبية.

ثانياً: سوق عملات اليورو:

مصطلح اليورودولار:

هي أي حسابات بالدولار الامريكي يتم الاحتفاظ بها خارج الولايات المتحدة الامريكية.

وسوق عملات اليورو هو اصطلاح يطلق على الاحتفاظ بعملة، أي بلد في العالم خرج هذا البلد، مثل اليورو ين يعني الاحتفاظ بحساب بالين الياباني في الاردن مثلاً، اليورو ديناراالاردني هو الاحتفاظ بحساب (وديعة أو توفير أو غير ذلك) بالدينار في أي بلد غير الاردن(فرنسا مثلاً).

**Euro Bond**، وقد تطور سوق اليورو ليشمل الاوراق المالية، مثل السندات، وهي السندات التي يتم أصدارها بعملة بلد ما خارج هذا البلد.

**ومن فوائد سوق اليورو دولار ما يلي:**

1. تسهيل عمليات التمويل بالعملات الاجنبية بكافة معقولة، وعدم التعرض للاستغلال في أسعار الصرف العالمية.
2. تأثر العملات المحلية بذبذبة وتقلب أسعار صرف العملات العالمية..

3. المنافسة على الاقراض بالعملات العالمية، مما أدى الى أنخفاض في أسعار الفائدة على القروض الدولية

مخاطر التعامل في أسواق النقد

1- تقلبات أسعار الفائدة: تزداد المخاطر كلما زادت مدة ربط الودائع، الاقتراض.

2- السيولة النقدية: تحدث في حال أختلف حجم الايداعات النقد الوارد عن المبالغ المرتبطة باستثمارات زمنية.

3- مخاطر عدم التسديد:وهي عدم قدرة الطرف المدين الايفاء بدينه للطرف الدائن، وهنا يتوجب على المؤسسات المالية المقرضة أن تحتفظ بأحتياط نقدي لمجابهة هذه الحالات، وهناك مقررات للمؤسسات المالية الولية للتحوط لمثل هذه الحوادث، وأهمها مقررات بازل التي تنص على تحديد حد أدنى لرأسمال المؤسسة المالية، كنسبة مئوية لديونها (نسبة كفاية رأس المال).

سوق السندات الدولية

تصنيف سوق السندات الدولية

تختلف السندات من حيث جهة الإصدار، ومن حيث الجهة المانحة للقرض، وكذلك تصنف حسب جنسية البلد (السندات الأجنبية)، وحسب عملة البلد(الأورو دولار)، كما تتصف كذلك حسب فترة الإستحقاق فمنها سندات قصيرة وأخرى متوسطة وأخرى طويلة الأجل، ونذكر هنا بعض التصنيفات الأكثر إستعمالاً:

**1- تصنيف السندات الدولية حسب الجهة المصدرة للسند:**

يمكن أن تكون الجهات المصدرة للسندات على مستويات مختلفة من حيث السلم الإداري والحكومي، ومن حيث الأهمية السياسية والإقتصادية، وعلى هذا الأساس يتحدد نوع وجهة القرض الذي يمكن منحه للجهات العامة أو الخاصة، والجهات التي لها الحق في طلب القروض مقابل سندات هي الخزانة العامة والبلديات في بعض الدول إضافة إلى مؤسسات القطاع العام ومؤسسات التنمية الدولية التي لها صفة إعتبارية والمؤسسات المالية والمصرفية المعروفة دولياً، من حيث مركزها المالي القوي، وهذه الجهات هي:

1- **الخزينة العمومية:** تقوم الخزينة العامة بطلب القروض الخارجية مقابل سندات، وهذا لا يصح دائما من أجل الحصول على الإيرادات غير الإعتبادية فحسب، بل من أجل التأثير على حجم العمل في البلاد. فإذا كان الإقتصاد الوطني يمر بمرحلة الإنكماش (ركود) فإن طلب القروض الخارجية مقابل سندات يساعد على تحريك الإقتصاد الوطني، وذلك عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام (مكرر الإسستثمار)، ونتيجة لذلك ستكون زيادة الإيرادات العامة لفترة طويلة، وهكذا يمكن تسديد قيمة القرض الأصلية مع الفوائد.

2- **البلديات في بعض الدول التي تطبق النظام اللامركزي**، ونظراً لتمتع هذه البلديات والإدارات المحلية لموازنات شبه موازنات شبه مستقلة، فإن القوانين أجازت لها اللجوء إلى إصدار السندات الخارجية حسب الحاجة إلى ذلك.

3- **المؤسسات والشركات والمصالح العامة:** يحق لبعض المؤسسات والشركات العامة والهيئات طلب القروض مقابل إصدار سندات، ولكن هذه العملية خاضعة لموافقت الجهات الرسمية التي تحدد نوع وجهة القرض، وكيفية طرح السندات وشكل هذه السندات.

**4- مؤسسات التنمية الدولية والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية:** بالنظر إلى المركز المالي المتميز لمثل هذه المؤسسات دولياً، ولضخامة رؤوس أموالها إضافة إلى الضمانات التي تقدمها لها الحكومات. فإنها قد أصبحت الجهات الرئيسة لإصدار السندات وطرحها في الأسواق المالية الدولية، بهدف تجميع المدخرات وتوفيرها وتوفيرها للمستثمرين في جميع أنحاء العالم.

**2- تصنيف السندات حسب الجهة المانحة للقرض:**

إن الجهات التي تمنح القروض للقطاع العام والخاص تختلف هي الأخرى، من حيث الموقع أو المركز الإقتصادي والمالي، ومن حيث الأهمية السياسية والقدرة على خلق الإئتمان والقدرة على منح القروض وتتدرج من حيث الأهمية من المصرف المركزي إلى المصارف والمؤسسات المالية والمصرفية وشركات التأمين وصناديق الإدخار والإستثمار إلى القطاع الخاص من أفراد وشركات، وهذه الجهات هي:

- صناديق الإدخار والشركات الوسيطة: تعتبر شركات التأمين وصناديق الإستثمار وغيرها من مراكز التوفير من المؤسسات التمويلية التي يحق لها إستثمار أموالها في شراء السندات والتعامل بها.

- المؤسسات المالية المصرفية: هذه المؤسسات تمنح القروض لكل طالب عند توفر الشروط الأساسية لمنح القرض والقروض المصرفية، لا تمنح إلا على أسس إقتصادية مصرفية بحتة وتتعلق بالربحية والسيولة النقدية وحسابات القرض.

- القطاع الخاص أفراد وشركات: يقوم القطاع الخاص بالإكتتاب في سندات القرض بصورة إختيارية عن طريق شراء السندات والأوراق المالية الأخرى ذات المردود المرتفع، وقد إستخدمت طرق جديدة للإغراء مثل المكافآت والحوافز المشجعة.

**3- تصنيف السندات حسب جنسية البلد السندات الأجنبية:**

وهي السندات الأجنبية هي تلك السندات التي تباع في القطر الأجنبي، وتحسب بعملة ذلك البلد، فمثلاً عندما تقوم شركة **Volvo** سويدية ببيع سندات في الولايات المتحدة الأمريكية، فيتم تقييم السندات بالدولار بإعتبارها سندات أجنبية.

**4- تصنيف السندات حسب عملة البلد سندات الأورو دولار:**

وهي عبارة عن سندات مقيمة بالدولار الأمريكي تطرح تطرح للإكتتاب في دولة أوروبية فتقيم بالأورودولار، وتصبح سندات دين أورودولار.

إصدار السندات الدولية وتداولها

تقوم مجموعة من المصارف الدولية بإدارة وتمويل القرض نيابة عن المقترض، إذا كان القرض صغير الحجم وفترة إستحقاقه قصيرة أو متوسطة الأجل، أما إذا كان حجم القرض المطلوب كبيراً، ويفوق قيمة الحصص التي إكتتبت فيها مجموعة المصارف المختلفة، المصارف المديرة للقرض والمصارف المشاركة في الإكتتاب العام وكانت فترة الإستحقاق المرغوبة طويلة الأجل من 15 إلى 20 سنة أو أكثر.

فإن المجموعة المصرفية تقوم بإصدار سندات دين (سندات قرض) تطرح على المصارف لشرائها أو تقوم بدورها تسويق هذه السندات وبيعها للمستثمرين من أفراد وشركات أو مؤسسات ويطلق على مجموعة المصارف هذه التي تقوم بتسويق السندات إسم **Selling group**، وتحصل هذه المجموعة على نسبة مئوية تتراوح بين 1% و 1.5 % ما يتقاضاه التجمع المصرفي الأول الذي أصدر السندات، وتبدأ عملية تداول السندات بعد إصدارها مباشرة بين المستثمرين والبائعين في سوق الأوراق المالية " البورصة.

وعملية إصدار السندات وطرحها على المجموعة الأولى من المصارف تسمى بالسوق الأولية وفي حالة تداولها في سوق الأوراق المالية يطلق عليها إصطلاح السوق الثانوية، والملاحظ أن نسبة كبيرة من السندات ذات المردود الإقتصادي المرتفع، وكذلك سندات قرض بعض الشركات ذات المركز الإقتصادي المعروف دولياً، تبقى في أيدي مشتريها الأوائل، مجموعة المصارف، كذلك في حالة إنعدام الجهاز الكفؤ من الوسطاء في الأسواق المالية، مثل سماسرة الأوراق المالية أو السماسرة الوسطاء، فإن مجموعة المصارف الأولى تجد نفسها غير قادرة على التصرف بالسندات المصدرة، ويتسلم المقترض قيمة القرض المطلوب مقابل دفع نسبة مئوية من الإصدار الإسمية إلى المجموعة المصرفية التي تتولى إدارة الإصدار وبيع السندات كنفقات يتحملها المقترض ويطلق على هذه النسبة المئوية إسم رسوم الإكتتاب، وتختلف هذه النسبة المؤوية إسم رسوم الإكتتاب، وتختلف هذه النسبة المئوية حسب المركز الإقتصادي للمقرض الجيد وتصل إلى أكثر من 5 % النسبة لذوي المركز الإقتصادي الضعيف.

وفي حالة ما كانت المبالغ التي توفرت لدى المجموعة المصرفية التي إشتركت في تمويل القرض نتيجة لبيع سندات القرض إلى المؤسسات والأفراد أكبر من حجم القرض المطلوب فإن المصارف المشاركة في إدارة وتمويل القرض تخفض من حصتها في القرض أو تستفسر من المقترض عن رغبته في توسع حالة القرض المطلوب من قبله.

العوامل التي تؤثر على سوق السندات الدولي

هناك عوامل كثيرة تؤثر على تطور سوق السندات الدولي من أهمها:

1- الضرائب: لاشك في أن مستوى الضرائب على السندات يؤثر تأثيراً مباشراً على سوق السندات الدولي، وقد كان لتخفيض الضرائب أو إلغائها الأثر الكبير في تطور هذا السوق وهذا ما حصل فعلاً في سوق سندات اليورو.

2- توزيع المناطق الزمنية: إن التوزيع الزمني للأسواق الرئيسية الدولية كان من العوامل الرئيسية المساعدة لسوق السندات الدولي، فقد أمكن بفضل أسواق لندن ونيويورك وطوكيو تداول السندات على مدار ساعات اليوم وأمكن تحويل جزء كبير من سندات البنوك الألمانية والسويسرية والإنجليزية وغيرها إلى أسواق نيويورك وطوكيو، كما أمكن تحويل سندات نيويورك وطوكيو لأسواق أوروبا.

3- التنويع في إصدار السندات: إن إنتشار الأدوات الجديدة في مجال السندات، كالسندات ذات سعر الفائدة العائم والسندات المرتبطة بالأسهم والسندات التي لا تحمل سعر فائدة، والسندات ذات الضمان بالتملك كل ذلك ساعد على إتساع رقعة السندات، وقد كان للجهود المبذولة من قبل المقترضين لتخفيف تكلفة إقتراضهم، والخبرات العالية التي وظفوها بالإضافة إلى سعي بنوك الإستثمار المتخصصة إلى تطوير خدمة عملائها الأثر الأكبر في خلق هذه الأدوات.

4- حصة قروض البنوك المجمعة والتقليدية من سوق الإقراض: إن حجم سوق السندات سواء سندات اليورو أو السندات الأجنبية يتأثر بمقدار قروض البنوك المجمعة والتقليدية الممنوحة في أسواق الإقراض، فعلى أثر أزمة المديونية العالمية، في بداية الثمانينات، والتي ترتب عليها توقف عدد كبير من الدول عن تسديد قروضها المجمعة، قلصت البنوك كثيراً من حجم الإقراض السيادي، مما أدى إلى لجوء العديد من الدول غير المتعثرة إلى سوق السندات الذي إزدهر بقوة على حساب سوق القروض المجمعة.

5- التغيرات القانونية والتنظيمية: إن التغيرات القانونية والتنظيمية جنباً إلى جنب مع الوضع التنافسي للسوق تؤثر تأثيراً كبيراً على هذا السوق، فقد ساعد تنظيم كل من سوق لندن ونيويورك، وإيجاد مؤسسات، مثل اليوروكلير والسيدال،

على ضبط وتنظيم عملية تبادل السندات، كما أن المنافسة الكبيرة بين المؤسسات التي تتعامل بالسندات ساعد على تطور السوق وإزدياد حجمه أيضاً.

مزايا السندات الدولية

تتميز السندات الدولية بالعديد من المزايا أهمها:

- تعدد عملات الإصدار: تصدر السندات الدولية بعملات مختلفة، ويبقى الدولار هو العملة المفضلة لإصدار هذه السندات يليه المارك الألماني، ويهتم كل من المقرضين والمقترضين في هذه السوق عند إختيارهم لعملة القرض على توقعاتهم المستقبلية لأسعار صرف إحدى العملات الدولية، فالمقترض يتجنب الإقراض بعملات قوية، أما المقرضين فالعكس.

- جمع المدخرات وإعادة توزيعها على نطاق دولي: يقوم سوق السندات الدولية بتجميع المدخرات على إختلاف أحجامها وإعادة توزعها على نطاق دولي واسع بين مختلف فئات المقترضين الذين يفضلون هذا النوع من الإقتراض، أو الذين تجبرهم السياسة النقدية السائدة على اللجوء إلى الإقتراض من هذا السوق. وفي مثل هذه الحالة تمثل سوق السندات الدولية حلقة وصل بين المدخرات المتوفرة عالمياً والإحتياجات إلى مصادر تمويل طويلة الأجل، سواء لتمويل خططها خطط التنمية في الدول النامية أو لتمويل العجز في ميزان المدفوعات لدول أخرى.

- السيولة النقدية العالية: تمتاز بالسيولة العالية وإمكانية تحويلها إلى نقود عن طريق بيعها عند الحاجة، وتكون السندات مكفولة ومضمونة من قبل الجهة التي أصدرتها المصارف والحكومات.

- إنعدام حق المراقبة والإشراف: في بعض القروض يجد المقرض نفسه مجبر على صرف القروض في إوجه محددة وللجهة التي منحت القرض حق مراقبة أوجه

الصرف، وطريقة العمل والتنفيذ، ومدى نجاح المشروع المراد تمويله، أما بالنسبة للسندات الدولية فإن الجهة التي أصدرت السندات لا تلتزم بأوجه إستثمار محدد، كما لا تسمح بالمراقبة والإشراف على المشاريع المزمع تنفيذها.

## قائمة المراجع

- المراجع العربية:


- علي الشريف، أحمد ماهر، اقتصاديات الادارة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2009.
- محمود جاسم، وآخرون، مدخل في الاقتصاد الاداري. دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003.
- وليد إسماعيل وآخرون، الاقتصاد الاداري - مدخل كمي في إستراتيجية اتخاذ القرار. الأهلية للنشر والتوزيع عمان- الاردن، 2007.
- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي. مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع، الكويت، 1995.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد. مجموعة النيل العربية. القاهرة، 2003.
- عباس برادة السني، العولمة الاقتصادية. منشورات رمسيس، الدار البيضاء، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث11 سبتمبر، الطبعة الأولى. مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2002.

- كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد. دكتوره دولة. جامعة الجزائر، 2004.
- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية، 20013.
- منير الحمش، النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية. مجلة المستقبل العربي، العدد:252، 2000.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي. الطبعة الاولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2006.
- زينب حسين عوض، العلاقات الاقتصادية الدولية دار القدح للطبع والنشر، الإسكندرية 2003.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم. الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993.
- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي. الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان- الاردن، 1999.
- رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سلمان. التجارة الخارجية. الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان- الاردن، 2000.
- محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد الدولي. دون دار نشر، 2000.

- عبد النعيم محمد مبارك، محمد يونس، اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية. الدار الجامعية. الإسكندرية، 1996.
- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
- طارق عبدالعال، التجارة الإلكترونية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية. دون دار النشر 1999
- رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. دار النشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2000.
- محمد صالح القريشي، المالية الدولية. الطبعة الاولى، دار الوراق للنشر والتوزيع. عمان- الأردن، 2008.
- أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية. دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2006.
- محفوظ أحمد جودة، العلاقات العامة. الطبعة الرابعة. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2005.
- عبد الحسين مؤيد، اقتصاديات الأعمال. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2004.
- محمود الصميدي، منظمة التجارة الدولية وأثرها على اقتصاديات البلدان العربية، مجلة كلية المأمون الجامعية، بغداد، 2001.

- محمود جاسم الصميدي، ردينة عثمان، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الاولى. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.
- ماجد محمد شدود، إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة، الطبعة الاولى. دار الاوائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2002.
- محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات. قراءة في المنهج، مصر، 2004.
- عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية. دار النشر 34 البروبار، الجزائر، 2004.
- سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في العمليات الدولية. دار وائل للنشر، عمان، 2001.
- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الطبعة الرابعة. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2006.
- فرج ايهاب عزت، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، جامعة الأزهر، 2000.
- حسين بني هاني، الأسواق المالية. دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- ماهر كنج، مروان عوض المالية الدولية. دار الحامد للتوزيع والنشر، عمان- الأردن، 2004.

- المراجع الاجنبية والمواقع الالكترونية:


- Dominique. Pantz: Institution et politiques commerciales du GATT à L'OMC. ARMOND. Paris, 1998.
- Rugmen and Hodgetts, International Business: A Strategic Management Approach, New York: McGraw-Hill, Inc., 1995.
- Chibani Rabah, Le Vade-Mecun de l'import-export. Edition ENAG, 1997.
- VIRGIL.P.: l'organisation mondiale du commerce et le renforcement de la réglementation juridiques des échanges commerciaux internationaux. Harmeton. Paris, 2001.
- Richard Daft, Organizational Behavior, South Wester Publishing. USA, 2001.
- Helmut Reisen. Debt. Deficits, and exchange rates essays on financial interdependence & development.. E. Elgar, Aldershot, Hants, England, 1994.
- Hirt Geoffrey, Block Stanly, Managing Investments, McGrow-Hill, 2004.
- Shapiro, Alan, Capital Budgeting and Investment Analysis, Prentice – Hall, 2005.

- Fakhry El-Din El-Feky ,Basics of Managerial Economics ,Cairo University, 2007
- Kamel El Khalifa, Guide de Transport International des Marchandises. Edition Dahleb, 1994.
- Kritzman. M and Rich D, The Mismeasurement of Risk, Financial Analysts Journal, Vol- 58, No3, May, June, 2002.
- ejabat.google.com/ejabat/thread
- undertele.awardspace.com/ahmeyat.ppt
- www.ashrafedris.com/sorces/revolution-ashrafedries.doc
- http://en.wikipedia.org/wiki/International_finance
- www.study4uae.com/.../article3988/
- www.mazoo.com/e-busnis.htm-
- www.samehar.wordpress.com
- http://www.alukah.net -








الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمال للنشر والتوزيع
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 96265330508+
E-mail:alremalpub@live.com


ISBN 9789957449803